المملكة الأردنية الهاشمية

التقرير الوطني لمتابعة تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة

نيسان , 2022

المملكة الأردنية الهاشمية

التقرير الوطني لمتابعة تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة

NEW URBAN AGENDA

نيسان , 2022

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد

الأمير الحسين بن عبد الله الثاني المعظم

NEW URBAN AGENDA 2022

فهرس المحتويات

13 المقدمة
14 الملخص التنفيذي
18 منهجية إعداد التقرير
19 شراكات والتزامات أصحاب المصلحة
19 الاستجابة لجائحة كوفيد – 19 المستجد
21 أهداف التنمية المستدامة
23 المؤشرات الرئيسية للمملكة الأردنية الهاشمية

25 **1. الالتزامات التحويلية للتنمية الحضرية المستدامة**
26 **1.1. التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الإجتماعي والقضاء على الفقر**
26 1.1.1 الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر
26 1.1.1.1 القضاء على الفقر بجميع أشكاله.
33 2.1.1.1 الحد من عدم المساواة في المناطق الحضرية من خلال تعزيز تقاسم الفرص والمنافع على قدم المساواة.
34 3.1.1.1 تعزيز الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة (النساء، كبار السن، الشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، المهاجرين)
40 4.1.1.1 ضمان الوصول الى الأماكن العامة بما في ذلك الشوارع والأرصفة وممرات ركوب الدراجات
42 2.1.1 الحصول على سكن لائق وكاف
42 1.2.1.1 ضمان الحصول على السكن اللائق وبأسعار معقولة
51 2.2.1.1 ضمان الوصول الى خيارات تمويل الإسكان المستدام
55 3.2.1.1 دعم امن الحيازة
58 4.2.1.1 إنشاء برامج للنهوض بالإحياء غير الرسمية " الإحياء الفقيرة"
62 5.2.1.1 دمج برامج الإسكان في خطط التنمية الحضرية
64 3.1.1 الوصول إلى الخدمات الأساسية
66 1.3.1.1 الحصول على مياه الشرب المأمونة، والصرف الصحي، والتخلص من النفايات الصلبة
80 2.3.1.1 الحصول على الطاقة المتجددة الحديثة
83 3.3.1.1 الوصول الى تكنولوجيا المعلومات والإتصالات
87 **2.1. الازدهار الحضري المستدام والشامل وتوفير الفرص للجميع**
87 1.2.1 الإقتصاد الحضري الشامل
87 1.1.2.1 تعزيز العمالة المنتجة للجميع شاملة الشباب
93 2.1.2.1 دعم الإقتصاد غير الرسمي
94 3.1.2.1 دعم المشاريع الصغيرة والمُتوسطة
98 4.1.2.1 تعزيز بيئة تمكينية وعادلة ومسؤولة للأعمال والابتكار
99 2.2.1 الازدهار الحضري المستدام
99 1.2.2.1 دعم وتنويع الإقتصاد الحضري وتعزيز الصناعات الثقافية والابداعية
101 2.2.2.1 تطوير المهارات التقنية ومهارة ريادة الأعمال من اجل الازدهار في الإقتصاد الحضري الحديث
103 3.2.2.1 تقوية الروابط بين الحضر والريف لتعظيم الإنتاجية
104 **3.1. التنمية الحضرية المرنة والمستدامة بيئياً**
104 1.3.1 القدرة على الصمود والمرونة وتكيف المدن والمستوطنات البشرية
105 1.1.3.1 معالجة الزحف العمراني وفقدان التنوع البيولوجي الناتج عنه (الحد من النمو الحضري العشوائي وتدهور التنوع الحيوي الناتج عن ذلك)

106 2.1.3.1 تطبيق إجراءات التخفيف والتكيف مع تغير المناخ
109 3.1.3.1 تطوير أنظمة للحد من أثار الكوارث الطبيعية والصناعية
111 4.1.3.1 بناء المرونة الحضرية من خلال جودة البنية التحتية والتخطيط المكاني
112 2.3.1 الإدارة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية
112 1.2.3.1 تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المناطق الحضرية.
113 2.2.3.1 تعزيز الحفاظ على الموارد وتقليل النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها.
114 3.2.3.1 تنفيذ الإدارة السليمة بيئياً لموارد المياه والمناطق الساحلية.
116 4.2.3.1 اعتماد نهج المدينة الذكية الذي يعزز الرقمنة والطاقة النظيفة والتقنيات.
121 2. التنفيذ الفعال
122 1.2. بناء هيكل الحوكمة الحضرية: إنشاء إطار داعم
122 1.1.2 تعزيز اللامركزية لتمكين الحكومات المحلية من الاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة لها
125 2.1.2 الأطر القانونية والسياسية لتعزيز قدرة الحكومات على تنفيذ السياسات الحضرية
126 3.1.2 تعزيز المشاركة الكاملة للمرأة في جميع مجالات ومستويات صنع القرار.
133 2.2. تخطيط وإدارة التنمية العمرانية المكانية.
133 1.2.2 ضمان تكامل قضايا الإسكان في خطط التنمية الحضرية (دمج الإسكان في خطط التنمية الحضرية)
135 2.2.2 تضمين الثقافة كمُكوِّن ذي أولوية في التخطيط الحضري.
136 3.2. وسائل التنفيذ
136 1.3.2 تعبئة الموارد المالية
136 1.1.3.2 وضع أُطُر التمويل لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على جميع مُستويات الحُكومة.
137 2.1.3.2 تحريك الموارد الداخلية للتمويل والتوسع في العوائد ومصادر الدخل للحكومات المحلية.
138 3.1.3.2 حشد مؤسسات (بنوك تنمية، صناديق تمويل تنمية محلية) للتمويل الحضري.
140 2.3.2 تنمية القدرات
140 1.2.3.2 تنفيذ برامج تنمية القدرات كمدخل فعال ومتعدد الجوانب لصياغة وتنفيذ وإدارة وتقييم سياسات التنمية الحضرية.
141 3.3.2 تكنولوجيا المعلومات والابتكار
141 1.3.3.2 تطوير بيانات ومنصات رقمية سهلة الاستخدام وتشاركية للبيانات من خلال أدوات الحكومة الإلكترونية والحوكمة الرقمية.
142 2.3.3.2 دعم وتقوية جميع المستويات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في عملية جمع وتصنيف وتحليل البيانات.
144 3. المتابعة والمراجعة
145 1.3. المتابعة والمراجعة
147 4. ملاحق
148 ملحق رقم (1): قائمة بالتشريعات التي تحكم قطاع التنمية العمرانية في المملكة الأردنية الهاشمية
150 قائمة المراجع

فهرس الأشكال

27 الشكل رقم (1) نسب وخطوط الفقر للفترة (1997–2017)
29 الشكل رقم (2) نسبة المستفيدين من البرامج التمويلية وبرنامج تمويل الأقساط الجامعية حسب الجنس للفترة (2016 – 2021)
30 الشكل رقم (3) نسبة الأسر المنتفعة من صندوق المعونة الوطنية للفترة (2019 – 2021).
31 الشكل رقم (4) أعداد الأسر المستفيدة من صندوق الزكاة للفترة (2016 – 2021)
35 الشكل رقم (5) نسب المشاركة السياسية للنساء في الأردن للأعوام (2016 – 2020)
40 الشكل رقم (6) التمكين الإقتصادي والمشاركة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة –عدد المشتغلين من الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة (2016–2021)
41 الشكل رقم (7) مجموع أطوال الطرق (كم) حسب الأقاليم للفترة (2016–2021)
43 الشكل رقم (8) نسبة توزيع المساكن حسب المحافظات لعام 2015
44 الشكل رقم (9) عدد الشقق المباعة حسب المساحات للفترة (2016–2020)
46 الشكل رقم (10) مشاريع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري للفترة (2016–2021)
46 الشكل رقم (11) عدد قطع الأراضي السكنية والتجارية والخدمات العامة المفرزة في مشاريع المؤسسة خلال الفترة (2016–2021)
49 الشكل رقم (12) عدد الأسر المستفيدة من برامج وزارة التنمية الاجتماعية للفترة (2016–2021)
50 الشكل رقم (13) عدد الشقق المنتجة لمساحة 150م^2 فما دون للفترة (2016 – 2021).
51 الشكل رقم (14) إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات/قروض سكنية –أفراد وقطاع الإسكان (مليون دينار) للفترة (2016 – 2021)
52 الشكل رقم (15) حجم التأجير التمويلي العقاري وعدد العقود للفترة (2015–2019)
53 الشكل رقم (16) عدد وحجم التمويلات الممنوحة من قبل صندوق الائتمان العسكري للفترة من (2016–2019)
54 الشكل رقم (17) الإنفاق الحكومي على قطاع البنية التحتية/ تنمية الإسكان والإنفاق على الإسكان ومرافق المجتمع للفترة 2016–2021
55 الشكل رقم (18) نسبة الإناث الأردنيات اللاتي يرأسن أسرهن للفترة (2018–2020)
56 الشكل رقم (19) التمكين الإقتصادي (الملكيات المشتركة) حسب المملكة للفترة (2016–2020)
57 الشكل رقم (20) مشاريع التطوير لـ أمانة عمان الكبرى للفترة (2016–2021)
60 الشكل رقم (21) مشاريع الوحدات السكنية المنفذة لغاية عام 2021 من مخصصات الموازنة العامة
62 الشكل رقم (22) مشاريع مقترحة من دائرة الشؤون الفلسطينية للفترة (2022–2024)
64 الشكل رقم (23) أعداد المستشفيات والمراكز الصحية للفترة (2016–2020)
65 الشكل رقم (24) أعداد المدارس المنفذة تراكمياً للفترة (2016 – 2020)
66 الشكل رقم (25) نسبة تغطية السكان بمياه الشرب
69 الشكل رقم (26) نسبة المساكن المتصلة بالمياه والصرف الصحي للفترة (2016–2020)
70 الشكل رقم (27) كميات النفايات للبلديات للفترة (2016–2020)
72 الشكل رقم (28) الإنفاق الحكومي على قطاع البنية التحتية/ تصريف النفايات ومياه الصرف الصحي وامدادات المياه وتخفيف التلوث للفترة (2016–2021)
74 الشكل رقم (29) الانفاق الحكومي لقطاع البنية التحتية / النقل – للفترة (2016–2021)

78 الشكل رقم (30) عدد المركبات المسجلة، عدد الحوادث التي نتج عنها إصابات بشرية، المجموع الكلي للوفيات الناتجة عن حوادث السير في المملكة للفترة (2016 – 2020)
83 الشكل رقم (31) مؤشرات قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد للفترة (2019–2021)
84 الشكل رقم (32) نسبة انتشار الإنترنت حسب المحافظة للفترة (2019–2021)
86 الشكل رقم (33) حجم الانفاق الحكومي لقطاع البنية التحتية/ الإتصالات للفترة (2016–2021)
88 الشكل رقم (34) أعداد المهندسين الذين حصلوا على تدريب للفترة (2016–2021)
88 الشكل رقم (35) أعداد المهندسين الذين حصلوا على عمل داخل الاردن للفترة (2016–2021)
89 الشكل رقم (36) الزامية تشغيل العمالة المحلية ضمن مشاريع المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري للفترة (2016–2021)
90 الشكل رقم (37) أعداد الملتحقين في البرامج التدريبية من فئة الشباب الذكور والإناث في معاهد مؤسسة التدريب المهني للعام 2021
92 الشكل رقم (38) أعداد المؤمن عليهم للفترة (2016–2020)
93 الشكل رقم (39) نسبة مساهمة الإقتصاد غير الرسمي في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2015
95 الشكل رقم (40) أنشطة المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة
95 الشكل رقم (41) العمالة في المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة
100 الشكل رقم (42) نسبة المشتغلين الأردنيين في انشطة الفنون والترويج والترفيه من اجمالي المشتغلين للفترة (2016–2021)
104 الشكل رقم (43) مساحة الأراضي المستصلحة (دونم) للفترة (2018–2021)
105 الشكل رقم (44) خارطة الحساسية البيئية المقترحة لعام 2022
115 الشكل رقم (45) كمية المياه الموجود في وادي الاردن الى اجمالي الكمية في المملكة للفترة (2017–2020)
127 الشكل رقم (46) نسبة النساء في المناصب القيادية للفترة (2016 – 2020)
128 الشكل رقم (47) نسبة الشركات المملوكة للنساء لعام 2018
128 الشكل رقم (48) نسبة الاناث الاردنيات اللاتي اعمارهن (15) سنة فأكثر المشتغلات والمستخدمات بأجر
129 الشكل رقم (49) معدلات البطالة حسب الجنس للفترة (2016 – 2020)
130 الشكل رقم (50) نسبة المشاركة الإقتصادية للأردنيات اللاتي أعمارهن (15) سنة فأكثر للفترة (2016 – 2021)
132 الشكل رقم (51) نسبة المناصب القيادية للمرأة لعام 2019

فهرس الجداول

30 الجدول رقم (1) أعداد الأسر المنتفعة من صندوق المعونة الوطنية للفترة (2016 – 2021)
32 الجدول رقم (2) مبادرات وزارة العمل للفترة (2016 – 2021)
37 الجدول رقم (3) مؤشرات عمل المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة (2016 – 2021)
39 الجدول رقم (4) مبادرات وزارة العمل للفترة (2016 – 2021)
50 الجدول رقم (5) توزيع مساحات المشاريع المدققة من قبل نقابة المهندسين حسب نوع البناء بالألف م^2 للفترة (2016 – 2021) شاملاً معاملات إعادة التدقيق وإعادة التصديق
56 الجدول رقم (6) التمكين الإقتصادي للفترة (2016 – 2020)
58 الجدول رقم (7) مشاريع المبادرات الملكية للفترة (2016 –2021)
61 الجدول رقم (8) ملخص تأهيل مساكن الفقراء في المخيمات عن الفترة (2016–2021)
67 الجدول رقم (9) مشاريع السدود التي تم انشائها خلال الفترة (2016–2022)
87 الجدول رقم (10) أعداد المستفيدين من صندوق التنمية والتشغيل موزعة حسب الفئة العمرية للفترة (2016–2021)
88 الجدول رقم (11) مؤشرات برامج التشغيل ومكافحة البطالة للفترة (2018–2021)
96 الجدول رقم (12) برامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للفترة (2016–2021)
97 الجدول رقم (13) قائمة المنح بشكل تراكمي حتى شهر آب/ 2019
107 الجدول رقم (14) نسبة التلوث الهوائي (المعدلات السنوية للجسيمات PM2.5) للفترة (2016–2021)

فهرس المؤشرات

32 مؤشر رقم (1) القضاء على الفقر
33 مؤشر رقم (2) الحد من عدم المساواة في المناطق الحضرية من خلال تعزيز تقاسم الفرص والمنافع على قدم المساواة.
40 مؤشر رقم (3) تعزيز الاندماج الاجتماعي للفئات الضعيفة
42 مؤشر رقم (4) ضمان الوصول الى الأماكن العامة بما في ذلك الشوارع والأرصفة وممرات ركوب الدراجات
51 مؤشر رقم (5) ضمان الحصول على سكن لائق وبأسعار معقولة
55 مؤشر رقم (6) ضمان الوصول الى خيارات تمويل الإسكان المستدام
57 مؤشر رقم (7) دعم امن الحيازة
63 مؤشر رقم (8) دمج برامج الإسكان في خطط التنمية الحضرية
72 مؤشر رقم (9) الحصول على مياه الشرب المأمونة، والصرف الصحي والتخلص من النفايات الصلبة
80 مؤشر رقم (10) ضمان نظام نقل عام آمن وفعال
82 مؤشر رقم (11) الحصول على الطاقة المتجددة الحديثة
86 مؤشر رقم (12) الوصول الى تكنولوجيا المعلومات والإتصالات
92 مؤشر رقم (13) تعزيز العمالة المنتجة للجميع شاملة الشباب
94 مؤشر رقم (14) دعم الإقتصاد غير الرسمي
97 مؤشر رقم (15) دعم المشاريع الصغيرة والمُتوسطة
99 مؤشر رقم (16) تعزيز بيئة تمكينية وعادلة ومسؤولة للأعمال والابتكار
100 مؤشر رقم (17) دعم وتنويع الإقتصاد الحضري وتعزيز الصناعات الثقافية والابداعية
102 مؤشر رقم (18) تطوير المهارات التقنية ومهارة ريادة الأعمال من اجل الازدهار في الإقتصاد الحضري الحديث
106 مؤشر رقم (19) معالجة الزحف العمراني وفقدان التنوع البيولوجي
108 مؤشر رقم (20) اجراءات التخفيف والتكيف مع تغير المناخ
110 مؤشر رقم (21) تطوير انظمة للحد من اثار الكوارث الطبيعية والصناعية
111 مؤشر رقم (22) بناء المرونة الحضرية من خلال جودة البنية التحتية والتخطيط المكاني
112 مؤشر رقم (23) : تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المناطق الحضرية
113 مؤشر رقم (24) : تعزيز الحفاظ على الموارد وتقليل النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها
118 مؤشر رقم (25) : اعتماد نهج المدينة الذكية الذي يعزز الرقمنة والطاقة النظيفة والتقنيات

NEW URBAN AGENDA 2022

المقدمة

إيماناً من جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم وعزمه على جعل ذكرى مئويّة الدولة الأولى ودخولها مئويتها الثانية محطّةً لانطلاق مشروع تحديث الدولة الأردنيّة، صدرت الإرادة الملكية السامية بتشكيل اللجنة الملَكيّة لتحديث المنظومة السياسيّة في 10 حزيران 2021، والتي تكوّنت من (92) عضواً من بينهم (18) سيدة يمثلون المجتمع الأردني بأطيافه المختلفة، وخلصت إلى عدة توصيات كان من أبرزها التعديلات التي طرأت على الدستور الأردني مؤخراً.

وانطلاقاً من الرؤى الملكية السامية، أعد الأردن وثيقة 2025 لتحدد الاستراتيجية طويلة المدى للسنوات العشر (2015-2025)، طريقاً للمستقبل وإطاراً عاماً متكاملاً يحكم السياسات الإقتصادية والاجتماعية القائمة على إتاحة الفرص للجميع، وبهدف وضع مخرجات هذه الوثيقة موضع التنفيذ، فقد تم التوافق على إعداد برامج تنفيذية متوسطة الأمد، تساهم في تحقيق الرؤية الاستراتيجية حتى عام 2025، ولضمان متابعة الإنجاز وتقييم الأداء والتأكد من تحقق مخرجات الخطط متوسطة المدى، تم إعداد إطار متكامل للمتابعة والتقييم معتمداً على مجموعة من مؤشرات قياس الأداء الذكية، وتحديد مستهدفاتها بناء على مخرجات ونتائج البرامج والمشاريع التنموية، وقد تم إسناد مسؤولية قياس وتوفير بيانات هذه المؤشرات للوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بتحقيق الأهداف على كافة المستويات.

وتضمنت أبرز المحاور الرئيسية للبرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة للأعوام (2021-2024) بالإصلاحات الهيكلية والإقتصادية، وتطوير الحياة السياسية، وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد، والتحوُّل الرقميّ، وتحفيز الاستثمار والقطاعات الإنتاجية، وتطوير ورفع مستوى خدمات البنية التحتية، وتحسين الخدمات الاجتماعية، وزيادة فرص العمل والتشغيل، ومكافحة الفقر. ولتحقيق مستقبل أكثر استدامة وشمولية ومرونة فقد شكلت هذه المحاور مرتكزات لبرنامج أولويات الحكومة الإقتصادي (2021-2023) لتسريع وتيرة الإصلاح مستهدفة تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الابتكار، وزيادة الإنتاجية في اقتصادنا الوطني. كما تواصل الحكومة تنفيذ إصلاحات مالية واقتصادية لخلق بيئة جاذبة ومحفّزة للاستثمار المحلي والأجنبي من خلال تحسين بيئة الأعمال وتحفيز النموّ الإقتصادي، والعمل على تمكين العمالة المحلية وتطوير قدراتها من خلال برامج التمكين، وتعزيز منظومة التدريب المهني والتقني وربطها باحتياجات السوق (المحليّ والخارجي)، والسعي لإطلاق مشاريع إنتاجية من شأنها الحدّ من الفقر والبطالة في المحافظات وتوزيع مكتسبات التنمية بعدالة، وخفض الفجوة التنموية بين المحافظات.

كما التزم الأردن بتنفيذ أجندة التنمية المستدامة الأممية حتى 2030، وأهدافها السبعة عشر، منذ إطلاقها في أيلول من العام 2015، وذلك حسب الأولويات الوطنية، وبمشاركة كافة القطاعات المعنية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وتبنى الأردن أيضاً «الأجندة الحضرية الجديدة»، التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، في كيتو عام 2016، والتي تعتبر الآلية التنفيذية للهدف الحادي عشر، والذي يستهدف جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. وتستهدف هذه الوثيقة متابعة ما تم إنجازه خلال الفترة (2018-2022)، بالنسبة للأجندة الحضرية الجديدة، واستعراض التحديات التي واجهت التنفيذ، وآليات مواجهتها، وإبراز أفضل الممارسات للاستفادة منها وتعميمها.

الملخص التنفيذي

كانت المملكة الأردنية الهاشمية من أوائل الدول التي التزمت بتنفيذ (أهداف التنمية المستدامة حتى عام 2030، وإطار سنداي للحد من الكوارث، واتفاقية باريس للمناخ والأجندة الحضرية الجديدة) والتي شكلت مجتمعة مرجعيات أساسية لتوجهات المملكة نحو الازدهار الحضري المستدام ومنطلقاً للعديد من المبادرات في مجال (التخطيط الإسكاني، والبنية التحتية، والأماكن المفتوحة، والنقل والاتصال، واستهلاك الطاقة، وتدوير النفايات وتحفيز الإقتصاد الأخضر، والمدن الذكية).

كانت المملكة الأردنية الهاشمية من أوائل الدول التي التزمت بتنفيذ (أهداف التنمية المستدامة حتى عام 2030، وإطار سنداي للحد من الكوارث، واتفاقية باريس للمناخ والأجندة الحضرية الجديدة) والتي شكلت مجتمعة مرجعيات أساسية لتوجهات المملكة نحو الازدهار الحضري المستدام ومنطلقاً للعديد من المبادرات في مجال (التخطيط الإسكاني، والبنية التحتية، والأماكن المفتوحة، والنقل والاتصال، واستهلاك الطاقة، وتدوير النفايات وتحفيز الإقتصاد الأخضر، والمدن الذكية).

وتجدر الإشارة إلى توافق هذه التوجهات والمبادرات مع الرؤية الاستراتيجية طويلة المدى للأردن 2025، والتي ركزت أيضاً على تطوير الإطار العام للسياسات والتداخلات التي تحفز الاستفادة من التنمية الحضرية المستدامة، لتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى، وتحسن من مستوى معيشة المواطنين، مع مراعاة الاعتبارات البيئية، وتداعيات التغيرات المناخية، وتعظم من كفاءة استخدام الموارد لصالح الأجيال الحالية والقادمة أيضاً. فركزت الرؤية على إصلاح الأطر التشريعية والمؤسسية الداعمة للتنمية الحضرية المستدامة، وعلى توفير إطار مؤسسي للتنسيق بين الجهات المعنية ذات الصلة لتجنب تعارض المسئوليات وتداخلها وحفاظاً على الجهد والوقت والموارد.

كما اهتمت الرؤية أيضاً بتنمية القدرات البشرية، وبالتحول الرقمي، والاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة، ومن تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة. وعلى صعيد التنمية الإقتصادية الشاملة والمستدامة، أكدت الرؤية على استمرار جهود تنويع الأنشطة الإقتصادية، خاصة التي تتمتع بميزة تنافسية، وتوفر فرص العمل اللائق والمنتج للمواطنين. واستهدفت الرؤية أيضاً توفير إطار للحوكمة الرشيدة، التي تعزز من التوجه نحو اللامركزية وتمكين الوحدات المحلية، وتحفيز الإقتصاد المحلي، وزيادة التشاركية، وتعزيز مبادئ الشفافية، والمساءلة والمسئولية.

ووضعت الرؤية الاستراتيجية على قائمة أولوياتها تطوير منظومة الحماية الاجتماعية، بهدف رفع المعاناة عن الفئات الأقل دخلاً، والفئات المهمشة، حيث أطلقت الحكومة الأردنية "استراتيجية الحماية الاجتماعية" (2015-2025) والتي تضمنت محاور لتعزيز العمل اللائق، وتطوير منظومة الضمان الاجتماعي، وتعزيز آليات الاستجابة للصدمات، وتوفير فرص العمل، ورفع كفاءة نظام التأمينات الاجتماعية، مع التركيز على الفئات المهمشة والفقيرة، من النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة، وتوفير الرعاية لهم عبر حزمة من الأنظمة والتدابير للحماية الاجتماعية، وبرامج السكن، والتعليم، والصحة، والخدمات الأساسية.

وفي إطار الجهود المبذولة للحد من عدم المُساواة، أطلقت الحكومة الأردنية عام 2020 السياسة الحكومية لتعزيز إدماج النوع الاجتماعي في كافة القطاعات من خلال تقاسم الفُرص والمنافع على قدم المساواة، وفقاً لمقتضيات الدستور الأردني، ومنظومة التشريعات والقوانين التي تؤكد على تعزيز الفُرص وتقاسمها بين المواطنين كافة، دون أدنى تمييز. وأطلقت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025) والتي تهدف إلى تمكين المرأة في كافة المجالات (اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً)، حيث تشير المؤشرات إلى تطور نسبي في تمثيل النساء بمختلف المواقع، مع تحسن في الوصول إلى

مواقع صنع القرار وسد فجوة النوع الاجتماعي في قطاعي التعليم والصحة. وتستمر الجهود المبذولة لتحفيز مشاركة المرأة في النشاط الإقتصادي.

ويعد المجتمع الأردني مجتمعاً فتياً ويحظى جيل الشباب باهتمام كبير من أعلى مستويات الدولة بدايةً بجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم، وولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله، الذي مثل الشباب في العديد من المؤتمرات الدولية، مؤكداً على اهتمام الدولة بتمكين الشباب سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً. كما أكد جلالة الملك في عدة خطابات في الأعوام الأخيرة على مدى اعتزاز الدولة بشبابها، وعلى ضرورة توفير كافة السبل لتطوير مهاراتهم، وتمكينهم، وتوظيف طاقاتهم، للمساهمة في نهضة الوطن وتنميته. وتبلور هذا الاهتمام في إطلاق "الاستراتيجية الوطنية للشباب" (2019–2025)، والتي تستهدف بناء جيل قادر على الإبداع، والابتكار، ذو إنتاجية مرتفعة، من خلال تنشئة وتنمية شباب واعٍ لذاته وقدراته، منتمٍ لوطنه ومشاركاً في تنميته وتطوره، مشاركة حقيقية وفعالة. وقد ركزت استراتيجية الشباب على (7) محاور رئيسية تشمل التعليم والتكنولوجيا، والمواطنة الفاعلة، والمشاركة والقيادة الفاعلة، والريادة والتمكين الإقتصادي، والحاكمية الرشيدة وسيادة القانون، والأمن والسلم المجتمعي، والصحة والنشاط البدني. وتضمنت الاستراتيجية أيضاً مجموعة من المشاريع التي تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التسع للرؤية، وعدد من مؤشرات قياس الأداء الذكية، والمستهدفات الرقمية التي تساعد في متابعة تنفيذ الاستراتيجية وتحقق أهدافها.

كما عززت الحكومة الأردنية حماية كبار السن وقد انعكس ذلك على وثيقتين هامتين تشمل "وثيقة الأردن 2025"، "والخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان" للأعوام (2016–2025). وتتضمن أهم الجهود المبذولة لتوفير العناية الصحية لكبار السن في دور الضيافة الخاصة بهم، فضلاً عن مد شبكات الحماية الاجتماعية، وتسهيل حصولهم على الخدمات العامة، واستمرار تطوير المرافق العامة للتناسب مع احتياجاتهم.

وفيما يخُص مجال الحصول على السكن اللائق تحرص المملكة على ضمان الحصول على السكن ميسور التكلفة والمُزود بالمرافق والخدمات في كافة محافظات المملكة؛ فقد تم تنفيذ عدد من المكارم الملكية والبرامج السكنية الخاصة بالأسر العفيفة وذوي الدخل المتوسط والمتدني، علماً بأن عملية التشييد والبناء والإنشاء تتم وفقاً لقواعد ومعايير بناء صارمة وفق منظومة تشريعية ملائمة. وانطلاقاً من محور دولة التكافل من خلال أولوية السكن الميسر، تم إطلاق تنفيذ البرنامج الوطني للإسكان وتطوير السياسات الإسكانية لضمان استدامتها من خلال تمكين القطاع الخاص من تنفيذ المشاريع الإسكانية الموجهة لذوي الدخل المتوسط والمتدني.

وأولت الحكومة الأردنية اهتماماً كبيراً بتطوير المناطق غير المخططة وغير الرسمية، لتحسين مستوى حياة المقيمين بها، من خلال إعادة تأهيل عدد كبير من الأحياء الفقيرة، ومدها بالخدمات الأساسية، وبناء المساكن الملائمة، وبتمويل من الموازنة العامة للدولة. ويستفيد من تطوير هذه الأحياء عدد كبير من الفئات المهمشة واللاجئين. كما وضعت الحكومة أيضاً خطة لاستكمال التطوير خلال السنوات القليلة القادمة، للحد من ظاهرة المناطق غير المخططة وغير الرسمية. وإيماناً من الحكومة الأردنية بضرورة تطوير البنية الأساسية والمرافق العامة، خاصة خدمات المياه والصرف الصحي، تم تنفيذ عدد كبير من المشاريع، لتبلغ نسبة المساكن المتصلة بشبكات المياه (95.3%)، وبشبكات الصرف الصحي إلى (63%). ووصلت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب المدارة بطريقة آمنة إلى (94.8%)، ونسبة السكان الحاصلين على خدمات الصرف الصحي المدارة بطريقة آمنة إلى (88.5%) عام 2018.

وتتميز المملكة بشبكة الطرق تمتاز بجودتها، وتوافر بنية تحتية، وخدمات عليها، تساهم في زيادة الاتصالية، وتيسير حركة

المواطنين، والنفاذ للأسواق، وخلافه. وتولي الدولة اهتماماً كبيراً أيضاً بتطوير منظومة النقل الجماعي، والنقل العام، والنقل الذكي، والسكك الحديدية، والموانئ بأنواعها، على النحو الذي يرفع من مساهمة قطاع النقل في النشاط الإقتصادي، ويساعد في تحسين ترتيب الأردن وفقاً لمؤشرات التنافسية العالمية، وفي تحسين جودة حياة المواطنين الذين يعتمدوا بشكل كبير على منظومة النقل، في تحقيق الربط بين أنحاء المملكة، وفي الوصول لمناطق العمل، للحصول على الخدمات العامة الأخرى. كما تمتاز بشبكة كهرباء عالية الجودة تغطي أرجاء البلاد كافة بنسبة (99.9%). وتسلط الاستراتيجية الوطنية للطاقة (2020–2030) الضوء على الإجراءات الرئيسية، على المدى القصير والمتوسط، والتي يمكن أن توفر الظروف المناسبة واللازمة لتطوير الطاقة المتجددة، بهدف تنويع مصادر الطاقة. أما استخدام الطاقة النظيفة والمُتجددة، فمن المتوقع أن يؤدي إلى توفير طاقة منخفضة التكلفة وآمنة ومستدامة بيئيًا لتحفيز النمو الإقتصادي المستدام من خلال القطاعات كثيفة استخدام الطاقة، خاصة التصنيع، والنقل، والتشييد والبناء، والزراعة. ويعتبر قطاع الطاقة المتجددة من القطاعات الإقتصادية الواعدة التي تجذب الاستثمار الخاص المحلي، والأجنبي.

ونظراً لأن التغير المناخي وتداعياته يعتبر أحد أبرز تحديات العصر، لما له من آثار سلبية على كافة القطاعات التنموية المختلفة، والتي تشمل ندرة المياه والجفاف والتغيرات الخطيرة في حياة النبات والمجتمعات البشرية، فقد اهتمت الحكومة الأردنية باتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه التداعيات والوقاية منها والتكييف معها أيضاً، وزيادة قدرة الأماكن الأكثر عرضة للتأثر بنتائج التغير المناخي من الصمود في مواجهة الآثار السلبية، وحماية الفئات الهشة الأكثر تضرراً أيضاً. وفي هذا الإطار شارك الأردن في كثير من الاتفاقيات الدولية بهدف التكيف والحد من آثار التغير المناخي في المملكة والعالم. أما في مجال الإقتصاد الرقمي والريادة فقد أقر مجلس الوزراء رسمياً سياسة "المنصات السحابية وخدماتها 2020" والتي تلعب دوراً جوهرياً في عملية التحول الرقمي ودمج وتكامل تقنيات المستقبل لتدخل حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ إقرارها، كما ستوفر هذه السياسة الركيزة الأساسية للعبور نحو تقنيات الثورة الصناعية الرابعة مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وغيرها من التقنيات الحديثة. وتستهدف الحكومة الاستفادة من تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة في مجالات التعليم والصحة والطاقة والنقل ولتطوير القطاعات الإنتاجية خاصة الصناعة والزراعة والنقل واللوجستيات، على النحو الذي يعود بالنفع على المواطنين وعلى جودة حياتهم.

وقد ساعدت كافة الجهود السابق ذكرها، على تدعيم قدرة الدولة الأردنية على مواجهة تداعيات جائحة كوفيد– 19 المستجد، حيث أعدت الحكومة خططاً للاستجابة لهذه التداعيات اشتملت على مجموعة من الإجراءات التي ترمي لتعزيز التماسك الاجتماعي، وخلق مناخ عام يخفف الأعباء الإقتصادية على المواطنين، وعلى الفئات الأكثر تضرراً، وعلى القطاع الصحي لدعم جهوده المتواصلة في التصدي للوباء ونتائجه. كما تواصلت الجُهود لتحقيق أهداف التنمية المُستدامة من خلال الخطط والبرامج التي شارك في وضعها وتنفيذها كافة الوزارات والمؤسسات في القطاع العام بمساندة من القطاع الخاص والمُجتمع المدني.

وقد أسفرت جهود متابعة تنفيذ "الأجندة الحضرية الجديدة" على مجموعة من النتائج لعل من أهمها ضرورة التنسيق والمتابعة

المستمرة لتنفيذ المبادرات والبرامج المختلفة، وأهمية تحفيز مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني، والشباب والمرأة، وغيرهم من الفئات المختلفة في التخطيط، والتمويل، والتنفيذ، ومتابعة التنفيذ، وتقييم النتائج. ويتطلب أيضاً التنفيذ الفعال وضع خطة للتعريف بأهمية التنمية العمرانية المتكاملة والمستدامة، لرفع الوعي وكسب التأييد للجهود المبذولة لتحقيق الهدف رقم (11) والذي يعتبر تمثيلاً مكانياً لكافة أهداف التنمية المستدامة الأخرى. كما تم إطلاق مشروع النهضة الوطني لعامي (2019–2020)، بهدف توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وفقاً لمحور التكافل والسعي لتطوير مخرجات التعليم العام، بالإضافة إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية وتطوير منظومة النقل العام، وفي مجال السكن وضمن محور السكن الميسر، تم إطلاق البرنامج الوطني للإسكان، هذا وقد سعت الحكومة إلى تحسين أداء الأردن في مؤشر الأداء البيئي.

وقد ساعدت الإصلاحات الإقتصادية التي تبناها الأردن والتي تستهدف دعم ريادة الأعمال وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودمج الأنشطة غير الرسمية في الإقتصاد الرسمي، وتوفير فرص عمل منتج لائق خاصة للشباب، وتيسير إجراءات تأسيس الشركات، وتسهيل ممارسة الأعمال، من خلال الحد من البيروقراطية، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، والتأكيد على سيادة القانون، إلى تعزيز قدرة الإقتصاد الأردني على التعامل بفعالية مع جائحة كوفيد– 19 المستجد وتداعياتها على جميع المستويات لتجاوز الأزمة الصحية والإقتصادية والدخول مباشرة في مرحلة التأقلم والتكيف والبدء بالتحضير والدخول لمرحلة التعافي والمنعة.

كما أن التوجه نحو اللامركزية وتمكين الوحدات المحلية من تقديم الخدمات مباشرة للمواطنين خصوصاً الخدمات العامة التي تمس حياة المواطنين اليومية، وتحفيز الإقتصاد المحلي، وتدعيم التشاركية والديمقراطية المحلية، قد ساهم في فاعلية تنفيذ الأجندة الحضرية بمحاورها المختلفة. ومما لا شك فيه أن التطوير التشريعي الذي تم في هذا الصدد قد لعب دوراً إيجابياً في زيادة الدور الفاعل الذي تلعبه الوحدات المحلية في توطين أهداف الأجندة الحضرية الجديدة وكذلك أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

وساعدت جهود الحكومة الأردنية في إتاحة مصادر التمويل لتنفيذ محاور الأجندة الحضرية الجديدة، واستحداث آليات تمويل جديدة، من أهمها الشراكة مع القطاع الخاص، وأيضاً توفير المناخ الجاذب لتحفيز مشاركة القطاع الخاص، في المضي قدماً نحو تنفيذ المشاريع المختلفة التي تساهم في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة. ويتعين أيضاً التأكيد على أن التنفيذ الفعال للأجندة الحضرية الجديدة، استلزم تنفيذ برامج واسعة لتنمية القدرات ورفع المهارات، داخل الجهاز الإداري للدولة وفي المؤسسات الأخرى المعنية ذات الصلة. وتلعب منظومة المتابعة والتقييم دوراً هاماً في التحقق من الإنجاز المستمر، والتعرف على التحديات التي تواجه التنفيذ، ووضع آليات فعالة للتعامل معها. وذلك من خلال تبني مجموعة من مؤشرات قياس الأداء الذكية، والاعتماد على إطار مؤسسي داعم لمنظومة المتابعة والتقييم.

وعلى الرغم من حجم الإنجاز الذي تحقق، وأيضاً التعامل الكفؤ مع تداعيات جائحة كوفيد– 19 المستجد، ومع غيرها من التحديات التي تواجه الأردن، إلا أن الطريق مازال طويلاً للوصول إلى الطموحات التي تليق بالشعب الأردني، والقدرة على التطوير والابتكار متوفرة، والإرادة الداعمة للتغير أيضاً تساهم بفعالية في رسم المعالم لمستقبل أفضل.

منهجية إعداد التقرير

في إطار الاهتمام الذي أولته الحكومة بضرورة إعداد التقرير الطوعي الأول للأردن لمتابعة تنفيذ «الأجندة الحضرية الجديدة»، تم اعتماد منهجية علمية سليمة لإعداد التقرير تماشياً مع التوجهات العامة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والمسؤول أيضاً عن تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء. وقد مر إعداد التقرير بالخطوات الرئيسية التالية:

- شكل دولة رئيس الوزراء لجنة برئاسة عطوفة مدير عام المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري وعضوية الأمناء العامين للوزارات والمؤسسات ذات العلاقة وممثلي مؤسسات المجتمع المدني لإعداد الصيغة النهائية للتقرير، وذلك بموجب كتابه رقم (25ج/6478/1/11) تاريخ 2022/1/30.
- صدر كتاب معالي وزير الأشغال العامة والإسكان/ رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للإسكان والتطوير رقم (م ع/م م/152/4) تاريخ 2022/1/17، وتم التعميم على كافة الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص لجمع البيانات اللازمة لإعداد التقرير بهدف:
  - رصد الوضع الراهن والقضايا الأساسية المتعلقة بالتنمية الحضرية.
  - الجهود والمبادرات والإجراءات المتخذة لتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة.
  - التحديات والخطط المستقبلية.
  - تسمية ضباط ارتباط للوزارات والمؤسسات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- تم تشكيل فريق من ضباط الارتباط من موظفي المؤسسة كنقاط اتصال مع الجهات الخارجية من القطاعين العام والخاص بهدف جمع البيانات.
- تم عقد ورشة عمل عبر تقنية الاتصال المرئي لضباط الارتباط بحضور المنسق الوطني لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بهدف بيان آلية العمل، وتحديد المهام ومنهجية العمل ودور كل جهة والإجابة على الاستفسارات.
- تم استكمال جمع البيانات وإعداد مسودة أولية للتقرير من قبل فريق متخصص من موظفي المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري .
- كلفت اللجنة المشكلة بموجب كتاب دولة رئيس الوزراء رقم(25ج/6478/1/11) تاريخ 2022/1/30 فريق عمل فني ضم في عضويته ممثلين عن المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، وأمانة عمان الكبرى، ودائرة الإحصاءات العامة، ووزارة الإدارة المحلية، والمجلس الأعلى للسكان، وبنك تنمية المدن والقرى، ومشاركة ممثّلين من القطاع الخاص والمجتمع المدني وأساتذة الجامعات بالتنسيق مع المستشار الإقليمي الذي تم تسميته من قبل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لصياغة التقرير بشكل أولي.
- تم استكمال إعداد الصياغة النهائية للتقرير من قبل اللجنة المشكلة من قبل دولة رئيس الوزراء ورفعه إلى مجلس الوزراء لإقراره.

شراكات والتزامات أصحاب المصلحة

تعتبر الوزارات والمؤسسات العامة المعنية بمتابعة التخطيط الحضري وأهداف التنمية المستدامة الشريك الرئيسي الذي تقع على عاتقه مسؤولية التنسيق مع كافة الجهات الأخرى المعنية ذات الصلة لتحقيق أهداف "الأجندة الحضرية الجديدة" من خلال مجموعة متكاملة من السياسات والبرامج والمبادرات. وتعتبر الوزارات القطاعية المعنية بتقديم الخدمات العامة، وتوفير المرافق والبنية الأساسية، وكذلك الوزارات المعنية برسم السياسات الإقتصادية والقطاعات الإنتاجية المختلفة، شريك رئيسي في تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة، وتتشارك في ذلك الحكومة المركزية مع الوحدات الإدارية على المستوى المحلي. ولا يمكن أن ينجح التنفيذ الفعال لبرامج ومبادرات الأجندة الحضرية الجديدة، بدون مشاركة القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، وعلى رأسها الجمعيات الأهلية، والأكاديميين، والمؤسسات الإعلامية، وذلك بالتعاون أيضاً مع المؤسسات الدولية المعنية بالتنمية المستدامة. ومن الأهمية بمكان التأكيد على ضرورة التنسيق بين كافة الجهود المبذولة من خلال خطة عمل واضحة، وأدوار محددة للجهات المختلفة، فضلاً عن منهجية متطورة للتنفيذ، وآلية للتمويل تعتمد على توفير الاحتياجات التمويلية وفقاً للأولويات الوطنية، وبمشاركة فعالة من القطاع الخاص والمجتمع المدني ومؤسسات التمويل الدولية، وفي إطار منهجية للإدارة بالنتائج، وفقاً لقواعد الحوكمة الأساسية من شفافية، ومسؤولية، ومساءلة، ومحاسبة، حتى تحقق التنمية الحضرية المستدامة أهدافها في رفع جودة الحياة والمساهمة في التنمية الإقتصادية الشاملة والمتوازنة.

الاستجابة لجائحة كوفيد - 19 المستجد

يأتي إعداد هذا التقرير في ظل ظروف وتحدّيات صعبة؛ تمثلت بجائحة كوفيد-19 المستجد التي داهمت العالم دونما سابق إنذار، لتزيد التحديات تعقيداً في ظل الأوضاع الإقتصادية الصعبة. ومع استمرار الجائحة وتداعياتها على مدى العامين السابقين، واستمرارها حتى تاريخه ازدادت التحديات في ظلّ توقّف القطاعات عن العمل، وتسريح عدد من العمال من وظائفهم وتعطّل أعداد كبيرة والذي انعكس بدوره على ارتفاع نسبة البطالة والأوضاع الاجتماعية، على الرغم من المحاولات المستمرة في التصدي لتأثير الجائحة على قطاع التعليم إلا أنها شكلت تحديا له، فضلاً عن التحديات التي واجهت القطاع الصحي الذي أجهده الوضع الوبائي الناتج عن الجائحة بإعتباره القطاع الأهم والذي وقعت على عاتقه، وعلى القائمين عليه مسؤولية مواجهة هذه الجائحة، وكانت هذه الجائحة المفاجئة بمثابة إنذار من أجل إعداد خطة طوارئ تُبنى على أهداف واضحة وإجراءات سليمة، بحيث يصبح التحدي والمواجهة لأيّ طارئ ضرورة من ضرورات البناء على الإنجاز واستمرار عملية التنمية.

كان للمناطق الحضرية دوراً هاماً خلال تفشي مرض كوفيد-19، حيث في البداية أثر الوباء في الغالب على المناطق الحضرية المكتظة بالسكان، وقد كان تأثير الجائحة واضحًا بشكل خاص على مستوى الأحياء، وأظهرت عمليات الإغلاق التي استمرت لبعض الوقت أن العديد من المناطق تفتقر إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية الحضرية مثل محلات البقالة والسلع الأساسية والمراكز الصحية والأماكن العامة المفتوحة. وقد أصاب الوباء الفقراء في المناطق شديدة الكثافة على وجه الخصوص، وأدى الاكتظاظ في المساكن إلى تفاقم تأثير كوفيد وتسليط الضوء على ضرورة تحسين ظروف السكن مثل التهوية الكافية والضوء الطبيعي، لا سيما في هذه المناطق الفقيرة والضعيفة.

وتأتي استجابة الأردن للجائحة تماشياً مع المبدأ العام وهو إعطاء الأولوية لسلامة الإنسان، فبعد ظهور عدد قليل من حالات الإصابة بالعدوى، كان الأردن من أوائل البلدان التي طبقت الإغلاق العام الصارم، وكرس جهوده لإجراء اختبارات الفحص المجاني وعلى نطاق واسع، بالاضافة إلى خفض الضريبة العامة على المبيعات على أهم المعدات الوقائية.

ونتيجة لذلك كان الأردن من أحد الدول التي سجلت معدلات متدنية في الإصابة بفيروس كوفيد- 19 المستجد في العالم في بداية الجائحة واستطاع أن يعمل على إعادة فتح الإقتصاد بالتدريج. كما عجل الأردن بإنشاء صندوق لتغطية المصروفات الطبية الطارئة لضمان توافر الأموال الضرورية لوزارة الصحة الأردنية. وفي نفس الوقت تم تقديم مساعدات مؤقتة للشركات لتخفيف أعباء التدفقات النقدية وذلك بالسماح بتأجيل مدفوعات ضرائب المبيعات والرسوم الجمركية، وتأجيل مدفوعات خدمات المرافق، وتخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي بصفة مؤقتة، كما تم تقديم الدعم للفئات الهشة من عمال المُياومة عن طريق "صندوق المعونة الوطنية".

أما "صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي" فقد انتهج سياسة اشتملت على التحويلات والمزايا العينية للعاطلين وأصحاب المهن الحرة. وفيما يتعلق بالسياسة النقدية فقد خفَّض البنك المركزي الأردني أسعار الفائدة الأساسية، كما قام بضخ السيولة عن طريق تخفيض الحد الأدنى للاحتياطي الإلزامي للودائع محددة الأجل، وقام بالتخفيف من شروط برامج التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبالإضافة إلى ذلك فقد أطلقت أمانة عمان الكبرى العديد من المبادرات للاستمرار بالتواصل مع المواطنين من كافة الأعمار، فأطلقت مبادرة " خليك بالبيت" ومبادرة "الجار للجار" ومبادرة "لعبتي من بيتي" الخاصة بالأطفال كما قامت ببث رسائل التوعية للمواطنين عبر شاشات الحافلات العامة وهاتف الخط الساخن. بالاضافة إلى إغلاق المرافق العامة من متنزهات وأماكن استجمام للحد من انتشار الوباء في المدينة، كما عملت على التسريع في تطبيق خطة التحول الالكتروني وإطلاقها للمواطنين بغرض الحد من تنقل المواطنين داخل المدينة والاستمرار في تنفيذ الخدمات التي تقدمها الأمانة بوتيرة ممتازة.

هذا وقد جاءت جائحة كوفيد-19 المستجد « لتضيف بعداً جديداً إلى الوعي بسبب علاقته و تأثيره على العديد من القطاعات، الأمر الذي تطلب استحداث استراتيجيات وخطط طوارئ استباقية لمواجهة التعامل مع هذه الحالات والكوارث المحتملة في حال وقوعها حيث تم المباشرة بدراسة اثر جائحة كوفيد-19 المستجد على قطاع الإسكان لما لهذا القطاع الحيوي من مساس مباشر لحياة المواطنين وذلك من قبل المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري والشركاء من القطاعين العام والخاص وقد تم المباشرة بوضع الخطط التنفيذية التي تضمنت توصيات مهمة للتصدي لأثر الجائحة على القطاع وتنظيمه".

استجابت هيئة تنظيم قطاع الإتصالات لجائحة كوفيد-19 المستجد حيث تم تبني منهجيات لتمكين المؤسسات من الاستمرارية في الأعمال وفقاً للأولويات دون أن يؤثر على الأداء، ومن أهم إنجازات الهيئة بهذا الخصوص التعاون مع القطاع الخاص ومنحهم ترددات مجانية لزيادة سعات شبكاتهم وتقوية البث ورفع سرعات الإنترنت ومضاعفة السعة التخزينية لمواقعهم الراديوية حتى يتسنى للمواطنين استخدام وسائل الإتصالات على اختلاف أنواعها وبالشكل الأمثل ودون انقطاع وبما يلبي احتياجاتهم، بالإضافة إلى تأمين التغطية اللازمة لشبكات الإتصالات لمناطق الحجر الصحي وغيرها من الإجراءات، وصولاً لأن يكون الأردن نموذجًا عالميًا يحتذى به في مجال التعامل مع هذه الأزمة.

عانى قطاع المياه قبل انتشار جائحة كوفيد-19 المستجد من زيادة الطلب على المياه من قِبل جميع القطاعات (قطاع الصناعة، قطاع السياحة، القطاع التجاري، والقطاع المنزلي)، ويواجه هذا القطاع فجوةً بين حجم الطلب والقدرة على التزويد. وقد تفاقمت هذه الفجوة بسبب التغيرات الديموغرافية في ظل النمو السكاني والهجرات السكانية من القرى والأرياف إلى المدن، وأيضاً بسبب الهجرات السكانية من دول الجوار (اللجوء السوري)، خاصة على ضوء التدفق المفاجئ الكبير الذي شهده الأردن خلال الأعوام الثمانية الأخيرة متمثلاً بتوافد الكثير من اللاجئين، مما ساهم في زيادة الإنفاق الرأسمالي والجاري في قطاع المياه، بالإضافة إلى زيادة استهلاك المياه. وقد بُذل قدر كبير من الجهود لتعزيز منظومات المياه ومعالجة المياه العادمة لمواجهة الارتفاع السكاني المفاجئ الذي تجاوز (30%) في بعض المناطق المخدومة مع الإشارة إلى أن تحدي الفاقد المائي

وتحدي العجز المالي في ظل ضعف الموارد المالية ما يزالان من أبرز التحديات، ويتمثل ذلك في تغطية كلف التشغيل والصيانة، كما زاد الضخ من المياه الجوفية تماشياً مع زيادة الطلب على المياه وخصوصاً في القطاع المنزلي، إذ إن القراءات الأولية أشارت إلى زيادة في الطلب بنسبة (10%) في فترة الإغلاق، ولا بد من الإشارة إلى أن قطاع المياه كان يعمل بطاقة (50%) من إجمالي الكوادر الوظيفية خلال الجائحة، استجابة لأوامر الدفاع وللحفاظ على سلامة العاملين، حيث كان التركيز على ضمان إستمرارية خدمات المياه والصرف الصحي بكفاءة وفعالية متضمنا ضمان تسلسل العمليات التنفيذية الخاصة بخدمات المياه والصرف الصحي.

كما عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على تحسين الظروف الاجتماعية والإقتصادية بالإضافة إلى السلامة والقدرة على الصمود. وسوف تستمر الحكومة بتمويل النفقات الرأسمالية الضرورية لتنشيط الإقتصاد مع الحفاظ على مستوى أجور القطاع العام، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي جنبا إلى جنب مع الالتزام بتقديم الدعم للاجئين السوريين الذين تستضيفهم الدولة. أدت جائحة كوفيد-19 المستجد إلى تفاقم الفجوة الإقتصادية بين الجنسين في الأردن، وزادت من الأعباء الناجمة عن مختلف أشكال أعمال الرعاية والمسؤوليات ذات العلاقة في الأسر المعيشية، التي تقوم بها المرأة. قامت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة مطلع هذا العام بإصدار ملحق للاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن حول أثر جائحة كوفيد-19 المستجد على المساواة بين الجنسين، الذي تم من خلاله تحديد أولويات التدخل التي تسعى إلى تخفيف تداعيات الأزمة على النساء في الأردن في المجال الإقتصادي حيث يقترح الملحق جملة من الإجراءات تبدأ بالتأكد من أنّ الإقتصاد الكلي يعطي الأولوية للاستثمارات العامة في قطاع خدمات الرعاية الاجتماعية لما لها من أهمية بالغة في سياق تفشي الجائحة وقدرة المرأة المحدودة على المشاركة والقيادة في جميع جوانب الحياة العامة وخاصة الإقتصادية منها.

أهداف التنمية المستدامة

الهدف (11) من أهداف التنمية المستدامة: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

المملكة الأردنية الهاشمية
التقسيمات الإدارية

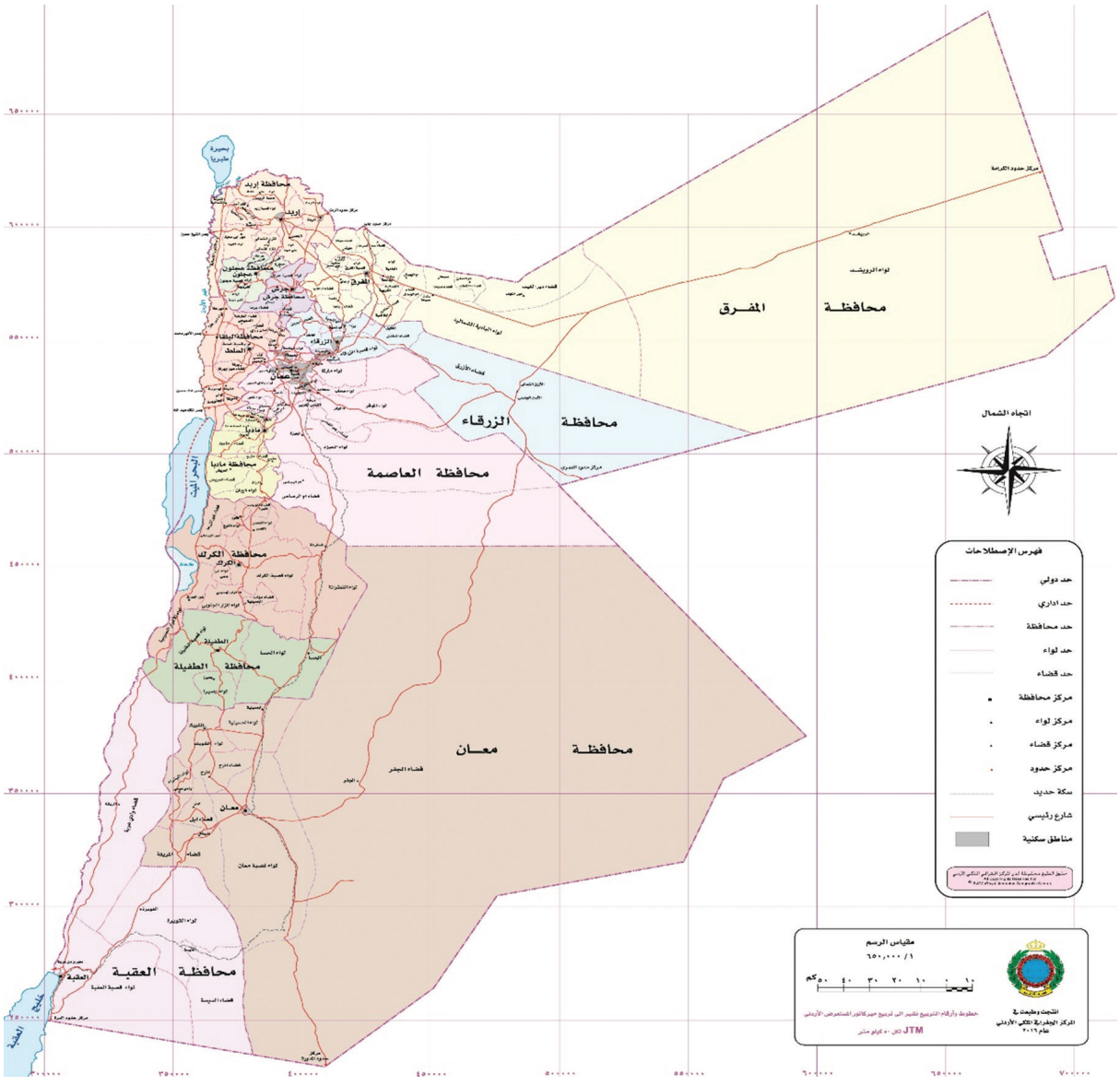

المصدر: المركز الجغرافي الملكي.

المؤشرات الرئيسية للمملكة الأردنية الهاشمية

العاصمة	عمان
اللغة الرسمية	اللغة العربية
العملة	الدينار الأردني
نظام الحكم	نظام الحكم في الأردن نيابي ملكي وراثي. فالملك هو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية والقائد الأعلى للقوات المسلحة الأردنية حيث يمارس سلطاته التنفيذية من خلال رئيس الوزراء ومجلس الوزراء (الحكومة), ويعتبر مجلس الوزراء (الحكومة) مسؤولاً أمام مجلس النواب المنتخب, والذي يشكل إلى جانب مجلس الأعيان السلطة التشريعية للحكومة. أما السلطة القضائية فتعمل باستقلالية تامة.
المناخ	يتمتع الأردن بمناخ يشكل مزيجاً من مناخي حوض البحر الأبيض المتوسط والمناخ الصحراوي الجاف, حيث يسود مناخ حوض المتوسط في المناطق الشمالية والغربية من البلاد, بينما يسود المناخ الجاف في معظم مناطق المملكة. وبشكل عام, فإن الطقس جاف ودافئ نسبياً في الصيف ولطيف ورطب في الشتاء.[1]
جغرافية المملكة الأردنية الهاشمية[1]	تقع المملكة الأردنية الهاشمية في وسط منطقة الشرق الأوسط عند تقاطع دائرة عرض 31 ° شمالاً مع خط طول 36° شرقاً.
التقسيم ألإداري[1]	تقسم المملكة إلى ثلاثة أقاليم (الشمال, الوسط, الجنوب) تشتمل على (12) محافظة.
المساحة[2]	تبلغ مساحة المملكة الأردنية الهاشمية (89287) كم^2
السكان	عدد السكان (بالألف): (10806) للعام 2020
الكثافة السكانية	121.7 (شخص/كم2)
سكان الحضر[3]	نسبة السكان في الحضر: (90.3%) لعام 2020. عدد الأسر بالألف: (2242) لعام 2020. متوسط حجم الأسرة (فرد): (4.8) لعام 2020. نسبة السكان دون الخامسة عشر: (34.3%) لعام 2020. نسبة السكان بين (15 - 64): (62%) لعام 2020. نسبة السكان في العمر (65) فما فوق: (3.7%) لعام 2020. معدل النمو السكاني: (2.3) لعام 2020.
مؤشرات البنية التحتية[3]	نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للمياه: (95.3%). نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للكهرباء: (99.9%). نسبة المساكن المتصلة بشبكات الصرف الصحي: (63%).

1. وزارة السياحة والأثار
2. المركز الجغرافي الملكي.
3. دائرة الإحصاءات العامة.

1. الالتزامات التحويلية للتنميــة الحضريــة المستدامة

1.1. التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الإجتماعي والقضاء على الفقر

1.1.1 الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر

1.1.1.1 القضاء على الفقر بجميع أشكاله.

تشمل رؤية «الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2019–2025)» "ضمان تمتع جميع الأردنيين بحياة كريمة، وبيئة عمل لائق، وخدمات اجتماعية ممكنة." وتستهدف توسيع إطار الحماية الاجتماعية للفقراء والمهددين بالفقر وللفئات المهمشة. وتشمل العديد من الجوانب سواء الجانب المالي أو الجانب المتصل بالخدمات الأساسية (الصحة والتعليم والنقل والسكن).

وقد تباينت معدلات الفقر في الأردن وفقاً لبيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي تبعاً للظروف الإقتصادية والاجتماعية. فمنذ أواخر النصف الأول من عقد السبعينات تراجعت معدلات الفقر والبطالة في المملكة لتسارع معدلات النمو الإقتصادي وزيادة الطلب على القوى الأردنية العاملة في دول الخليج، ومع مطلع الثمانينات أخذت معدلات الفقر بالارتفاع وذلك لتباطؤ معدلات النمو الإقتصادي التي أعقبت الركود الإقتصادي نتيجة لانخفاض حجم المساعدات العربية وتواضع تحويلات العاملين بالخارج، وتفاقم مشكلة المديونية. وقد أظهرت دراسة الفقر التي أعدت، استناداً إلى بيانات دراسة مسح دخل ونفقات الأسرة لعام 2006، انخفاض نسبة الفقر إلى (13.3%)، مقارنة بحوالي (14.2%) في عام 2002، كما بينت النتائج انخفاض عدد الفقراء من (756.7) ألف فرد في عام 2002، إلى (728) ألف فرد في عام 2006، أي أن ما معدله (7.2) ألف فرد سنوياً في المتوسط قد خرجوا من دائرة الفقر خلال الفترة بين عامي (2002–2006)، وبلغ خط الفقر العام للفرد سنوياً بالدينار (556) وخط فقر الغذاء للفرد سنوياً بالدينار (239) في عام 2006، وبالرغم من ارتفاع النمو الإقتصادي حتى العام 2009 إلا أن ذلك لم ينعكس ايجاباً على الجوانب الاجتماعية، حيث بقيت معدلات الفقر تراوح مكانها بنسبة (14.4%) حتى عام 2010، في حين بلغ خط الفقر بحدود (814) دينار للفرد سنوياً أو ما يعادل (67.8) دينار شهرياً حسب آخر البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة لحالة الفقر عام 2010، كما بلغ خط الفقر المدقع للفرد (336) دينار سنوياً، وبلغت نسبة الفقر للعام 2017 ما نسبته (15.7%)، وكما هو مبين في الشكل التالي:

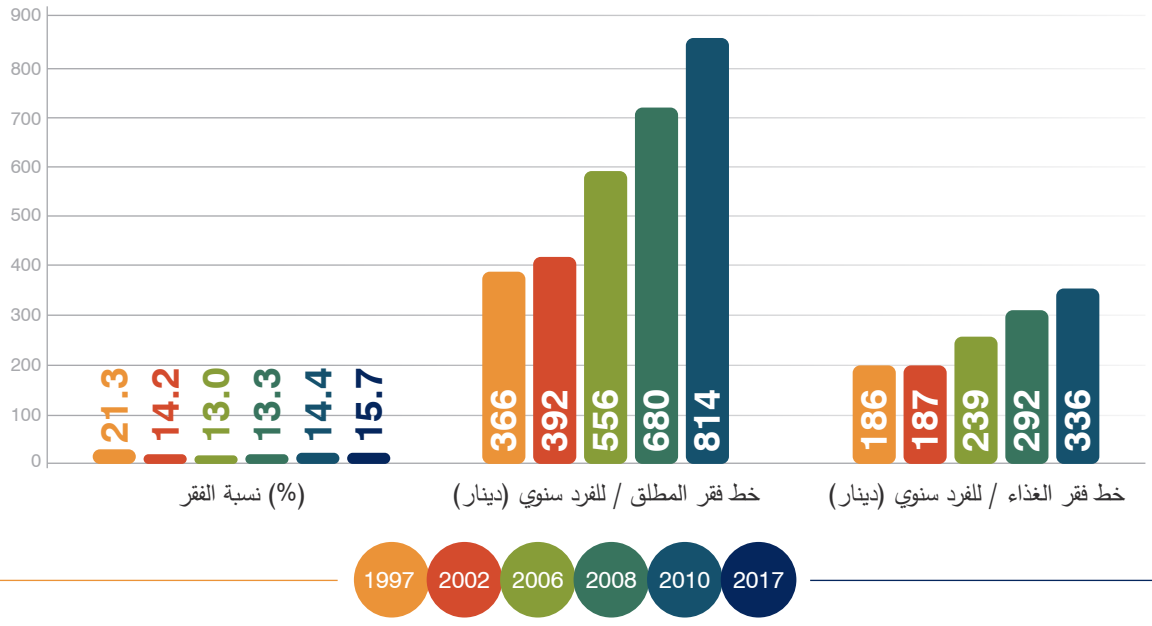

الشكل رقم (1) نسب وخطوط الفقر للفترة (1997-2017)

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

وتجدر الإشارة إلى أن كبر حجم الأسرة يعد من أهم الخصائص الواضحة للأسر الفقيرة، حيث يزداد حجم الأسرة بين شرائح المجتمع الأكثر فقراً. إذ يعيش الفرد في أفقر عُشر ضمن أسرة مكونة بالمعدل من (7.7) فرد، منهم (4) أفراد تقل أعمارهم عن (20) عامًا ومن الجدير بالذكر أيضًا، أن الأسر الفقيرة تضم عددًا أقل من كبار السن.

قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة بالمساهمة في إعداد مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات التي تهدف للحد من الفقر متعدد الأبعاد وتحقيق الاندماج الاجتماعي للفئات الضعيفة وذلك من خلال:

إعداد استراتيجية الحماية الاجتماعية باعتبارها استراتيجيّة وطنية شاملة توضح التزامات الحكومة الأردنية تجاه مواطنيها في مجال الحماية الاجتماعية والتي تم تصميمها بناء على ثلاثة محاور رئيسية:

- محور كرامة (المساعدات الاجتماعية).
- محور تمكين (الخدمات الاجتماعية).
- محور فرصة (العمل اللائق والضمان الاجتماعي).
- محور الاستجابة للصدمات والأزمات.

وتعمل هذه المحاور بشكل تكاملي وشمولي بهدف تحقيق رؤية " جميع الأردنيين يتمتعون بحياة كريمة وخدمات اجتماعية ممكنة" بهدف المساهمة بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله.

وتعد ابرز إنجازات الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية:

- تقديم الدعم للفئات الفقيرة من خلال تنفيذ برنامج دعم الدخل التكميلي لتقديم المساعدة المالية المؤقتة لأسر العاملين الأشد فقراً، ويتم تقديم الدعم النقدي للمستفيدين من البرنامج عبر البنوك أو المحافظ الإلكترونية فقط.
- تقديم المساعدة للأسر الفقيرة المستهدفة لتشمل مساعدات للحصول على معدات الطاقة الشمسية وتوليد الطاقة وترشيد استهلاكها من خلال وزارة الطاقة (مخصصات فلس الريف) وبالتعاون مع برنامج دعم الدخل التكميلي.
- توجيه منح التعليم العالي ما أمكن نحو التعليم المهني والتقني وخاصة تلك التخصصات التي أثبتت جدواها والتخصصات الأخرى المطلوبة في سوق العمل (كالطاقة، العمل الاجتماعي، التعليم المبكر).
- تعزيز دور خدمة الرعاية الصحية الأولية وبخاصة للأمراض المزمنة والوقاية منها.

كما أقرت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للسكان (2021-2030)، والتي جاءت برؤية تنص على أن "جميع السكان يتمتعون بحالة من الرفاه الاجتماعي، والإقتصادي، والصحي.

هذا وتعمل دائرة الإحصاءات العامة بمشاركة وزارة التخطيط والتعاون الدولي حالياً على تنفيذ مسح دخل ونفقات الأسرة (2022/2021) والذي سوف يسمح باستخراج نتائج الفقر ومؤشراته على مستوى القضاء وبما يخدم صانعي القرار ومنفذي السياسات في بناء وصياغة برامجهم وخططهم بهدف التقليل من عدم المساواة في المناطق الحضرية من خلال تعزيز تقاسم الفرص والمنافع على قدم المساواة.

هذا وتساهم المملكة الأردنية الهاشمية من خلال العديد من الوزارات والمؤسسات والصناديق في تحقيق الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر حيث يسهم صندوق التنمية والتشغيل في المساهمة في خفض معدلات الفقر والبطالة، من خلال تقديم الخدمات للمواطنين بعدالة ومساواة بالإضافة إلى تمكين الشباب في كافة المجالات لتنمية وتعزيز مهاراتهم وقدراتهم وصقل مواهبهم كما تولي المرأة أهمية كبيرة من خلال تمكينها وزيادة مساهمتها في سوق العمل لتفعيل مشاركتها الإقتصادية.

وقد بلغ إجمالي المبالغ المتعلقة بالنشاط التمويلي (مسار التمويل المباشر والتي تم إنفاقها من قبل صندوق التنمية والتشغيل) (124) مليون دينار للفترة (2016-2021)، كما بلغ عدد المستفيدين من تلك المبالغ (14096) مستفيدا من كلا الجنسين في جميع محافظات المملكة، والتي وفرت عدد (30636) فرصة عمل، كما بلغ إجمالي المبالغ المتعلقة بالنشاط التمويلي مسار(التمويل غير المباشر) والتي تم إنفاقها من خلال المؤسسات الوسيطة مبلغ (29) مليون دينار للوصول إلى أكبر نسبة تغطية ممكنة من الفئات المستهدفة في جميع المحافظات، وقد بلغ أعداد المستفيدين من البرامج التمويلية، وبرنامج تمويل الأقساط الجامعية للفترة (2016-2021)، على النحو التالي:

8936
مستفيد
عدد الذكور المستفيدين من مختلف البرامج التمويلية

5160
مستفيد
عدد الإناث المستفيدات من مختلف البرامج التمويلية

675
مستفيد
عدد المستفيدين من برنامج تمويل الأقساط الجامعية

المصدر: صندوق التنمية والتشغيل.

الشكل رقم (2) نسبة المستفيدين من البرامج التمويلية وبرنامج تمويل الاقساط الجامعية حسب الجنس للفترة (2016 – 2021)

هذا وقد قامت الحكومة ومن خلال صندوق المعونة الوطنية بتوفير البرامج التالية:

اولاً: برامج المعونات المالية الشهرية والذي يتم من خلاله تقديم مبالغ شهرية منظمة تصرف للأسر الفقيرة يتراوح مقدارها ما بين (50–200) دينار شهرياً للأسرة الواحدة.

ثانياً: برنامج الدعم التكميلي والذي يتم من خلاله منح مساعدات منتظمة (ربع سنوية) للأسر الفقيرة والمحتاجة من فئات الفقراء العاملين الذين تقل دخولهم عن معدل الأجور والرواتب على مستوى المملكة والفقراء فقر نسبي الذين لديهم مستوى عالي من العجز المادي.

ثالثاً: برامج المعونات المالية الطارئة، والتي يتم من خلالها صرف مبالغ للأفراد أو الأسر التي تمر بظروف طارئة أو استثنائية.

رابعاً: معونات التأهيل الجسماني الذي يهدف إلى تطوير قدرات ومهارات الأفراد الذين يعانون من إعاقات أو مشاكل صحية وزيادة قدرتهم الإنتاجية ويبلغ الحد الأعلى لهذا النوع من المعونات (600) دينار للفرد.

خامساً: برنامج التدريب المهني لأبناء الأسر المنتفعة الذي يهدف إلى تأهيل وتدريب أبناء الأسر المنتفعة من الصندوق من القادرين على العمل والإنتاج وذلك تمهيداً لدمجهم في سوق العمل

سادساً: برنامج دعم تشغيل أبناء الأسر المنتفعة الذي يقوم على تقديم الإعانات المالية لدعم برامج تشغيل أبناء الأسر المنتفعة من الصندوق؛ وذلك من خلال التزام الصندوق بدفع تكاليف اشتراك أبناء الأسر المنتفعة الملتحقين بالعمل في منشآت ومؤسسات القطاع الخاص في الضمان الاجتماعي ولمدة عامين كاملين.

سابعاً: البرامج المساندة (برامج الدعم الحكومي) التي ينفذها الصندوق بالتشارك مع عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية؛ مثل برنامج التأمين الصحي الشامل، وبرنامج دعم الطاقة، وبرنامج دعم النقل، ودعم برنامج التغذية المدرسية في المناطق الأشد فقراً.

الجدول رقم (1) أعداد الأسر المنتفعة من صندوق المعونة الوطنية للفترة (2016-2021)

اسم البرنامج	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المعونات الشهرية	89,651	92,377	99,278	103,161	105,642	108,443
الدعم التكميلي تكافل	–	–	–	23,184	55,217	88,438
المجموع	**89,651**	**92,377**	**99,278**	**126,345**	**160,859**	**196,881**
المعونات الطارئة	3,721	4,322	5,008	6,005	5,740	5,055
المعونات الفورية	6,080	4,954	5,381	5,755	4,377	4,388
معونات التأهيل الجسماني	571	710	638	789	668	720
المجموع	**10,372**	**9,986**	**11,027**	**12,549**	**10,785**	**10,163**
التدريب	1,219	2,453	1,785	1,581	508	633
التشغيل	86	285	1,306	211	114	180
المجموع	**1,305**	**2,738**	**3,091**	**1,792**	**622**	**813**

المصدر: صندوق المعونة الوطنية

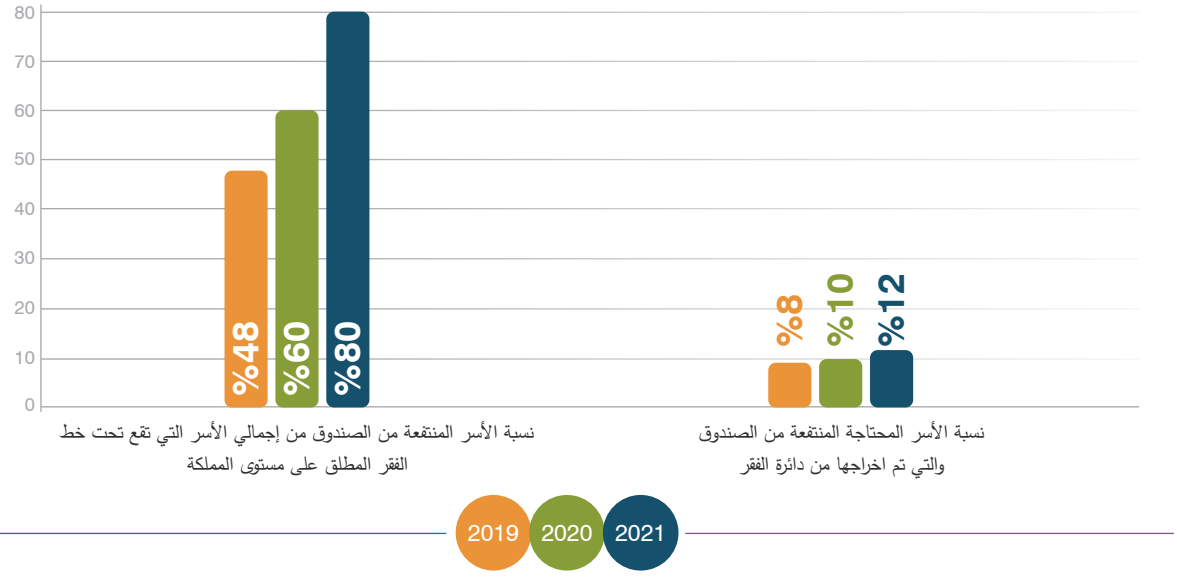

الشكل رقم (3) نسبة الأسر المنتفعة من صندوق المعونة الوطنية للفترة (2019-2021).

المصدر: صندوق المعونة الوطنية

كما تساهم الحكومة من خلال صندوق الزكاة بتقديم العديد من البرامج (كفالة الأيتام، ومراكز التربية الخاصة لذوي الإعاقة، والمشاريع التأهيلية على مستوى الأسرة) بهدف مساعدة الفقراء المعوزين بمشروعات تعود عليهم بما يمكنهم من العيش بكرامة وفي الوقت ذاته تحد من ظاهرة البطالة ويقوم الصندوق بتسديد الذمم المالية للغارمين والغارمات الفقراء بالاضافة إلى ترميم منازل الأسر الفقيرة في مختلف محافظات المملكة، والشكل التالي يوضح أعداد الأسر المستفيدة من صندوق الزكاة من عام 2016 ولغاية عام 2021.

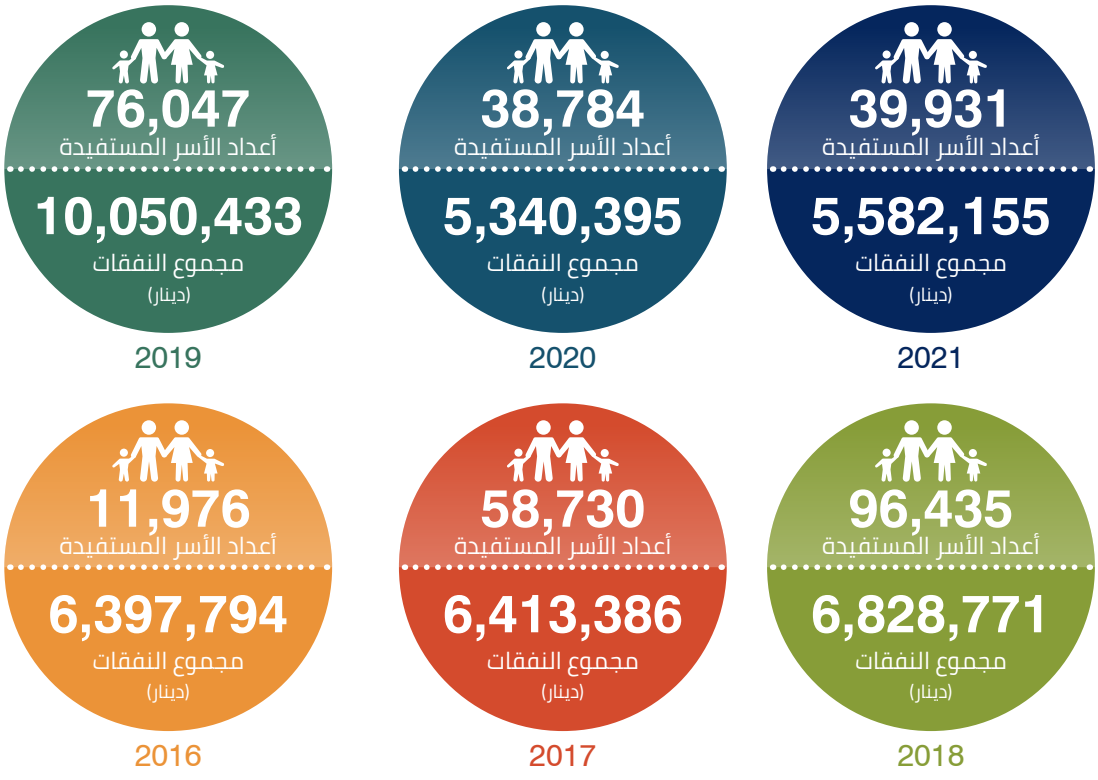

الشكل رقم (4) أعداد الأسر المستفيدة من صندوق الزكاة للفترة (2016-2021)

المصدر: صندوق الزكاة.

وتحقيقاً للأهداف الوطنية الواردة في رؤية الأردن 2025 قامت الحكومة ومن خلال المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بالمساهمة في التخفيف على المستفيدين، عبر تلبية الحاجة السكنية للمواطنين من ذوي الدخل المتوسط والمتدني حيث قامت بتنفيذ عدد من المشاريع السكنية والريادية والمبادرات والمكارم الملكية السامية، بالإضافة إلى تطوير المناطق متدنية الخدمات وتحسين خدمات البنية التحتية في المناطق الفقيرة ومناطق السكن العشوائي لإسكان الأسر الأشد فقراً باستخدام العمالة المحلية وتدريبها بالتنسيق مع الجهات المعنية. وقد أنجزت المؤسسة ومنذ نشأتها (296) مشروعاً سكنياً اشتملت على (121,987) وحدة سكنية سواء بشكل مباشر أو بالشراكة مع القطاع الخاص بالإضافة إلى عدد من المشاريع الريادية والمبادرات والمكارم الملكية السامية وتطوير المناطق متدنية الخدمات وتحسين خدمات البنية التحتية في المناطق الفقيرة ومناطق السكن العشوائي حيث قامت بتطوير (28) موقعاً للسكن العشوائي تضمنت (18,080) وحدة سكنية و(11) موقع للمخيمات تضمنت (36,098) وحدة سكنية.

أولت الحكومة موضوع تأطير الحماية القانونية لعدد من فئات المجتمع من خلال قيام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بتعديل بعض التشريعات بهدف توفير الحماية وكمثال على ذلك:

- سلف المتقاعدين والتي تعد واحدة من المبادرات المؤسسية التي أسهمت في التخفيف من الأعباء الإقتصادية التي قد يعاني منها المتقاعد، وقد بدأت المؤسسة بمنح هذه السلفة منذ عام 2016، بمبلغ عشرة أضعاف الراتب التقاعدي بسقف (10) آلاف دينار.
- رفع الحد الأدنى للأجور إلى (260) دينار بدلاً من (220) دينار.

الجدول رقم (2) مبادرات وزارة العمل للفترة (2016-2021)

المشروع	المتحقق					
	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مشروع تطوير خدمات التشغيل والحد من البطالة	عدد المشتغلين					
	11147	9845	10520	17817	10339	19934
البرنامج الوطني للتمكين والتشغيل (2017-2021)	• تم إطلاق البرنامج الوطني للتمكين والتشغيل مطلع أيلول 2017 بقرار مجلس الوزراء. • بهدف تمكين وتشغيل الأردنيين في قطاعات رئيسة تشمل (الصناعة، والسياحة، والزراعة، والتشييد والبناء، والخدمات (الحضانات)، والطاقة (محطات المحروقات) • بلغ إجمالي العدد الكلي للمشتغلين في إطار المشروع: 30 ألف مشتغل					
مشروع رفع قدرات المرشدين المهنيين للشباب من طلبة الجامعات	عدد جلسات الارشاد المهني للباحثين عن العمل الجماعية والمعمقة					
	1178	455	497	843	648	1761
مشروع إنشاء الفروع الإنتاجية في المحافظات (المناطق الفقيرة)	عدد الفروع التي باشرت العمل					
	2	4	4	4	5	5
	عدد المشتغلين					
	3405	1573	1734	4000	2434	3000

المصدر: وزارة العمل

تسعى المملكة الأردنية الهاشمية إلى خفض معدلات البطالة في جميع القطاعات الإقتصادية والمساهمة في رفع معدلات المشاركة الإقتصادية لكلا الجنسين عن طريق زيادة أعداد المشتغلين الأردنيين في سوق العمل من منطلق مبدأ تكافؤ الفرص على الرغم من العديد من التحديات كارتفاع معدل التضخم وتدني دخل الأفراد وارتفاع معدلات البطالة وخصوصاً بين الشباب بالإضافة إلى زيادة أعداد العاملين في الإقتصاد غير المنظم.

وعلى الرغم من الجهود الحكومية في دعم شبكة الأمان الاجتماعي التي ساهمت في تقليل تسارع عداد أرقام الفقر إلا أن هذه الزيادة لم يتم قياسها رسمياً كما أن الأثار الإقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد – 19 المستجد خلال العامين الماضيين أدت إلى تعميق الاتجاهات السابقة لمعدلات الفقر. وقد خطى البنك المركزي الأردني خطى عديدة تجاه تعزيز مفهوم الاشتمال المالي في المملكة وبما ينعكس إيجابا على التنمية الإقتصادية والاجتماعية، حيث استهدف البنك المركزي الأردني ضمن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2020) رفع نسب الشمول المالي لذوي الدخل المحدود، والشباب، والنساء، واللاجئين والشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتعزيز الاستقرار المالي والإقتصادي والاجتماعي، حيث ستساهم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في التقليل من عدم المساواة الإقتصادية والاجتماعية في المملكة بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة.

مؤشر رقم (1) القضاء على الفقر

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، لعام (2017-2018)

2.1.1.1 الحد من عدم المساواة في المناطق الحضرية من خلال تعزيز تقاسم الفرص والمنافع على قدم المساواة.

إن عدم المساواة، بمختلف أشكالها مثل الدخل أو الفرص أو الجنسية أو الجندر، تسبب مشاكل اجتماعية واقتصادية تؤثر بشكل عام على الاستقرار والكفاءة الإقتصادية. تعتبر مسألة عدم المساواة بين المناطق الحضرية في المملكة الأردنية من أهم التحديات الحضرية التي تواجه المملكة. إذ تشكل العاصمة الأردنية "عمان" مستقراً لنحو (40%) من الإجمالي السكاني في الأردن، وتستحوذ على ما يقارب (80%) من إجمالي الأنشطة الصناعية، و(55%) من إجمالي العمالة، فضلاً عن استقطابها لما نسبته (80%) من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة. وبعبارة أخرى، تشكل عمان مركزاً لما نسبته (45%)من مجمل المشاريع الرسمية المنفذة، تليها مدينة إربد بنسبة (17%)، مقابل (15%) لمدينة الزرقاء و(5%) لمدينة البلقاء. وتتمركز غالبية الشركات والمؤسسات الرسمية في مدينة عمان بنسبة (82%)، تليها مدينة الزرقاء بنسبة (6%)، والعقبة بنسبة (4%)، وإربد بنسبة (3%). وفقا دائرة الإحصاءات العامة، 2011. تعادل ميزانية أمانة عمان الكبرى تقريبا الميزانية المحددة لجميع البلديات الأخرى مجتمعة. وبالنظر إلى الإحصاءات والأرقام المذكورة أعلاه، نجد أن هنالك فجوة واضحة ما بين عمان كمنطقة حضرية والمناطق الحضرية الأخرى في المملكة. وكاستجابة لذلك، شهد الأردن عدد من المبادرات والجهود والمشاريع المميزة للتغلب على عدم المساواة بين المناطق الحضرية ولتمكين البلديات من خلال مشاريع تنموية وخدمية تحدد بناء على الميزة النسبية والتنافسية لكل محافظة ومنطقة حضرية. بالاضافة الى ذلك، تم أعداد الدليل المواضيعي لتعميم التنمية الإقتصادية المحلية في السياسة الوطنية الحضرية في عام 2021، ويتناول هذا الدليل كيفية إدماج التنمية الإقتصادية المحلية في السياسة الحضرية من اجل تعزيز التنمية المستدامة ويسلط الضوء على القضايا الرئيسية، ويستخدم هذا الدليل كوسيلة للتوجيه والإرشاد من خلال التوصيات والقوائم المرجعية وتعميم العديد من قضايا التنمية المحلية الحالية والمستمرة التي يواجهها الأردن. كما وتم أعداد دليل لإعداد خطة التنمية المحلية للبلديات بالاضافة الى دليل الاحتياجات للبلديات كما وتم أعداد خطة تنمية محلية لثلاثة وثلاثون بلدية.

وبالنسبة لمؤشرات عدالة توزيع الدخل، يعبر معامل جيني عن التفاوت في توزيع للدخل، ويظهر من الشكل التالي توزيع معامل جيني في المحافظات، حيث بلغ معامل جيني حسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة ما قيمته (5%) على مستوى المملكة، وأظهر معامل جيني تفاوتاً بين المحافظات. حيث كان معامل جيني في محافظات البلقاء والزرقاء وجرش ومادبا مساوياً أو أقل من المتوسط على مستوى المملكة، في حين كان في بقية المحافظات أعلى، خاصة في عجلون وأربد وهذا يدل على عدم العدالة في التوزيع في تلك المحافظات. ومن ثم يتعين أن يتم وضع السياسات والبرامج اللازمة للحد من عدم المساواة في توزيع الدخل بين المحافظات المختلفة.

مؤشر رقم (2) الحد من عدم المساواة في المناطق الحضرية من خلال تعزيز تقاسم الفرص والمنافع على قدم المساواة.

معامل جيني حسب المحافظات (2017 – 2018).

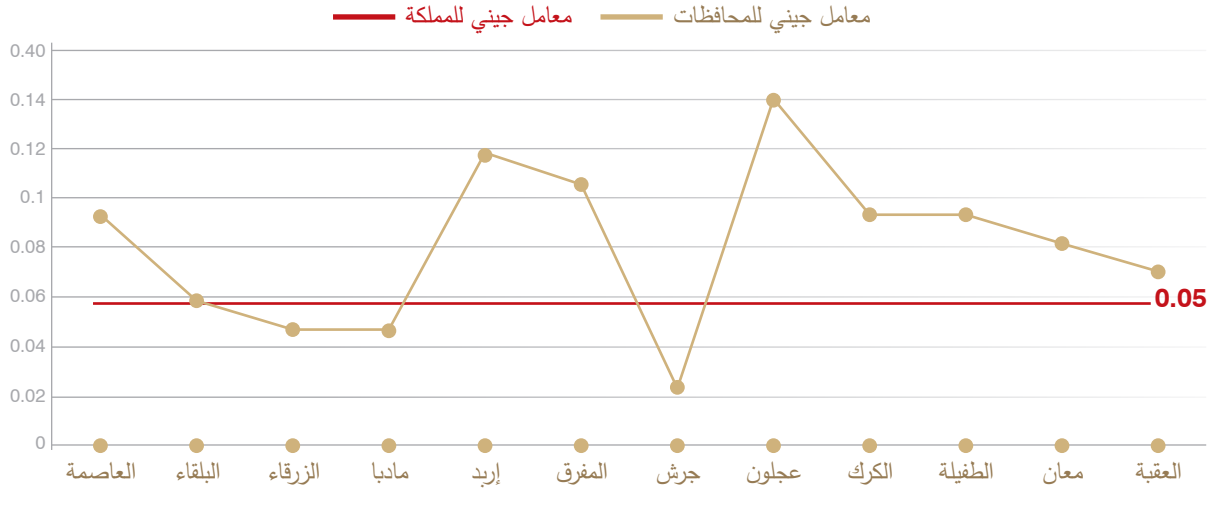

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، بالاستناد الى مسح نفقات ودخل الأسرة.

3.1.1.1 تعزيز الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة (النساء، كبار السن، الشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، المهاجرين)

حظيت المرأة والشباب وذوي الإعاقة، باهتمام ورعاية جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه، وهو ما أدى إلى إحداث نقلة نوعية في التشريعات لتمكين هذه الفئات، وخاصة ما يتعلق بقوانين الضمان الاجتماعي، والأحوال الشخصية، والعقوبات والعمل. وقد نص الدستور الأردني على أن الأردنيين أمام القانون سواء حيث حظرت المادّة السادسة منه التمييز القائم على أساس الجنس، أو العرق، أو اللغة، أو الدّين.

كما عملت المملكة منذ بداية تأسيسها على تمكين المرأة ومنحها حقوقها والتأكيد على دورها في الحياة العامة ما مكنها من مواكبة مراحل بناء الأردن، والمشاركة بشكل فاعل ومؤثر وتحقيق الكثير من الإنجازات على الصعيدين الوطني والدولي. وتقلدت أرفع المناصب فكان الأردن من الدول السباقة في منحها حق الانتخاب عام 1954، وهو ذات العام الذي شهد فيه الأردن تأسيس أول اتحاد نسائي كما تم منحها حق الانتخاب والترشح للبرلمان عام 1974. وكفل لها الدستور حق المُشاركة في الشؤون العامة والتمتُع بالحقوق السياسية كافةً على قدم المساواة مع الرجل وتضمنت الاستراتيجية الوطنية للمرأة (2020–2025) العديد من الخطط الهادفة إلى تعزيز تنافُسية المرأة ومساهمتها في التنمية الوطنية وتحقيق الاستقرار الأسري وتكافؤ الفُرص في الهيئات والمؤسسات المُختلفة.

وقد دفع الاهتمام بالمرأة ودورها إلى منحها "كوتا" خاصة في قوانين الانتخاب واللامركزية، فأصبحت المرأة نائباً ورئيساً للبلدية، وجرى زيادة نسبة المقاعد المخصصة لها في مختلف المجالس التمثيلية وتعتبر المرأة الأردنية الأعلى في مستويات تعليم الإناث على مستوى الشرق الأوسط، فقد حقق الأردن إغلاقاً "للفجوة بين الجنسين في التعليم والصحة". كما وأكدت التعديلات الدستورية عام 2022 على حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة وحقوق ذوي الإعاقة.

(أ) (المجلس التشريعي – المجالس البلدية– الاحزاب السياسية)

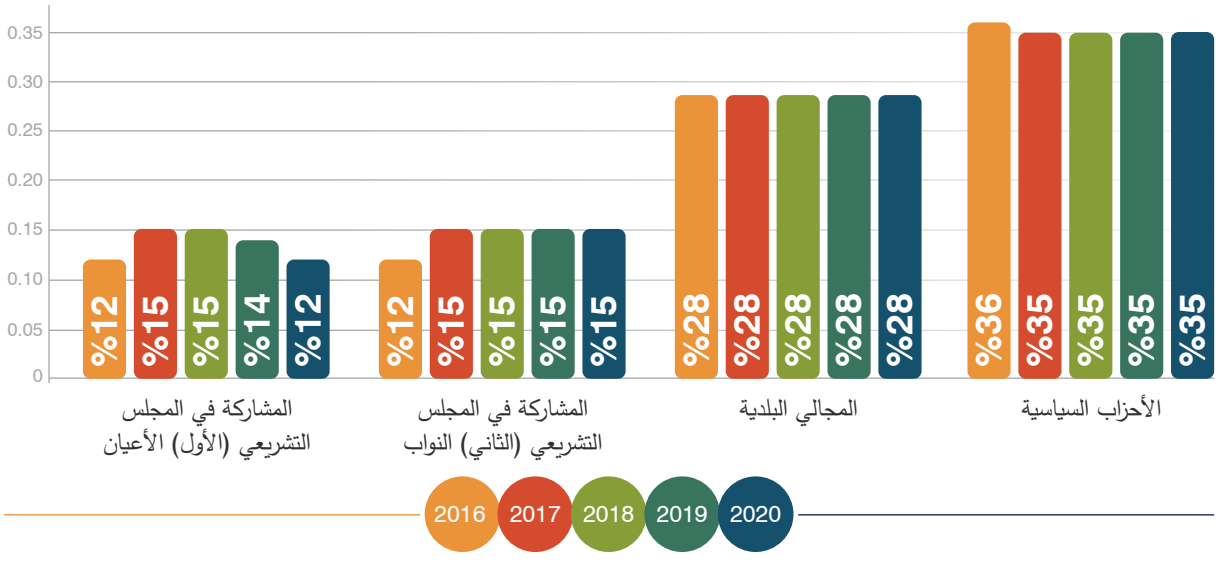

(ب) (غرف التجارة – غرفة الصناعة – النقابات المهنية – النقابات العمالية)

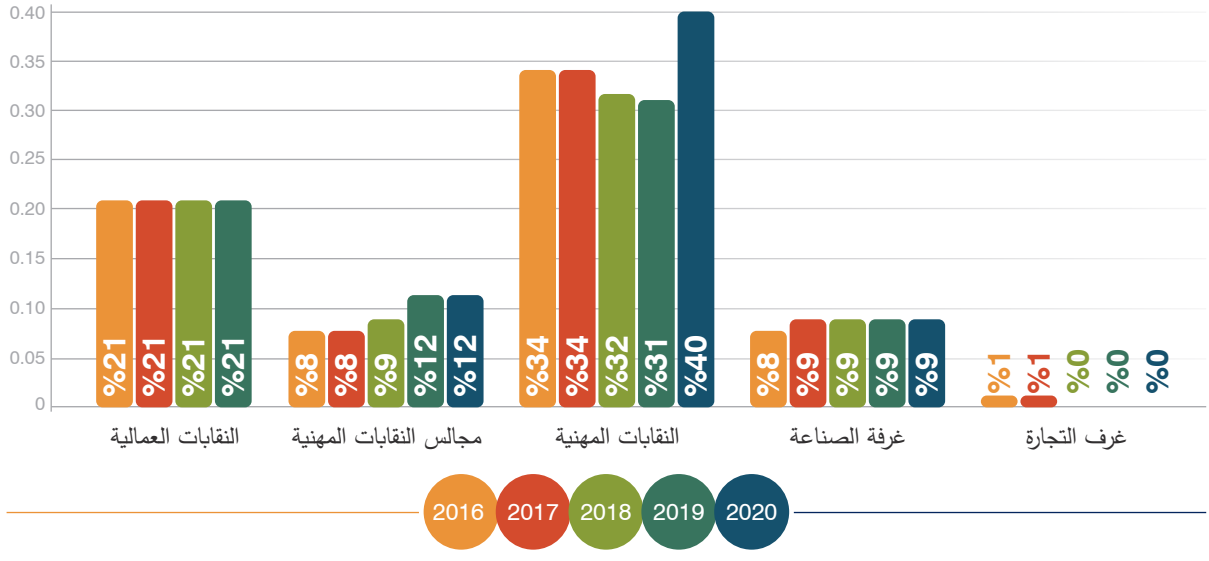

(ج) (السفراء – السلك الدبلوماسي – السلك الوزاري)

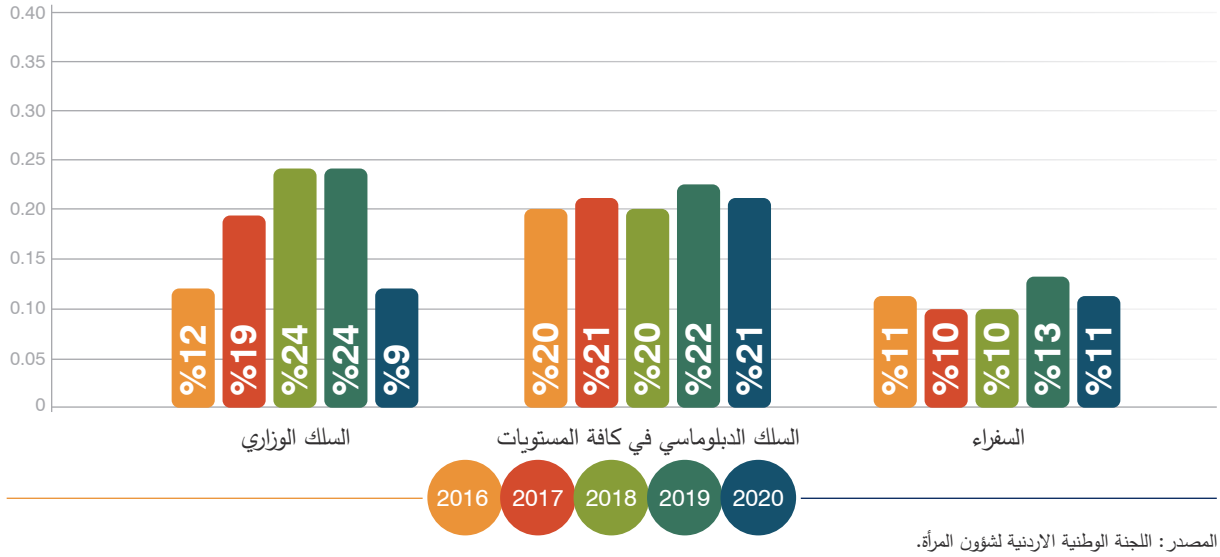

المصدر: اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة.

الشكل رقم (5) نسب المشاركة السياسية للنساء في الأردن للأعوام (2016–2020)

في عام 2018 أطلقت الحكومة الأردنية الخطة الوطنية لتفعيل قرار مجلس الأمن (1325) المرأة والأمن والسلام من خلال تحقيق الاستجابة لاحتياجات النوع الاجتماعي والمشاركة الفاعلة للمرأة في منع التطرف والعنف وبناء وصنع السلام الوطني والإقليمي. وتوفير الخدمات الإنسانيّة (كالخدمات النفسيّة والاجتماعيّة والقانونيّة والطبّيّة) وتسهيل الوصول إليها بشكل آمن، خاصّة من قبل النساء الأردنيّات واللاجئات الأكثر عرضةً للعنف، وحاجة للحماية، بما يوائم خطّة الاستجابة الأردنيّة للأزمة السوريّة. وتجذير ثقافة مجتمعيّة داعمة لاحتياجات النوع الاجتماعيّ وأهميّة المساواة بين الجنسين ودور النساء بما في ذلك دور الشابّات في تحقيق الأمن والسلام وبما يتوافق مع الدستور الأردنيّ والشريعة الإسلاميّة السمحة. وسيواصل الأردن الوفاء بالتزاماته تجاه هذه الخطة خاصة مع تقدمها للمرحلة الثانية، من خلال الاستفادة من الشراكات الاستراتيجية مع المجتمع الدولي وتبادل البرامج الإقليمية، وتشير بيانات دائرة الإحصاءات العامة لعام 2018 إلى أن فجوة الأجور القائمة على النوع الاجتماعي في الأردن تبلغ (14.5%) في القطاع العام و(14.7%) في القطاع الخاص على الرغم من أن التشريعات الناظمة للأجور تساوي بين الرجل والمرأة، دون أدني تمييز يستند لنوع الجنس ولأي سبب كان.

ولتعزيز المشاركة الإقتصادية للمرأة أدخل قانون العمل لعام 2019 مفهوم التمييز في الأجور بين الجنسين والعقوبة على التمييز في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية، وكان الأردن أول دولة عربية تدعى للانضمام للتحالف الدولي للمساواة في الأجور، كما ورد مفهوم العمل المرن وصدر نظام له، وشمل القانون التوسع في توفير الحضانات للعاملين والعاملات واستحدث إجازة الأبوة، وسمح لأبناء الأردنيات بالعمل دون تصريح. كما صدر نظام عمال الزراعة عام 2021 لحماية حقوق العاملين في هذا القطاع. ويساهم نظام الحماية الاجتماعية في تكاليف الحضانات للأمهات العاملات من خلال صندوق الأمومة. ونص نظام الخدمة المدنية لعام 2020 على قواعد السلوك الوظيفي وواجبات الوظيفة العامة وأخلاقياتها والالتزام بأحكام مدونة قواعد السلوك الوظيفي المقرة من مجلس الوزراء والعدالة دون تمييز مبني على أساس الجنس أو أي شكل من أشكال التمييز، وضمان بيئة عمل آمنة وخالية من التحرش.

هذا وقد التزم الأردن ببرنامج عمل بكين الذي يدعو الحكومات إلى إنشاء آليات وطنية خاصة بالمرأة لإدماج النوع الاجتماعي في جميع جوانب العمل الحكومي. أما فيما يتعلق بالإقتصاد الريفي فإن المرأة تنشط في العمل الميداني كما أنها تقدم مساهمات حيوية في الزراعة والثروة الحيوانية والمؤسسات الريفية، وتشير الإحصاءات إلى أن (0.9%) فقط من إجمالي عدد الإناث في الأردن يعملن في الزراعة، وتمتلك (44%) من الأسر في المناطق الريفية التي ترأسها نساء أراضٍ زراعية و(30%) منها تمتلك الماشية، في حين أن (68%) من الأسر التي يرأسها رجال تمتلك الأراضي و(36%) تمتلك الماشية.

أما في مجال الحماية من العنف، صدر قانون الحماية من العنف الأسري عام 2017، وكان الأردن أول دولة عربية تشرع هذا القانون عام 2008. صدر نظام دور المعرضات للخطر عام 2017 بهدف تأمين الحماية والإيواء المؤقت لإلغاء الاحتجاز الوقائي للمعرضة للخطر إلى حين حل مشكلتها أو زوال الخطورة عنها، كما صدر نظام التدابير الملحقة بقرار تسوية النزاع في قضايا العنف الأسري لسنة 2019 تسري أحكامه في حال الحكم بأي من تدابير الخدمة للمنفعة العامة، كحظر ارتياد أماكن معينة، أو الخضوع لجلسات أو لبرنامج التأهيل الاجتماعي أو التأهيل النفسي، وتتولى إدارة حماية الأسرة والأحداث متابعة تنفيذ مرتكب العنف الأسري لهذه التدابير. كما جاء تعديل قانون الأحوال الشخصية لعام 2019، بحيث تضمنت بعض مواده أحكاماً لمناهضة العنف ضد المرأة والطفل من حيث مراعاة مصلحة الطفل الفضلى وإلغاء القيود على حضانة الأم للطفل عند اختلاف الدين، والتوسع في إثبات النسب بواسطة التقنيات الحديثة، والتشديد على منح الإذن بزواج من هم دون (18) عاماً، وأجاز الاشتراط في عقد الزواج. كما عدل قانون العقوبات عام 2017 وشدد العقوبة في بعض الجرائم الواقعة على النساء.

وفيما يخص الأطفال، أطلقت المملكة وضمن إطار مشروع نحو أردن خال من عمل الأطفال المسح الوطني لعمل الأطفال عام 2016 بهدف توفير معلومات حديثة عن الأطفال العاملين في الأردن ومنهم اللاجئين السوريين. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تتعلق بالنوع الاجتماعي يجب معالجتها لتعزيز الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة. وهذا يشمل، الافتقار إلى المنهجيات والأدوات التي تراعي الفوارق بين الجنسين لإدراج نهج النوع الاجتماعي بشكل فعال في التخطيط الحضري، وعدم وجود البيانات النوعية التي تهدف إلى عكس تصور المرأة للقضايا الحضرية، وضرورة زيادة الوعي بالأهمية الخاصة للمرأة بشأن العناصر

المتعلقة بالهدف (11) من أهداف التنمية المستدامة، مثل النقل العام والأماكن العامة والتخطيط الحضري، بما في ذلك الإدماج والسلامة والفتيات والبيئة الداعمة للأمهات.

بالإضافة إلى ذلك، لا يزال الأردن ثاني أكبر دولة مضيفة للاجئين على مستوى العالم، وذلك بواقع (89) لاجئًا لكل (1000) نسمة. ويواجه اللاجئون بشكل عام معدلات فقر وبطالة أعلى من الأردنيين، والعديد من أولئك الذين يعملون في وظائف ضعيفة ومتدنية الأجر في القطاع غير الرسمي، وتظهر هذه التحديات بشكل خاص في المدن. بالنسبة لدمج اللاجئين، قامت الحكومة من خلال وزارة الإدارة المحلية بالتوجه إلى دمج اللاجئين السوريين بالمجتمعات المحلية من خلال مشاريع إنتاجية تعود عليهم بدخل شهري، وذلك ضمن مشروع الخدمات البلدية والتكيف الاجتماعي المدعوم من البنك الدولي. ويتم تنفيذ البرنامج في (28) بلدية على مستوى المملكة تأثرت جميعها باللجوء السوري. ويهدف إلى تمكين هذه البلديات من تقديم خدماتها والقيام بمهامها، في ضوء ما تتحمله من مسؤوليات وأعباء إضافية. وتبلغ قيمة التمويل الحالي للمشروع (38.8) مليون دولار، كما بلغ التمويل التراكمي للمشروع منذ عام 2013 ما يزيد عن (90) مليون دولار.

كما وتقدم خطة الاستجابة الأردنية بقيادة الحكومة الأردنية نموذجًا حقيقيًا لشراكة قوية طويلة الأمد بين الدولة المضيفة والمجتمع الدولي. الخطة تتألف من (3) مكونات رئيسة، وهي دعم المجتمعات المستضيفة وبناء القدرات المؤسسية، ودعم اللاجئين، كما تتكون خطة الاستجابة للأعوام (2020–2022) من (7) قطاعات، وهي التعليم، والصحة، والمياه والصرف الصحي، والحماية الاجتماعية والعدل، والمأوى، والخدمات العامة التي تضم مشاريع الخدمات البلدية والحكم المحلي، والطاقة، والنقل، والبيئة، وقطاع التمكين الإقتصادي الذي يضم التدخلات ذات العلاقة بالأمن الغذائي، وسبل العيش. أما فيما يخص، ذوي الإعاقة، كان الأردن من أوائل الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بتاريخ 2008/3/31. كما انجز الكثير في مجال رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إيجاد التشريعات والقوانين الخاصة بخدمة هذه الفئة وحماية حقوق أفرادها، حيث يتولى المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بحسب قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017، رسم السياسات العامة للأشخاص ذوي الإعاقة والتخطيط وتضمين البرامج والخطط الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في برامج وخطط المؤسسات الوطنية ومتابعة تنفيذها، والجدول التالي يوضح أهم مؤشرات عمل المجلس.

الجدول رقم (3) مؤشرات عمل المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة (2016–2021)

السنة	خدمات التعليم	عدد الطلبة الصم ممن تم شراء خدمات لغة إشارة لهم	عدد المباني التي تمت زيارتها – للدعم الفني	بناء القدرات			التعامل مع الشكاوى المقدمة من الأشخاص ذوي الإعاقة
				ذكر	أنثى	عدد كلي	
2016	83	0	0	455	1842	2297	143
2017	442	94	110	198	248	446	45
2018	0	56	37	613	704	1314	115
2019	163	71	95	681	1252	1933	375
2020	4538	85	127	683	645	1328	1288
2021	191	71	213	830	785	1615	1234
المجموع	**5417**	**377**	**582**	**3460**	**5476**	**8933**	**3200**

المصدر: المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ويعمل المجلس حاليًا على إصدار البطاقة التعريفية للأشخاص ذوي الإعاقة والتي تمثل الأساس لبناء وتطوير قاعدة بيانات شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، والوسيلة الأساسية للوصول للحقوق والحصول على الخدمات التي يحتاجونها، كما ستسهم البطاقة التعريفية في تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات والحصول على حقوقهم أسوة بغيرهم من الأشخاص من غير ذوي الإعاقة. إلا أن تحقيق هذا الهدف يواجه عدد من التحديات المالية والفنية كم يعاني من أثر جائحة كوفيد – 19 المستجد.

وقد استفاد من خدمات المجلس (4538) شخص بشكل مباشر خلال العام 2020، بينما استفاد من البرامج التعليمية على قنوات التواصل الاجتماعي (476150) شخص من ذوي الإعاقة. قامت الحكومة الأردنية من خلال وزارة التنمية الاجتماعية في مجال تحقيق الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة لخريجي دور الرعاية والحماية ممن تجاوزوا سن (18) سنة من الشباب والفتيات بإلحاقهم في برامج استكمال التعليم الأكاديمي أو الدورات التدريبية التي تنتهي بالتشغيل من خلال اتفاقيات مبرمه مع المجتمع المدني. حيث يتم الحاق ما يقارب (30) طالب وطالبة سنوياً، بالإضافة إلى إعطاء منح بقيمة (1500–2000) دينار على موازنة الوزارة لفاقدي السند الأسري للانتفاع من تأثيث بيت الزوجية لغايات متابعة الحياة والاستمرار بالعيش الكريم. كما وتنتهج وزارة التنمية الاجتماعية نهج بدائل الإيواء للأشخاص ذوي الإعاقة وإعادة دمجهم في اسرهم الطبيعية، وكذلك تطوير برامج التدخل المبكر.

أما وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فقد خصصت عددا من المقاعد للأشخاص ذوي الإعاقة ضمن السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية لمرحلة البكالوريوس في جميع التخصصات.

وقد ساوت وزارة التربية والتعليم في قضايا التعليم بين الجنسين من خلال وضع خطة استراتيجية خاصة بتعميم قضايا المساواة بين الجنسين في التعليم (2018–2022)، شملت كافة محاور التعليم، وتقوم الوزارة بشمول كافة الفئات في التعليم بما فيهم ذوي الإعاقة واللاجئين.

كما تتابع الحكومة الأردنية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن ومشاريع الخطة التنفيذية لاستراتيجية كبار السن للأعوام (2018–2022) مع كافة الجهات المعنية حيث تقوم الجهات المعنية بالمراجعة الدورية للخطة التنفيذية للاستراتيجية وإعداد تقرير سنوي لما تم إنجازه، إذ تشير بيانات وزارة التنمية الاجتماعية لعام 2018 إلى وجود تسعة دور لرعاية كبار السن في المملكة (5 في القطاع الخاص و4 في القطاع التطوعي) واربع أندية نهارية مهيئة لاحتياجاتهم.

كما أولت الحكومة من خلال البنك المركزي الأردني ذوي الإعاقة أهمية خاصة وبما يعزز مفهوم الشمول المالي، حيث قام البنك المركزي بإصدار تعليمات خاصة لحماية المستهلك المالي للعملاء من ذوي الإعاقة لمعاملتهم دون أي شكل من أشكال التمييز أو الانتقاص لحقوق أي منهم، وتسري أحكام تلك التعليمات على كافة مزودي الخدمة من بنوك ومؤسسات مالية بنكية.

وقامت الحكومة من خلال وزارة الشباب بالعمل على استقطاب الشباب الجامعيين في الجامعات الأردنية لتعزيز الاتصال والتوجيه والاستقطاب للفئات العمرية المستهدفة وعقد البرامج التي تهدف إلى تدريب وتمكين الشباب بما ينسجم مع أهداف الوزارة والخطط المؤسسية والوطنية، وذلك من خلال عدة برامج منها: برنامج المشاركة المدنية "مهاراتي" بالمراكز الشبابية الذي يعمل على استقطاب هذه الفئات المسماة بالمهمشة أو الأقل حظاً والأكثر كثافة في المجتمع، وبرامج الحماية / الرياضة من اجل السلام والحماية، وبرامج العنف المبني على النوع الاجتماعي، كما قدمت الوزارة عدة برامج لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة، وقامت بربط الإطار العام للخطة الاستراتيجية للشباب بقرار مجلس الأمن رقم (2250) حول " الشباب والسلم والأمن".

كما أطلقت وزارة العمل عدد من المبادرات، وفقاً للجدول التالي:

الجدول رقم (4) مبادرات وزارة العمل للفترة (2016-2021)

المشروع	السنة	المتحقق
مشروع الإنصاف بالأجور/ مديرية المرأة والنوع الاجتماعي بالتعاون مع منظمة العمل الدولية	2016	إطلاق حملة قم مع المعلم في محافظة اربد والتي توصلت من خلالها نقابة اصحاب/ صاحبات المدارس الخاصة ونقابة العاملين/ العاملات في التعليم الخاص الى اتفاقية جماعية قطاعية عالجت لاول مرة في الاردن قضايا بشأن فجوة الأجور القائمة على النوع الاجتماعي، ومنها تحويل الأجور من خلال البنوك. مهدت الاتفاقية أمام قوانين جديدة لحماية الاجور وتحسين ظروف العمل في التعليم الخاص. وكان اخر انجاز في هذا الصدد صدور نظام ترخيص وتجديد المؤسسات التعليمية الخاصة والاجنبية ، الذي ربط تجديد وترخيص المدارس الخاصة بتحويل أجور المعلمات والمعلمين عبر البنوك او المحافظ الالكترونية، بالتنسيق مع البنك المركزي الاردني، وباستصدار براءات ذمة تؤكد شمول المعلمات والمعلمين تحت مظلة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. ويستفيد من هذا النظام نحو (37000) معلمة ومعلم في المدارس الخاصة، معظمهم من الاناث.
	2017	• صدور الاتفاقية الجماعية والعقد الموحد الخاص بالمدارس الخاصة. • توسيع نطاق حملة قم مع المعلم لتشمل محافظتي عمان والزرقاء. • تطوير صفحة قم مع المعلم الالكترونية لتشمل تسجيل شكاوى كافة المعلمات من مختلف مناطق المملكة
	2018	• انضمام الأردن للائتلاف الدولي للإنصاف في الأجور كأول دولة عربية رائدة في هذا المجال. • إلزام قطاع التعليم الخاص بتحويل أجور المعلمات والمعلمين الكترونيا.
	2019	تعديلات قانون العمل الخاصة بعمل المرأة لعام 2019: • إدراج تعريف العمل المرن بالمادة (2). • إدراج مبدأ الانصاف بالأجور بالمواد (2، 53، 54). • اعفاء العمال غير الأردنيين من أبناء الأردنيات من تصاريح العمل المادة (12). • تعديل المادة (72) بحيث تصبح أ- يلتزم صاحب العمل الذي يستخدم عدد من العمال في مكان واحد لديهم ما لا يقل عن (15) طفلاً لا تزيد اعمارهم عن (5) سنوات بتهيئة مكان مناسب ليكون في عهده مربية مؤهلة لرعايتهم أو أكثر، كما ويجوز لأكثر من صاحب عمل الاشتراك في تهيئة هذا المكان في منطقة جغرافية واحدة. • إضافة إجازة الأبوة في المادة (66).
	2020	إعداد دراسة فجوة الاجور في قطاع الصيدليات كان من أبرز نتائجها فيما يتعلق بالأجور ما يلي: تبين أن متوسط الأجر الشهري العام لمساعدي/ات الصيادلة في عينة الدراسة بلغ (365.28) دينار أردني، بينما بلغ متوسط الاجر الشهري لمساعدات الصيادلة (الإناث) في عينة الدراسة (298.15) دينار أردني وبلغ متوسط الأجر الشهري لمساعدي الصيادلة (الذكور) في عينة الدراسة (566.67) دينار أردني، وكانت فجوة في الأجور بين الجنسين في العينة قيمتها (268.52) دينار أردني أي ما نسبته تقريباً (47.4%) بين مساعدي ومساعدات الصيادلة في الأردن لصالح الذكور، كما أن هناك فجوة في الاجور بين الجنسين في الاقاليم الجغرافية وبلغت ذروة الفجوة في اقليم الشمال. وقد كان من أبرز توصياتها ما يلي: إيجاد آليات لتحويل رواتب العاملين في الصيدليات بنكياً. العمل على إيجاد آليات لاستقبال الشكاوى وتوثيقها في النقابات وتعريف العاملين في الصيدليات بهذه الآليات وتوضيح اجراءتها والجهات التي يجب التوجه لها.

المصدر : وزارة العمل

الشكل رقم (6) التمكين الإقتصادي والمشاركة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة –عدد المشتغلين من الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة (2016–2021)

*الانتهاء من تنفيذ مشروع "التمكين الإقتصادي والمشاركة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة" لمدة ثلاث سنوات (2017–2020) وبالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) والذي يشكل نقطة تحول جوهرية في دعم عملية تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان استمرارهم في مكان العمل حيث يقدم مدرب العمل المعتمد الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة في مكان العمل، ثم يخفف الدعم تدريجيا بهدف الاستمرار في العمل.

مؤشر رقم (3) تعزيز الاندماج الاجتماعي للفئات الضعيفة

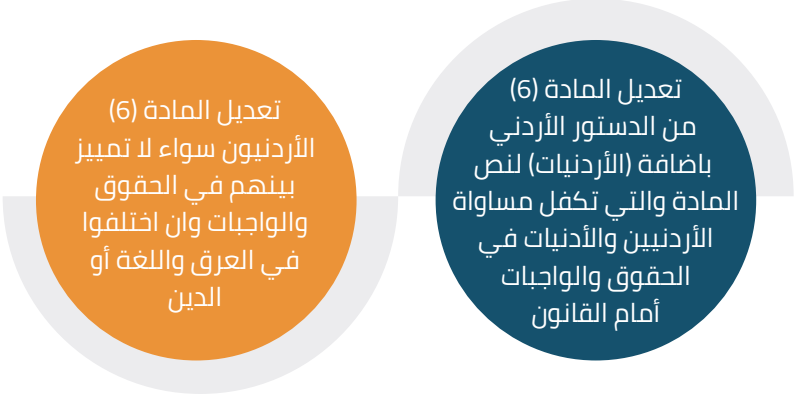

المصدر : الدستور الاردني وتعديلاته لعام (1952).

4.1.1.1 ضمان الوصول إلى الأماكن العامة بما في ذلك الشوارع والأرصفة وممرات ركوب الدراجات

تتولى الحكومة من خلال القطاعات المعنية بالطرق كوزارة الأشغال العامة والإسكان وأمانة عمان الكبرى والبلديات تنفيذ مشاريع الطرق الحديثة وتوفير مُسطحات خضراء وزيادة مساحة التشجير بالإضافة إلى توفير جميع مُتطلبات السلامة المرورية لمُستخدمي الطرق من علامات وخطوط أرضية تنظيمية أو تحذيرية، وشبكات تصريف مياه الأمطار، وتوفير أعمدة الإنارة، إضافة إلى تركيب وبرمجة وصيانة الإشارات الضوئية.

تسعى الحكومة إلى توفير شبكة طرق أمنة ومستدامة بأعلى المواصفات الفنية تربط كل محافظات المملكة ومناطقها بشكل يتيح لمستخدمي هذه الطرق التنقل بين مناطق المملكة بشكل آمن ويسير. ويتم تنفيذ الطرق الرئيسية وصيانتها من قبل وزارة الأشغال العامة والإسكان من خلال مشاريعها أو من خلال الإشراف على طرح وتنفيذ مشاريع الطرق في المحافظات من خلال مشاريع اللامركزية ما يضمن وصول المواطنين إلى جميع المدن والقرى بشكل آمن وسهل. حيث تم تنفيذ (178) مشروع في محافظات المملكة لعام 2021 بقيمة (26,970,000) دينار.

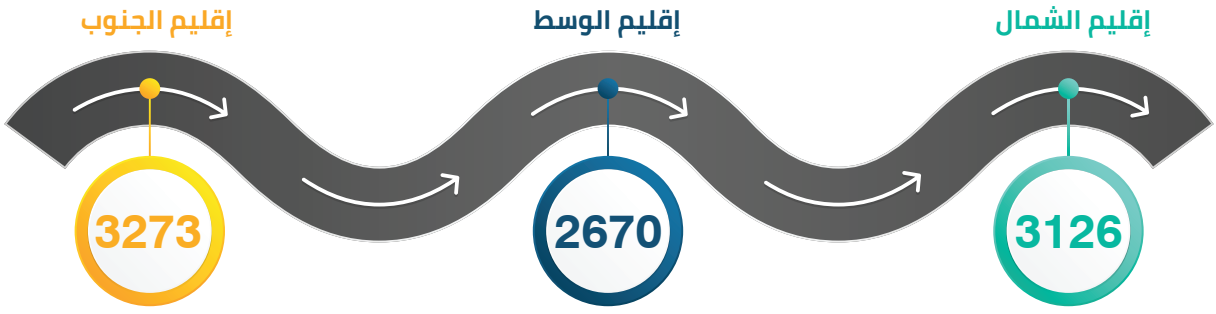

الشكل رقم (7) مجموع أطوال الطرق (كم) حسب الأقاليم للفترة (2016-2021)

المصدر: وزارة الاشغال العامة والإسكان

سعت وزارة الإدارة المحلية لتوثيق فرص توزيع الحدائق العامة والأماكن المفتوحة بشكل عادل حيث أقامت عدة حدائق بين المحافظات تهدف إلى ضمان فرص وحق الوصول إلى الأماكن المفتوحة، حيث بلغ عدد المشاريع المنفذة للعامين (2019/2018) من البلديات (54) مشروع منها:

- (24) مشروع خلطة إسفلتية ساخنة / (14) مشروع فتح وتعبيد.
- (مشروعين) أرصفة وأطاريف/ (مشروع واحد) سياج معدني.

مع ضرورة الإشارة أن المشاريع كانت بمواصفات تضمن سهولة الوصول وكفاءة الخدمة للجميع. ويجدر الإشارة هنا إلى أن أمانة عمان الكبرى تعمل حاليا على مبادرة تهدف إلى جعل شبكة الشوارع الحالية أكثر ملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

أما فيما يخص المساحات العامة و الحدائق، فتعتبر نسبة هذه المساحات متدنية بشكل عام في المناطق الحضرية في المملكة حيث تشكل المساحات العامة حوالي (2%) من المناطق المنظمة لمدينة عمان وحوالي (1.2%) لمدينة اربد. يبلغ نصيب الفرد من المساحات العامة المفتوحة (2.5) م^2 في عمان و(0.28) م^2 في اربد.

وقد قامت أمانة عمان بتنفيذ بعض المشاريع مثل حديقة الملك عبد الله الثاني، وهي واحدة من أكبر حدائق أمانة عمان الكبرى المصممة لتكون صديقة للأسرة وخالية من السيارات ومتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة. وتم افتتاح الحديقة في عام 2019 لخدمة (1.2) مليون ساكن في شرق وجنوب عمان، فضلا عن المناطق المجاورة. تبلغ مساحتها أكثر من (500) دونم. بالإضافة إلى ذلك، تم إعادة تأهيل حديقتين في عمان، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، من خلال إشراك المجتمع المحلي من الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة بتحديد احتياجاتهم في الحديقة العامة.

بالاضافة الى مشروع حديقة الرصيفة البيئية على مساحة (74.5) دونم في محافظة الزرقاء (في مراحل البناء النهائية)، والذي يسعى إلى إعادة تأهيل منطقة تلال الفوسفات إلى منطقة بيئية ومستدامة وطبيعية وحيوية.

كما ويتم حاليا العمل على مشروع بعنوان « التمكين الاجتماعي والإقتصادي للنساء الأكثر تأثرا في غور الصافي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تحسين الوصول إلى مساحات عامة آمنة وخضراء» وذلك للاستجابة والتعافي من فيروس كوفيد-19». يعمل هذا المشروع على إطلاق القوة التحويلية للأماكن العامة الآمنة والخضراء لتعزيز فرص كسب العيش وتعزيز التمكين الاجتماعي والإقتصادي للنساء الأكثر تأثرا في غور الصافي، مما سيساعد في تخفيف التوترات الاجتماعية والمالية. تم الانتهاء من تصميم مكان عام آمن وشامل يتضمن مناطق لعب للأطفال وذوي الإعاقة ومساحة مخصصة للزراعة المستدامة بالإضافة إلى منطقة متعددة الاستخدامات مخصصة للسوق والتي ستكون بمثابة منصة لخلق فرص كسب العيش للنساء. كما ويتضمن التصميم مركز مجتمعي متعدد الخدمات سيستضيف مختلف الأنشطة الاجتماعية والثقافية وأنشطة بناء القدرات وسيكون تحت إدارة مركز زها الثقافي وبلدية الأغوار الجنوبية. كما تعمل أمانة عمان الكبرى على مبادرة تهدف إلى جعل شبكة الشوارع الحالية أكثر ملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

مؤشر رقم (4) ضمان الوصول الى الأماكن العامة بما في ذلك الشوارع والأرصفة وممرات ركوب الدراجات

المصدر: أمانة عمان الكبرى

2.1.1 الحصول على سكن لائق وكاف

1.2.1.1 ضمان الحصول على السكن اللائق وبأسعار معقولة

يعتبر تأمين السكن الملائم من أهم الأولويات في تلبية الحاجات الأساسية للأسرة والمجتمع بشكل عام. ومن ابرز القضايا الحضرية ذات الأولوية التي تواجه واضعي السياسات ومتخذي القرار، لا سيما مع التغيرات الديموغرافية والحضرية المتمثلة بارتفاع معدلات النمو السكاني والتحضر المطَّرد، إضافة للأوضاع السياسية في المنطقة المجاورة التي تشكل ظروفاً غير اعتيادية، وبناءً على ذلك تلجأ الحكومات المتعاقبة إلى رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات والبرامج التي تحقق التوازن بين محاور السياسة الإسكانية.

يعتبر قطاع الإسكان جزءاً من منظومة الإقتصاد الأردني حيث يساهم بما نسبته (6%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويحرك (30%) من القطاعات الأخرى، كما يساهم على توفير وإنتاج الوحدات السكنية بمساحات مختلفة لتلبية احتياجات الأسر الأردنية في الحصول على السكن الملائم، وقد بلغ عدد المساكن في المملكة للعام 2015 (2350490) مسكناً، منها ما نسبته (45.6%) في محافظة العاصمة.

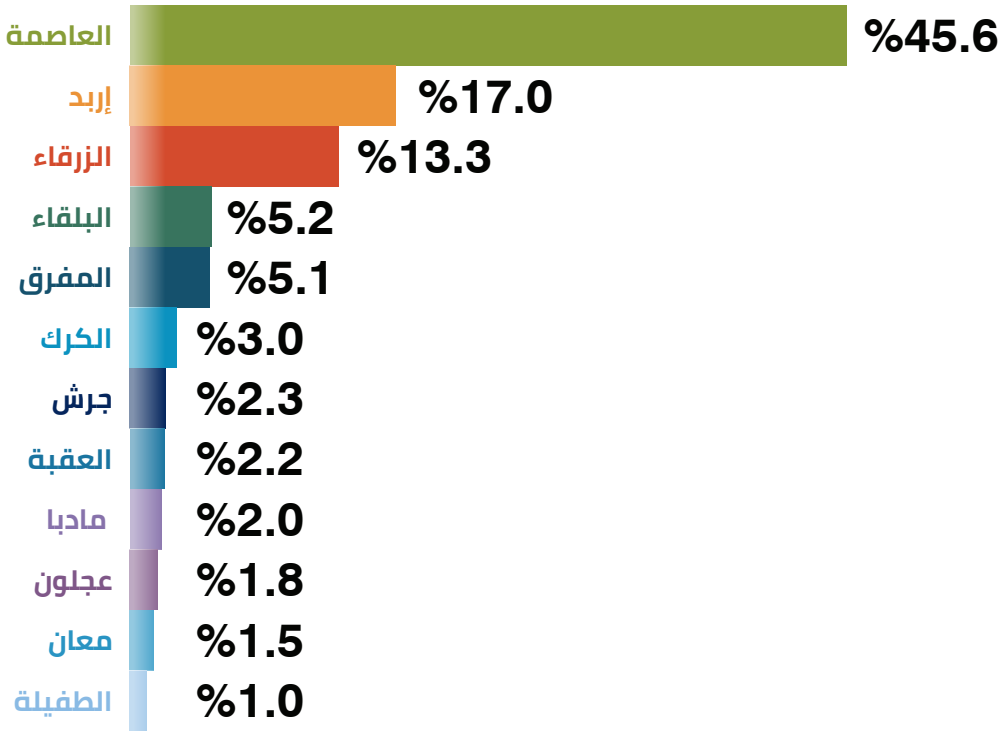

الشكل رقم (8) نسبة توزيع المساكن حسب المحافظات لعام 2015

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة

ونتيجة للضغط الهائل على خدمات البنية التحتية وتزايد الطلب على المساكن في عدد من المناطق والمنافسة في الحصول على فرص العمل التي تأثرت نتيجة اللجوء السوري، فقد انخفضت المقدرة الشرائية للمواطنين، لضعف المقدرة المالية لديهم في شراء الوحدات السكنية الأقل من (100) م^2، بينما يتراوح معدل مساحات الوحدات السكنية المتوفرة في السوق بين (120–200) م^2. وقد أدى ذلك إلى تفاقم عدم التوافق بين العرض والطلب واستدعى وجود دور حكومي لتحقيق التوازن وتوفير السكن للفئات ذات الدخل المتدني والمتوسط والموائمة بين العرض والطلب ويبين الشكل التالي، عدد الشقق المباعة حسب المساحة للأعوام (2016–2020) ويعتبر توفير التمويل لتنفيذ المشاريع الإسكانية لذوي الدخل المتوسط والمتدني من التحديات التي تواجهها الحكومة.

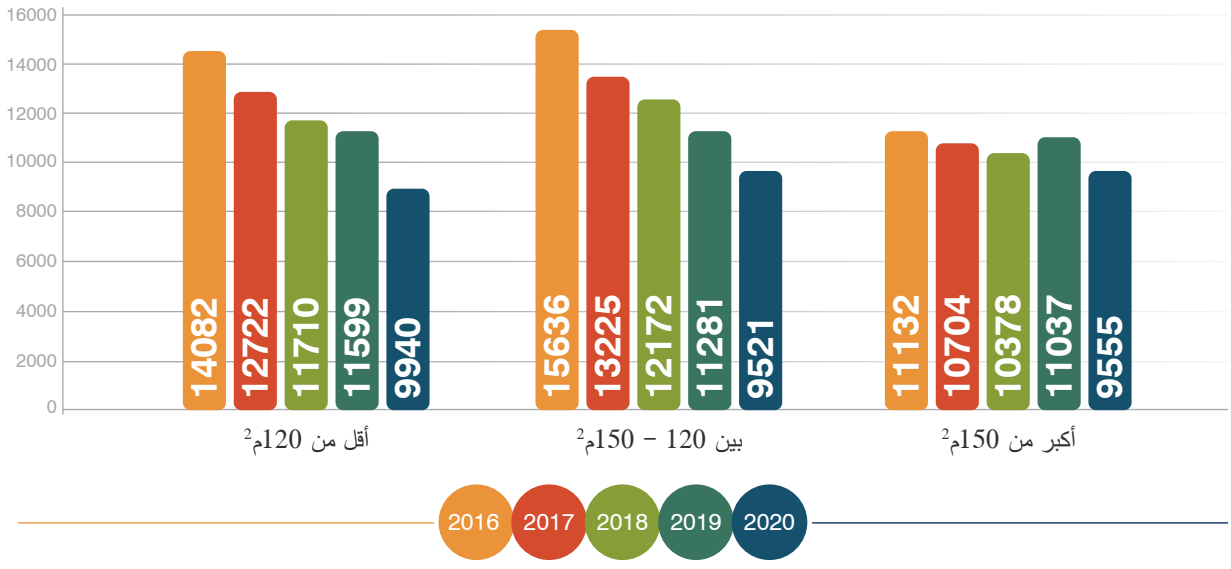

الشكل رقم (9) عدد الشقق المباعة حسب المساحات للفترة (2016-2020)

المصدر: دائرة الأراضي والمساحة

تهدف المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري إلى تلبية حاجة المواطنين للسكن الملائم اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، وذلك لكافة شرائح المجتمع من فئات الدخول المختلفة وخصوصاً المواطنين ذوي الدخل المتدني في كافة مناطق المملكة. وتساهم هذه الجهود في تخفيف مستويات الفقر وتحسين نوعية حياة المواطنين، من خلال سياسات إسكانية شاملة ومبادرات وبرامج إسكانية متكاملة تنفذ من قبل المؤسسة بشكل مباشر، أو من خلال مشاركة القطاع الخاص، وبالتنسيق مع كافة الجهات المعنية والعاملة في القطاع الإسكاني. وانطلاقاً من التوجهات الحكومية لتفعيل أداء قطاع الإسكان وتطبيقاً لقرار اللجنة العليا لتحديث الاستراتيجية الوطنية للإسكان، تم إعداد الدراسة التقييمية لقطاع الإسكان للعام 2018 تمهيداً لوضع خطة للإسكان لتواكب التغيرات في سوق الإسكان والاستجابة بكفاءة وفاعلية للتحديات التي طرأت في السنوات العشر الأخيرة، وقد هدفت الدراسة إلى:

- وضع سياسة إسكانية ناظمة لعمل قطاع الإسكان للسنوات المقبلة، لتساهم في تمكين كافة الأسر الأردنية من الحصول على السكن الملائم.
- تقييم أداء قطاع الإسكان ومدى الإستجابة للطلب الإسكاني والقدرة على مواجهة التحديات ومواكبة التغيرات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية وتحقيق التوازن بين العرض والطلب الإسكاني.

- تم تكليف المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بالتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الخطة التي وافق عليها مجلس الوزراء للتصدي لتداعيات جائحة كوفيد-19 المستجد على القطاع وتحفيزه وصولاً لاستدامته وزيادة معدلات نموه، حيث تم الانتهاء من دراسة المحاور التالية:

- دراسة محاور التكثيف العمراني بما يتفق مع الخارطة الزراعية والخروج بتوصيات تخطيطية سليمة.

- إعادة هندسة الإجراءات التي تخدم قطاع لإسكان وأتمتتها بهدف ربط العمليات الحكومية.

- وضع الخطط التنفيذية اللازمة لتطبيق استراتيجية الأبنية الخضراء بهدف توجيه وتنظيم الممارسات والحلول لتطبيق معايير البناء الأخضر.

ويتم حالياً استكمال باقي التوصيات من خلال:

- قيام المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص لتطوير الإطار التشريعي لتنظيم قطاعي الإسكان والتطوير العقاري من خلال تعديل قانون المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري كمظلة حكومية واحدة للقطاع.

مشروع ضاحية الاميره ايمان

- المباشرة بالإجراءات اللازمة لإنشاء مرصد حضري تحت مظلة المؤسسة يهدف إلى توفير البيانات والمعلومات المتعلقة بقطاع الإسكان، وذلك لتمكين المخططين والمهتمين في كافة القطاعات التنموية من صياغة السياسات ووضع الخطط للنهوض بالقطاع تقود إلى تنمية حضرية مستدامة.

- وانطلاقا من دور المؤسسة التمكيني للمواطنين فقد قامت ومنذ نشأتها بتنفيذ ما مجموعه (296) مشروعاً إسكانياً في مختلف محافظات المملكة اشتملت على (121987) وحدة سكنية.

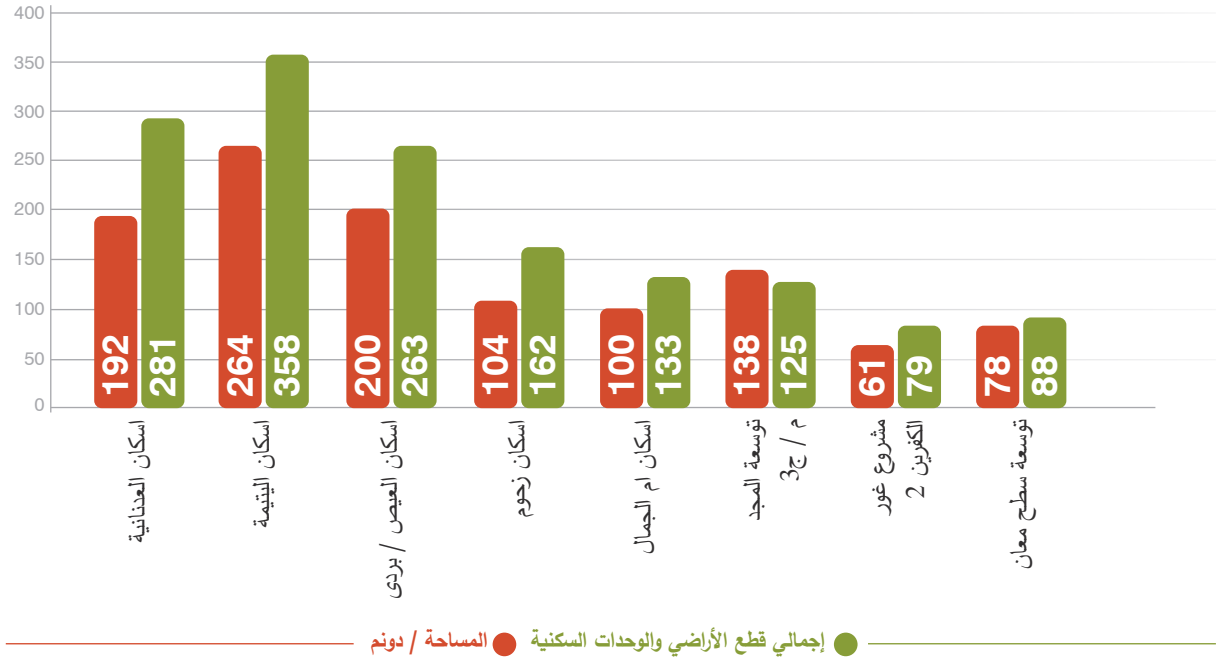

الشكل رقم (10) مشاريع المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري للفترة (2016-2021)

المصدر: المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.

كما قامت المؤسسة بتوفير قطع أراضي مخدومة للمواطنين، وكذلك تم تخصيص قطع أراضي للمساجد، وللمراكز الصحية والاجتماعية والمدارس بالإضافة إلى الخدمات التجارية، والحدائق بهدف توفير خدمات وأماكن مفتوحة للمواطنين ضمن مشاريعها.

الشكل رقم (11) عدد قطع الأراضي السكنية والتجارية والخدمات العامة المفرزة في مشاريع المؤسسة خلال الفترة (2016-2021)

المصدر: المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري.

أطلقت الحكومة في العام 2019 البرنامج الوطني للإسكان، وأناطت تنفيذه بالمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري والذي يهدف لإنشاء تجمعات سكنية قريبة من الخدمات لتيسير حصول ذوي الدخول المتدنية والمتوسطة على وحدات سكنية ميسرة الكلفة ضمن المقدرة الشرائية للمواطنين، وضمن محورين:

المحور الأول:

تنفيذ تجمعات سكنية صغيرة متكاملة الخدمات لذوي الدخول المتدنية والمتوسطة على أراضي مخدومة لتوفير (900) شقة سكنية تقريباً، موزعة في عدد من المحافظات تتراوح مساحتها ما بين (100–120) م^2، بالشراكة مع المستثمرين بالقطاع الخاص الإسكاني. ويستفيد من هذه الوحدات السكنية الشباب وحديثي الزواج، على ألا يزيد دخل الأسرة عن (700) دينار شهرياً، حيث تتاح الوحدات السكنية بأسعار فائدة مخفضة. إلا أن المشروع واجه عدد من المعوقات أهمها عزوف المستثمرين عن التنفيذ، نتيجة لتداعيات جائحة كوفيد–19 المستجد، بالإضافة إلى الحاجة إلى توفير التمويل سواء لتنفيذ المشروع أو تمويل الفئات المستهدفة بوسائل مختلفة في ظل ضعف المقدرة الشرائية لهذه الفئة.

المحور الثاني:

بيع (1700) قطعة أرض سكنية مخدومة موزعة على عدد من محافظات المملكة بأسعار مدعومة للمواطنين، وبتسهيلات في سداد الدفعة الأولى، وسداد القيمة المتبقية على أقساط تصل إلى (10) سنوات. وقد تم بالفعل إطلاق وتوزيع (7) مشاريع في مختلف المحافظات.

عدد من مشاريع المؤسسة العامه للاسكان والتطوير الحضري

وقد أنجزت القيادة العامة للقوات المسلحة سكن صندوق إسكان الضباط العسكريين في محافظة اربد وبواقع (148) شقة وجاري العمل على تنفيذ مشروع سكن وظيفي لمنتسبي القوات المسلحة الأردنية وبواقع (1032) شقة في محافظة الزرقاء في منطقة الهاشمية.

كما قامت وزارة التنمية الاجتماعية منذ عام 2003 بتنفيذ مشروع مساكن الأسر الفقيرة في كافة مناطق المملكة، والذي يتضمن إنشاء مساكن للأسر التي تعاني من سوء الأوضاع المعيشية والإقتصادية أو الأسر التي تضم أفراد من ذوي الإعاقة، أو التي ترأسها إناث. استفاد حوالي (537) أسرة من مشروع مساكن الأسر الفقيرة خلال الفترة (2016–2021)، وبلغ العدد التراكمي للمستفيدين (2015) أسرة، حتى عام 2021. كما بلغ عدد الأسر المستفيدة من مساكن الأسر العفيفة خلال ذات الفترة حوالي (570) أسرة، وبلغ العدد التراكمي للمستفيدين (2622) أسرة، حتى عام 2021. وبلغت نسبة الأسر المستفيدة من مشروع مساكن الأسر الفقيرة والتي ترأسها أنثى (مطلقة، أرملة) (38%)، والتي رب الأسرة فيها من كبار السن (25%)، ووصل عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في الأسر المستفيدة إلى (44) شخص بنسبة حوالي (42%) حتى عام 2021.

مشروع الأسر العفيفة/ جرش

مشروع الأسر العفيفة / عجلون

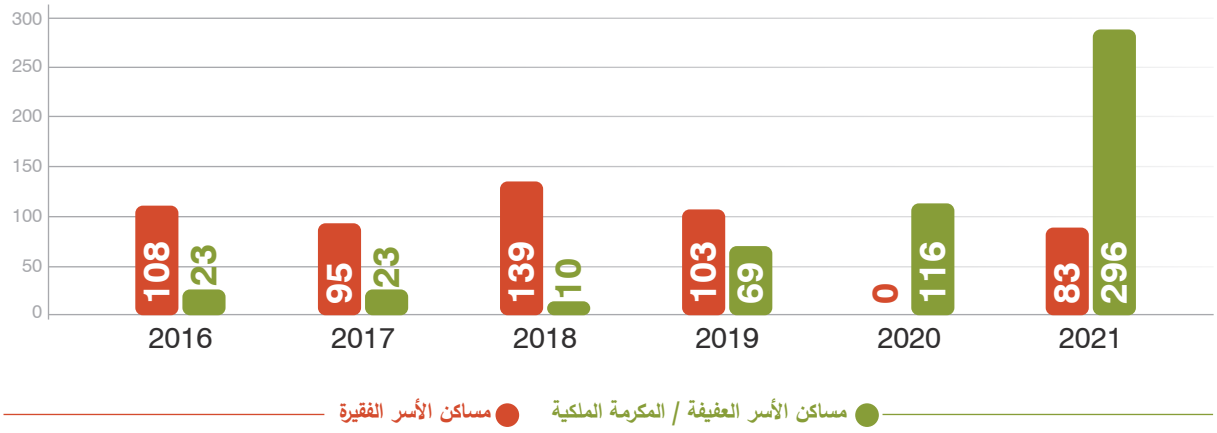

الشكل رقم (12) عدد الأسر المستفيدة من برامج وزارة التنمية الاجتماعية للفترة (2016-2021)

لمصدر: وزارة التنمية الاجتماعية

وحرصاً من الحكومة الأردنية على تحسين أداء القطاع في مواجهة المستجدات التي طرأت على سوق الإسكان نتيجة التغيرات الإقتصادية والاجتماعية بسبب تأثير الظروف الأمنية والسياسية في دول الجوار والإقليم وبناءً على دراسات وتوصيات اللجان الفنية الوطنية، فقد اتخذت الحكومة عدد من القرارات لتحريك عجلة سوق العقار تتمثل في:

- ضمن الحزمة التنفيذيّة المتعلّقة بـ«تنشيط الإقتصاد الوطني وتحفيز الاستثمار» حتى نهاية عام 2020، قرر مجلس الوزراء تمديد الإعفاءات الممنوحة لرسوم تسجيل الشقق السكنية والأراضي ضمن إجراءات جديدة في محور «تحفيز سوق العقار والإسكان» إعفاء الـ(150) متراً الأولى من الشقق السكنيّة والأراضي من رسوم التسجيل ونقل الملكية، بغض النظر عن البائع أو مساحة الشقة وعدد الشقق لكل أردني حتى نهاية العام الحالي، وإخضاع المساحة الزائدة لرسم مخفّض وضريبة مخفّضة مقدارها (50%) من النسبة المقررة قانوناً.
- تخفيض الرسوم على الأراضي الخلاء والأراضي التي لا يوجد عليها أبنية مفرزة على النحو التالي:
  - تخفيض رسوم البيع بنسبة (50%) بحيث يصبح (2.5%) بدل (5%).
  - تخفيض ضريبة بيع العقار بنسبة (50%) بحيث يصبح (2%) بدل (4%).

كما يساهم القطاع الخاص الإسكاني برفد السوق بالشقق وبمساحات مختلفة تلبي مقدرة شرائح المجتمع كافة، حيث تشير بيانات جمعية المستثمرين الأردنيين أن أعداد الشقق المنتجة لمساحة (150م^2) فما دون بلغت (73654) شقة، وهذا يؤكد نجاح تطبيق الاستراتيجية الوطنية للإسكان/ «استراتيجية التمكين التي انتهجتها» المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري فيما يتعلق بالمساحات المناسبة للفئات التي تستهدفهم المؤسسة من ذوي الدخل المتوسط والمتدني.

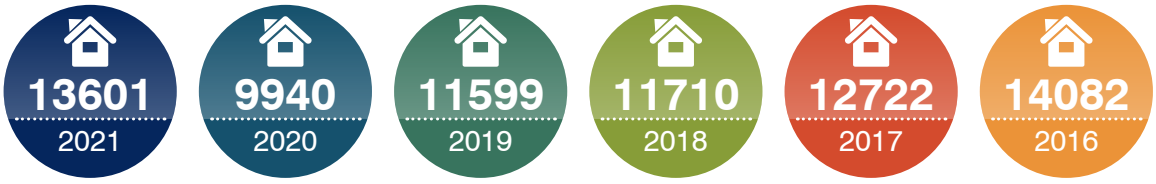

الشكل رقم (13) عدد الشقق المنتجة لمساحة 150م^2 فما دون للفترة (2016-2021).

المصدر: جمعية المستثمرين الاردنيين

الجدول رقم (5) توزيع مساحات المشاريع المدققة من قبل نقابة المهندسين حسب نوع البناء بالألف م^2 للفترة (2016-2021) شاملاً معاملات اعادة التدقيق واعادة التصديق

السنة	سكني		تجاري		صناعي		المجموع		المجموع قائم+مقترح
	مقترح	قائم	مقترح	قائم	مقترح	قائم	مقترح	قائم	
	ألف متر مربع	ألف متر مربع	ألف متر مربع	ألف متر مربع	ألف متر مربع	ألف متر مربع	ألف متر مربع	ألف متر مربع	ألف متر مربع
2016	8935	3014	2091	559	851	312	11876	3885	15761
2017	7494	4365	2096	627	1113	486	10703	5479	16182
2018	6672	2383	2306	414	907	506	9885	3302	13187
2019	5831	1717	1514	314	629	128	7974	2159	10133
2020	8593	1829	1814	279	892	243	11300	2351	13651
2021	13567	3073	2913	602	1639	407	18119	4083	22201
نسبة التغيير	%132.7	%79.0	%92.4	%91.7	%160.5	%218.2	%127.2	%89.1	%119.1

المصدر: نقابة المهندسين الاردنيين

مؤشر رقم (5) ضمان الحصول على سكن لائق وبأسعار معقولة

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

2.2.1.1 ضمان الوصول إلى خيارات تمويل الإسكان المستدام

سعت الحكومة إلى تحفيز قطاع التمويل الإسكاني من خلال حزمة من الإجراءات الإصلاحية (القانونية والمالية والمؤسسية) بهدف القضاء على معوقات الإقراض السكني طويل الأمد، وشجعت على إنشاء مؤسسات تمويل غير مصرفية لتعزيز التنافسية في سوق التمويل الإسكاني. وتواجه الحكومة تحدياً جاداً في توفير التمويل الكافي للتنمية الحضرية بشكل عام، والتمويل المُستدام للإسكان على وجه الخصوص لمواجهة الطلب المُتزايد عليه. وقد بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية لقطاع الإنشاءات (قروض سكنية –أفراد وقطاع الإسكان) الى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات (78%)، وبلغ معدل النمو المركب للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات (الأفراد وقطاع الإسكان (7.3%) خلال الفترة (2016–2021)، والشكل التالي يوضح حجم القروض السكنية الممنوحة (أفراد وقطاع إسكان).

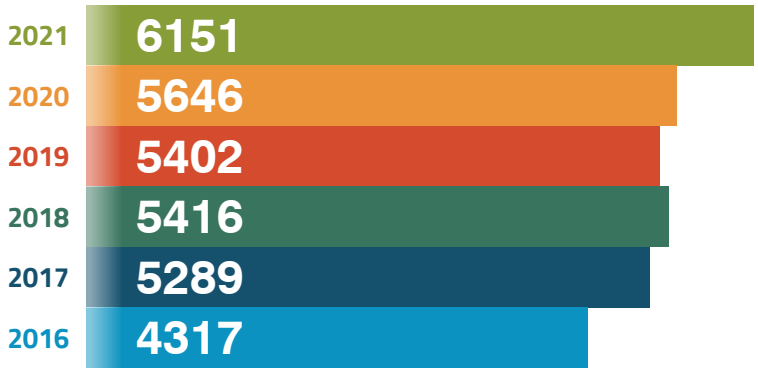

الشكل رقم (14) اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات/قروض سكنية – أفراد وقطاع الإسكان (مليون دينار) للفترة (2016–2021)

المصدر: البنك المركزي الأردني

- برنامج دعم التمويل الإسكاني: تم إطلاقه عام 2000 بمكرمة ملكية سامية، وقامت بتنفيذه المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، بمشاركة (18) جهة تمويلية، لتوفير تمويل مدعوم لموظفي القطاع العام ومن في سويتهم. وبلغ إجمالي الدعم الحكومي منذ بداية البرنامج وحتى شهر تموز 2021 (24,196,447) دينار.

- السوق الثانوي للرهن العقاري: بلغ حجم قروض إعادة تمويل قروض سكنية وعقارية (243.5) مليون دينار في عام 2020، مقارنةً بحوالي (77.5) مليون دينار في عام (2015)، بارتفاع نسبته (214%).

- التأجير التمويلي العقاري: يعتبر أحد أدوات التمويل لشراء مسكن، ويعتمد على نظام الإيجار الذي ينتهي بالتمليك، والشكل التالي يبين قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي خلال الفترة (2015–2019).

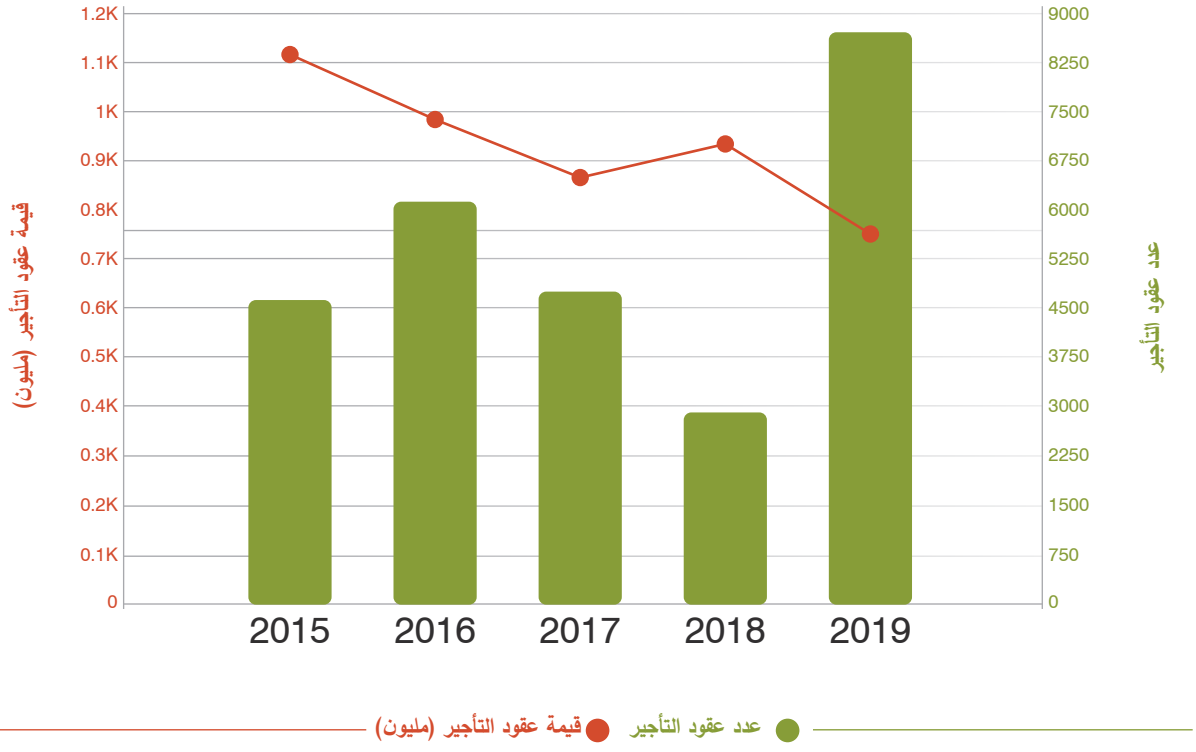

الشكل رقم (15) حجم التأجير التمويلي العقاري وعدد العقود للفترة (2015 – 2019)

المصدر: دائرة الأراضي والمساحة

- وفي مجال تمويل السكن للفئات الأقل حظاً وبمبادرة ملكية سامية قامت المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بتمويل تنفيذ (400) وحدة سكنية خلال الأعوام (2016، 2017، 2018) في محافظة البلقاء وبكلفة تقدر بحوالي (21) مليون دينار وبإشراف وزارة الأشغال العامة.

مشروع مبادرة ملكية/ مشروع الملاحة

- خلال العام (2020) بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات/ أفراد وقطاع الإسكان من البنوك (5646) مليون دينار وشكلت ما نسبته (78%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات، بإرتفاع نسبته (63%) عن إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات/ أفراد وقطاع الإسكان من البنوك لعام 2015 والتي بلغت قيمتها (3470) مليون دينار وشكلت (71%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات لنفس العام.

- ساهم البنك المركزي الأردني في تنفيذ برنامج "ضمان القروض الإسكانية – سكن ميسر"، والذي يهدف إلى توفير ضمان لأصحاب الدخل المتدني والمتوسط، وذلك من خلال توقيع اتفاقية مع الشركة الأردنية لضمان القروض بقيمة (100) مليون دينار.

- كما يقوم صندوق الائتمان العسكري بتوفير التمويل السكني لمنتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، حيث قام صندوق مؤسسة الائتمان العسكري بتوقيع اتفاقية مع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بتاريخ 2020/06/10 ، لتمكين المنتسبين للقوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية من الإستفادة من العقارات أو الوحدات السكنية التي تخصصها المؤسسة لصالح صندوق الائتمان العسكري، ويقوم الصندوق بإعادة بيعها على نظام المرابحة أو تأجيرها تمويلياً على نظام الإجارة المنتهية بالتمليك للمنتسبين الراغبين بالإستفادة من هذه العقارات أو الوحدات السكنية.

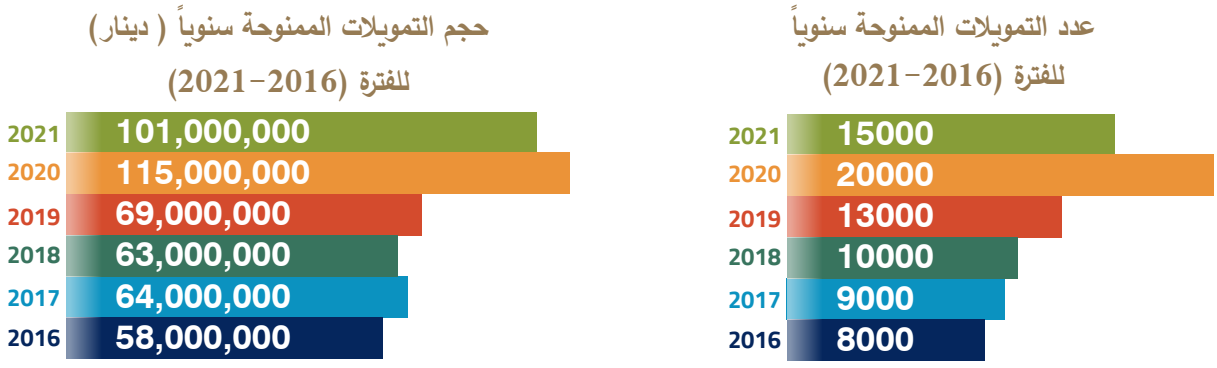

الشكل رقم (16) عدد وحجم التمويلات الممنوحة من قبل صندوق الائتمان العسكري للفترة من (2016-2021)

المصدر: صندوق الائتمان العسكري

بلغ حجم الإنفاق الحكومي على قطاع البنية التحتية/ تنمية الإسكان في عام 2021، وحسب بيانات الموازنة العامة للدولة (17,000,000) دينار، كما بلغ حجم الإنفاق الحكومي على تنمية المجتمع (141,222,000) دينار، في حين بلغ حجم الإنفاق على الإسكان ومرافق المجتمع غير المصنفين في مكان آخر (1,980,000) دينار، يوضح الشكل التالي تطور قيمة الإنفاق الحكومي على كلاً من تنمية الإسكان والإنفاق على الإسكان ومرافق المجتمع من عام 2016 وحتى عام 2021.

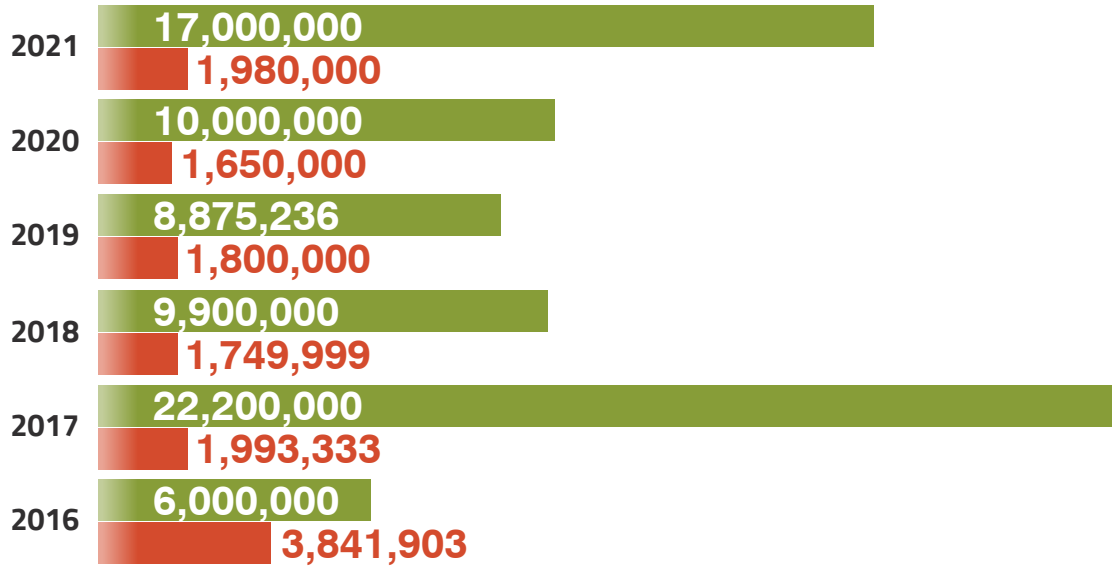

الشكل رقم (17) الانفاق الحكومي على قطاع البنية التحتية/ تنمية الإسكان والانفاق على الإسكان ومرافق المجتمع للفترة (2016-2021)

المصدر: الموازنة العامة

مما سبق، يتضح اهتمام الدولة بقطاع الإسكان، وبتوفير الوحدات السكنية لكافة فئات المجتمع، حيث تتنوع مصادر توفير الوحدات السكنية، من خلال القطاع العام، والقطاع الخاص، ومن خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومن خلال مساهمة القطاع المصرفي وغير المصرفي في توفير أساليب متنوعة للتمويل العقاري أو الإسكاني، ودعم هذا التمويل من خلال أسعار فائدة مخفضة. وعلى الرغم من هذه الجهود، يتطلب تفعيل قطاع التمويل في الخطط الحكومية المستقبلية الموجه إلى فئات الدخل المتدنية، ما يلي:

- حشد الموارد الوطنية لتوفير برامج التمويل الإسكاني طويل الأجل، بشروط وضمانات مُيسرة، لتمكين كافة شرائح المجتمع من الحصول على المسكن الملائم.
- توفير نظام مُستدام للحوافز ينحصر في البرامج الإسكانية المتعلق منها بسياسات الإنتاج السكني والتمويل الإسكاني، وبحيث تقتصر الاستفادة من هذه الحوافز على المستثمرين والمطورين العاملين بفاعلية وكفاءة في سوق إسكان الدخل المتدني.

مؤشر رقم (6) ضمان الوصول الى خيارات تمويل الإسكان المستدام

المصدر: البنك المركزي

3.2.1.1 دعم أمن الحيازة

جاء الدستور الأردني لعام 1952 مُعززاً لمبدأ حُرمة الملكية الخاصة في المادة (11) منه والتي تنص على ألا يستملك ملك أحد إلا للمنفعة العامة وفي مقابل تعويض عادل حسبما يعين في القانون. كما وفر الدستور الحماية القانونية لضمان المساواة بين المواطنين من الجنسين في التملُّك وحق حيازة الأراضي والمُمتلكات.

ضمان حق المرأة في التملك:

أشارت نتائج مسح قوة العمل لعام 2018 الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة، إلى ارتفاع نسبة الأسر التي ترأسها امرأة في الأردن إلى (14.1%) مقارنة بـ (13%) في عام 2013.

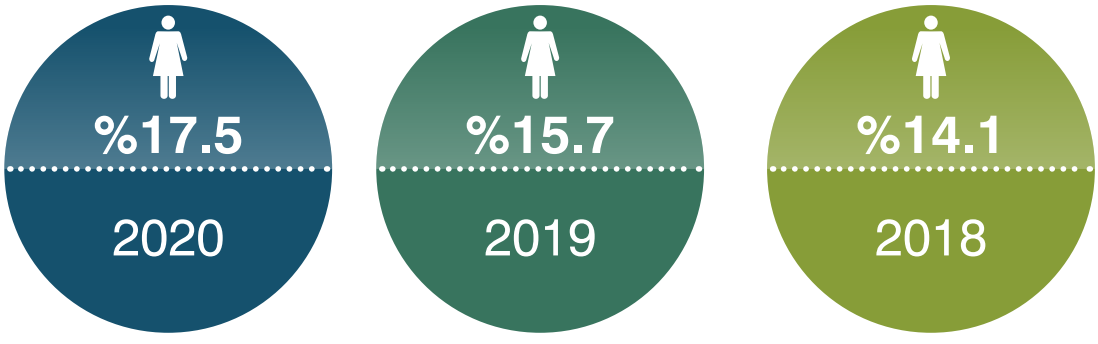

الشكل رقم (18) نسبة الإناث الاردنيات اللاتي يرأسن أسرهن للفترة (2018-2020)

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

أما فيما يتعلق بالوصول للموارد الإقتصادية كامتلاك المرأة للأصول العقارية، فقد أشارت بيانات عام 2019 إلى أن (17.6%) من الإناث في الأردن يمتلكن أراضي بينما بلغت نسبة الملكية المشتركة للأراضي (35.8%). هذا وقد أوضحت البيانات أن نسبة الإناث اللاتي يمتلكن شقق بلغت (24.5%) في عام 2019 في حين بلغت نسبة الملكية المشتركة للشقق (18.1%).

الجدول رقم (6) التمكين الإقتصادي للفترة (2016–2020)

		2020			2019			2018			2017			2016		
		انثى	ذكر	فجوة النوع	انثى	ذكر	فجوة النوع	انثى	ذكر	فجوة النوع	انثى	ذكر	فجوة النوع	انثى	ذكر	فجوة النوع
مملكه	مالكو الأراضي	18.0	45.5	27.4	17.6	46.6	29.1	17.0	48.0	31.0	16.7	48.8	32.1	16.2	49.8	33.6
	مساحة الأراضي	11.3	65.2	53.9	11.0	66.0	54.9	10.6	67.2	56.6	10.3	67.7	57.4	10.1	68.4	58.3
	مالكو الشقق	24.8	56.4	31.6	24.5	57.5	33.0	24.1	58.6	34.5	23.7	59.2	35.4	23.3	60.1	36.8
	مساحة الشقق	23.9	68.0	44.1	23.3	69.0	45.7	23.0	69.5	46.5	22.7	69.9	47.2	23.3	23.3	23.3

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

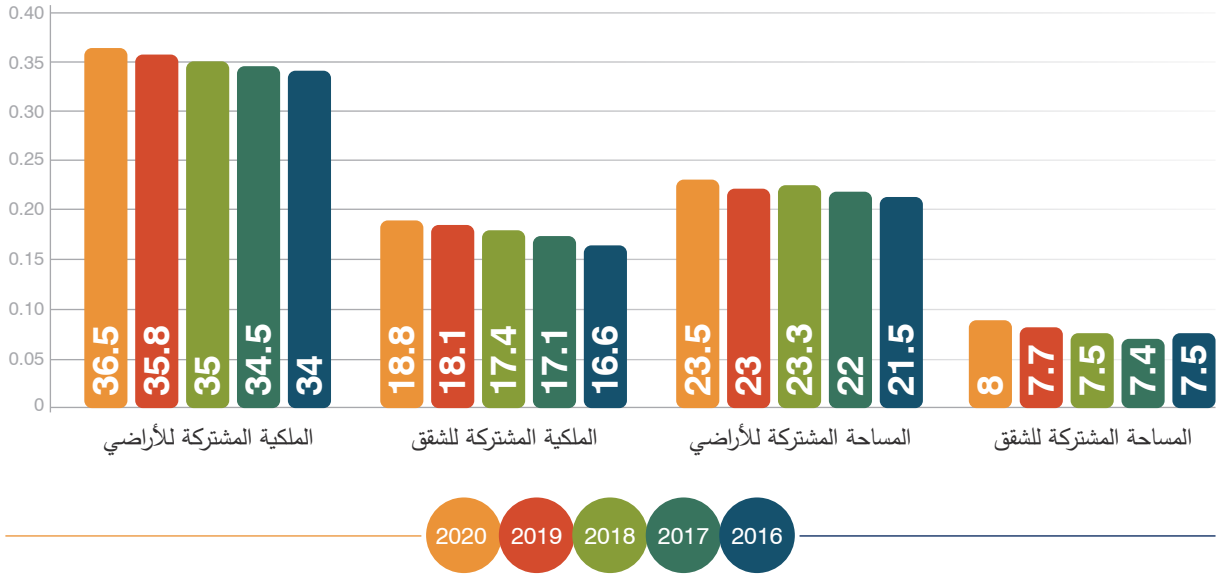

الشكل رقم (19) نسب التمكين الإقتصادي (الملكيات المشتركة) حسب الملكية للفترة (2016–2020)

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

تأمين السكن الملائم للأسر الفقيرة:

تقوم دائرة الأراضي والمساحة بتقديم قطع أراضي خزينة مملوكة للدولة في المناطق الأشد فقراً والنائية، ليتم إنشاء مساكن عليها للأسر الفقيرة.

أما فيما يتعلق بالإعتداءات التي تتم من قبل المواطنين على قطع الأراضي المملوكة للدولة فقد اتخذت الحكومة الإجراءات التالية لتمكين المواطنين من حيازتها:

- في عام 2018 صدرت قرارات مجلس الوزراء بتفويض أراضي الخزينة المعتدى عليها بالبناء من قبل المواطنين قبل تاريخ 2018/9/16.
- في آذار 2020 صدر قرار مجلس الوزراء المتعلق بإيصال الخدمات (المياه والكهرباء) للأبنية المقامة على أراضي الخزينة ولحين استكمال إجراءات التفويض بموجب القرارات أعلاه.

على ضوء ما سبق وبموجب قرارات مجلس الوزراء أعلاه تم ما يلي:

- فتح باب التقدم بطلبات التفويض للمواطنين وقد بلغ إجمالي الطلبات المقدمة من المواطنين حوالي (14678) طلب.
- تشكيل فريق عمل ميداني بهدف مسح الاعتداءات على أملاك الدولة.
- العمل على مسح مناطق كبيرة معتدى عليها من قبل المواطنين في جميع محافظات المملكة وكانت ضمن محورين:

الأول: محور التجمعات السكانية وتم الكشف على ما يقارب (485) من التجمعات السكانية في المحافظات التالية (الزرقاء ومأدبا والمفرق ومعان).

الثاني: محور الكشوفات التي تم بموجبها معالجة حالات الفردية لاعتداءات على أملاك الدولة حيث تم الكشف على ما يقارب (575) قطعة.

- تم العمل على إيصال الخدمات بما يقارب (750) منزل ممن انطبقت عليهم الشروط بقرارات مجلس الوزراء إستناداً لقانون إدارة أملاك الدولة رقم (17) لسنة 1974 وتعديلاته.

أما فيما يتعلق بتطوير الأحياء والمناطق فقد قامت أمانة عمان الكبرى بعدد من المشاريع التطويرية وحسب ما هو مبين في الشكل التالي.

الشكل رقم (20) مشاريع التطوير لـ أمانة عمان الكبرى للفترة (2016-2021)

المصدر: أمانة عمان الكبرى

مؤشر رقم (7) دعم امن الحيازة

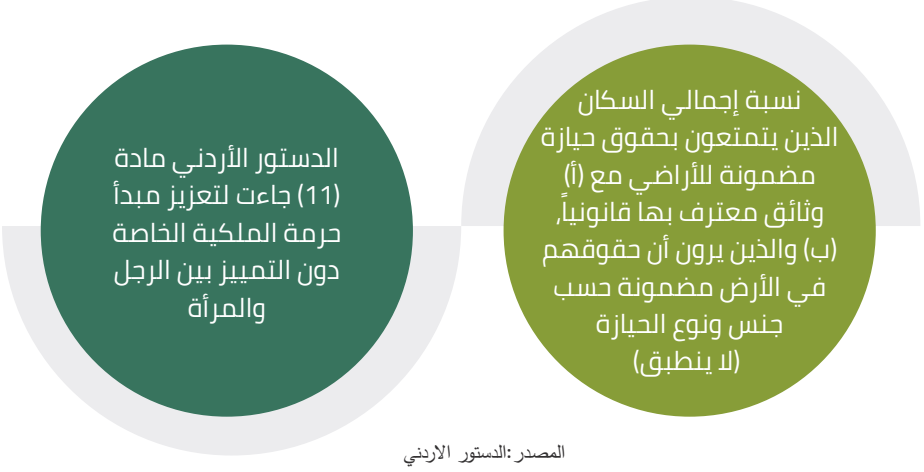

المصدر :الدستور الاردني

4.2.1.1 إنشاء برامج للنهوض بالأحياء غير الرسمية " الأحياء الفقيرة"

بذلت الحكومة وما زالت تبذل جهوداً كبيرة بخطوات حثيثة لتأهيل المناطق القديمة في الأحياء التقليدية بالمدن الرئيسة كافةً، مع الحفاظ على طابعها المعماري التقليدي، والحفاظ على نسيجها الاجتماعي وطابعها التاريخي كما نفذت العديد من مشاريع المبادرات الملكية الممولة من قبل الديوان الملكي الهاشمي التي ساهمت بالنهوض بمخيمات اللجوء الفلسطيني في الأردن على النحو التالي:

أولاً: مشاريع المبادرات الملكية

يوضح الجدول التالي مشاريع المبادرات الملكية التي استهدفت تطوير الأحياء الفقيرة غير الرسمية، بتكلفة إجمالية بلغت (5,196,506) دينار للأعوام (2016 –2021).

الجدول رقم (7) مشاريع المبادرات الملكية للفترة (2016–2021)

رقم المشروع	اسم المشروع	قيمة المشروع (دينار)
عام 2016		
1. مبادرات/ترميم مساكن/مخيم الزرقاء وحطين/2015	ترميم مساكن الفقراء في مخيمي الزرقاء وحطين	179305
2. مبادرات/ترميم مساكن/مخيم اربد وسوف/2015	ترميم مساكن الفقراء في مخيمي اربد وسوف	129785
3. مبادرات/ترميم مساكن/ مخيم الوحدات ومأدبا والأمير حسن/2016	ترميم مساكن الفقراء في مخيم الوحدات ومأدبا	138945
4.مبادرات/ترميم مساكن/مخيم البقعة/2016	ترميم مساكن الفقراء في مخيم البقعة	200000
5.مبادرات/مخيم الزرقاء/2015	المركز التنموي الشامل في مخيم الزرقاء	288640
5.مبادرات/مخيم السخنة/2016	توسعة مركز العناية بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة في مخيم السخنة	60470
7.مبادرات/مخيم اربد/2016	توسعة مركز التأهيل المجتمعي في مخيم اربد	120910
8.مبادرات/ مخيم البقعة/2016	إنشاء مجمع مؤسسات المجتمع المدني في مخيم البقعة	241640
9.مبادرات/ مخيم حطين/2016	إنشاء المركز التنموي الشامل التابع للجنة خدمات مخيم حطين	337562
10.مبادرات/ مخيم الشهيد/2016	إنشاء مركز التأهيل المجتمعي في مخيم الشهيد عزمي المفتي	108000
11.مبادرات/مخيم حطين/2016	إنشاء الطابق الثاني لنادي شباب مخيم حطين	104300
12.مبادرات/مخيم البقعة/2016	إنشاء الحديقة العامة لأبناء مخيم البقعة	232000
13.مبادرات/ مخيم البقعة /2016	تنفيذ المرحلة الثانية من المركز التنموي الشامل التابع للجنة خدمات مخيم البقعة	216040
14.مبادرات /مخيم الشهيد	إنشاء قاعة متعددة الاغراض في مخيم الشهيد عزمي المفتي	251405
عام 2017		
1.مبادرات/ترميم مساكن/مخيم الامير حسن/2017	ترميم مساكن الفقراء في مخيم الامير حسن	47444
عام 2018		
1.مبادرات /مخيم الطالبية 2018	إنشاء مقبرة اسلامية في مخيم الطالبية	239854
2.مبادرات/ سوف/ 2018	إنشاء مركز تنموي شامل وتأهيل الملعب الخماسي في مخيم سوف	357505

رقم المشروع	اسم المشروع	قيمة المشروع (دينار)
عام 2019		
1.مبادرات/ترميم مساكن في مخيمي البقعة والشهيد /2019	وحدة نافز النصيرات + وحدة عبدالرحمن ابو الهنا	30000
2.مبادرات/ترميم مساكن/مخيم البقعة/2019	ترميم مساكن الأسر الفقيرة في مخيم البقعة	122637.400
3.مبادرات /ترميم مساكن/مخيم حطين/2019	ترميم مساكن الأسر الفقيرة في مخيم حطين	43674.380
4.مبادرات/ترميم مساكن/مخيم الزرقاء/2019	ترميم مساكن الأسر الفقيرة في مخيم الزرقاء	43887.000
5.مبادرات/ترميم مساكن/مخيم سوف/2019	ترميم مساكن الأسر الفقيرة في مخيم سوف	44514.800
6.مبادرات /مخيم الحسين/2019	صيانة الصالة الرياضية التابعة لنادي شباب الحسين	33582.000
7.مبادرات/مخيم السخنة/2019	إنشاء مركز المجتمع المحلي للمرأة في مخيم السخنة	59516.040
8.مبادرات/ترميم مساكن/مخيم الحسين/2019	ترميم مساكن الأسر الفقيرة في مخيم الحسين	44626.500
9.مبادرات/مخيم سوف/2019	صيانة نادي الاقصى في مخيم سوف	28461.000
10.مبادرات/ترميم مساكن/مخيم البقعة/2019	ترميم مساكن الأسر الفقيرة في مخيم البقعة	88741.650
11.مبادرات/ اربد /2019	إنشاء مخازن تجارية تابعة للجنة خدمات مخيم اربد	246958.900
12.مبادرات/ترميم مساكن/مخيم الوحدات/2019	ترميم مساكن الأسر الفقيرة في مخيم الوحدات	43000.549
13.مبادرات/ مخيم البقعة/2019	إنشاء مجمع مؤسسات المجتمع المدني في مخيم البقعة	147204
عام 2020		
1.مبادرات/مخيم مادبا /2020	تنفيذ هنجر لنادي الوحدة في مخيم مادبا	25684.00
2.مبادرات /مخيم الحسين /2020	تنفيذ توسعة نادي المستقبل في مخيم الحسين	22620.850
3.مبادرات /م. الطالبية/2020	إنشاء المبنى الاستثماري في مخيم الطالبية	179108.480
4.مبادرات /مخيم جرش/2020	تنفيذ صالة رياضية مغلقة وطابق اول لمركز التأهيل المجتمعي في مخيم جرش	184806.420
5.مبادرات /مخيم السخنة/2020	تنفيذ مظلات خارجية لجمعية السخنة للتربية الخاصة	8245.000
6.مبادرات/مخيم حطين/2020	إنشاء حديقة عامة في مخيم حطين	102950.00
عام 2021		
1/مبادرات/مخيم البقعة/2021	إنشاء الروضة التابعة للبرامج النسائية في مخيم البقعة	41944
2/مبادرات/ترميم مساكن/مخيم الامير حسن/2021	ترميم مساكن الأسر الفقيرة في مخيم الامير حسن	43000
3/مبادرات/ترميم مساكن/مخيم الامير حسن/2021	استكمال ترميم مساكن الأسر الفقيرة في مخيم الامير حسن	51463
4/مبادرات/مخيم الشهيد/2021	تأهيل الوادي المحاذي لمخيم الشهيد عزمي المفتي بإنشاء قناة مفتوحة لتصريف مياه الامطار	140842
5/مبادرات/مخيم سوف/2021	إنشاء طابق ثاني لمركز البرامج النسائية في مخيم سوف	22204
6/مبادرات/مخيم الزرقاء/2021	صيانة ملعب نادي العودة في مخيم الزرقاء	29419
7/مبادرات/مخيم الأمير حسن/2021	إنشاء المبنى الاستثماري التابع للجنة خدمات مخيم الأمير حسن	113610

المصدر : دائرة الشؤون الفلسطينية

قناة وادي مخيم الشهيد عزمي المفتي لتصريف مياه الأمطار

ثانياً: مشاريع الوحدات السكنية

يوضح الشكل التالي إجمالي عدد مشاريع الوحدات السكنية المنفذة، حتى عام 2021، والذي وصل إلى (2470) مشروع بتمويل من الموازنة العامة للدولة، وبحجم إنفاق بلغ (16.168) مليون دينار.

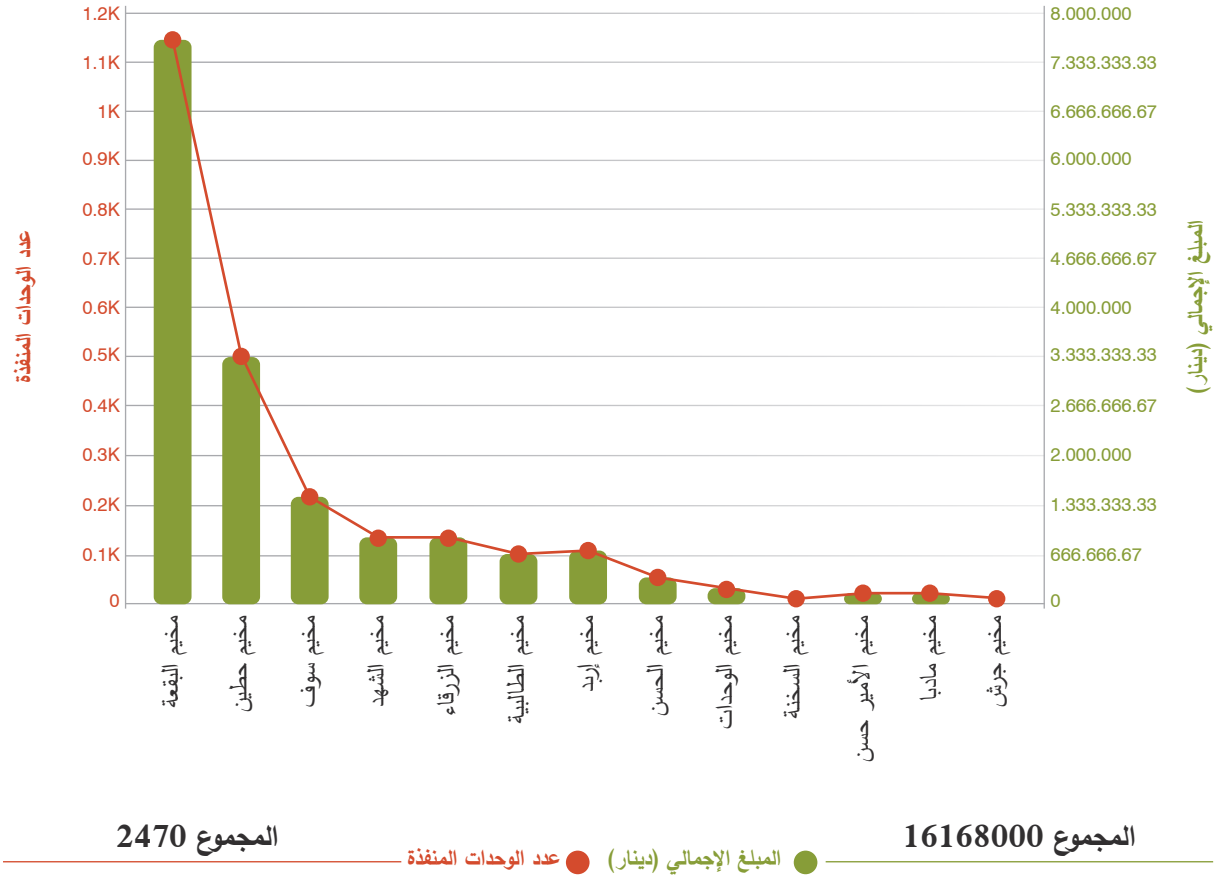

الشكل رقم (21) مشاريع الوحدات السكنية المنفذة لغاية عام 2021 من مخصصات الموازنة العامة

المصدر: دائرة الشؤون الفلسطينية

كما يشير الجدول رقم (8) أدناه إلى تطور تأهيل مساكن الفقراء في المخيمات خلال الفترة (2016–2021) بما مجموعه (341) وحدة سكنية في المخيمات علماً بأن المشروع ما زال مستمراً حتى تاريخه.

الجدول رقم (8) ملخص تأهيل مساكن الفقراء في المخيمات عن الفترة (2016–2021)

المرحلة	المرحلة السابعة	المرحلة الثامنة	المرحلة التاسعة	المرحلة العاشرة	المرحلة الحادي عشر	المرحلة الثاني عشر	الاجمالي لكل مخيم
سنة التنفيذ	2016	2017	2018	2019	2020	2021	
قيمة المشروع	(900) الف دينار	(650) الف دينار	(400) الف دينار	(350) الف دينار	(375) الف دينار	(400) الف دينار	(3.075) مليون دينار
اسم المخيم	عدد المداخلات المنفذة	عدد المداخلات المنفذة	عدد المداخلات المنفذة	عدد المداخلات المنفذة	عدد المداخلات المنفذة	عدد المداخلات المنفذة	
مخيم الشهيد	0	0	0	0	0	0	0
مخيم حطين	20	29	15	0	8	10	82
مخيم البقعة	40	30	29	20	12	17	148
مخيم سوف	10	12	5	6	0	5	38
مخيم اربد	0	0	0	0	4	6	10
مخيم الزرقاء	11	7	0	5	6	4	33
مخيم الطالبية	15	0	0	0	0	0	15
مخيم مأدبا	0	0	0	0	0	0	0
مخيم الحسين	5	0	0	0	4	0	9
مخيم الوحدات	0	0	0	0	5	0	5
مخيم السخنة	0	0	0	0	0	1	1
الاجمالي لكل مرحلة	**101**	**78**	**49**	**31**	**39**	**43**	**341**

المصدر: دائرة الشؤون الفلسطينية

ثالثاً: مشاريع المبادرات المقترحة للفترة (2022–2024)

تشمل المشاريع المقترح تنفيذها خلال الفترة 2022–2024 ما مجموعه (8) مشاريع بتكلفة إجمالية (1,440,000) دينار.

الشكل رقم (22) مشاريع مقترحة من دائرة الشؤون الفلسطينية للفترة (2022-2024)

المصدر: دائرة الشؤون الفلسطينية

وتجدر الإشارة إلى أن ساكني هذه العقارات تم إبقاؤهم في نفس البيئة الحضرية ، حيث تُنقل العائلة المستفيدة إلى سكن جديد في المنطقة ذاتها حيث يضمن المشروع إعادة بناء المنازل بحيث تكون مزودة بكافة المرافق الصحية والخدمية.

5.2.1.1 دمج برامج الإسكان في خطط التنمية الحضرية

أدت الزيادة السكانية إلى زيادة الطلب على أراضي البناء وهذا يستدعي استعداد البلاد لمواجهة الطلب المُتضاعف على الإسكان والبنية التحتية وعلى الرغم مما بذلته الحكومة من جهود كبيرة في توفير السكن الاجتماعي، إلا أن هناك زيادة مُستمرة في عدد طلبات الخدمات الإسكانية في ظل نقص مخزون الأراضي الصالحة لهذه المشاريع وارتفاع تكاليفها مما شكل فجوة بين العرض والطلب.

وفي هذا المجال قامت المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري عام 2018 بتقييم ودراسة الاستراتيجية الوطنية للإسكان بالاشتراك مع البنك الدولي والخروج بتوصيات كما تم إعداد الدليل المواضيعي لتعميم الإسكان في السياسة الحضرية الوطنية الأردنية في عام 2021 مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ويتناول هذا الدليل كيفية إدماج الإسكان في السياسة الحضرية من اجل تعزيز التنمية المستدامة ويسلط الضوء على القضايا الرئيسية، ويستخدم هذا الدليل كوسيلة للتوجيه والإرشاد من خلال التوصيات والقوائم المرجعية وتعميم العديد من قضايا الإسكان الحالية والمستمرة التي يواجهها الأردن.

ومن ابرز هذه التوصيات:

- وضع خطط تنفيذية محددة لمشاركة أصحاب المصلحة في قطاع الإسكان.
- بناء القدرة لجمع وتحليل البيانات المتعلقة باحتياجات الإسكان والمراقبة.
- بناء قدرات التخطيط المكاني لأصحاب المصلحة في السلطة العامة.

مدينة عمان

مؤشر رقم (8) دمج برامج الإسكان في خطط التنمية الحضرية

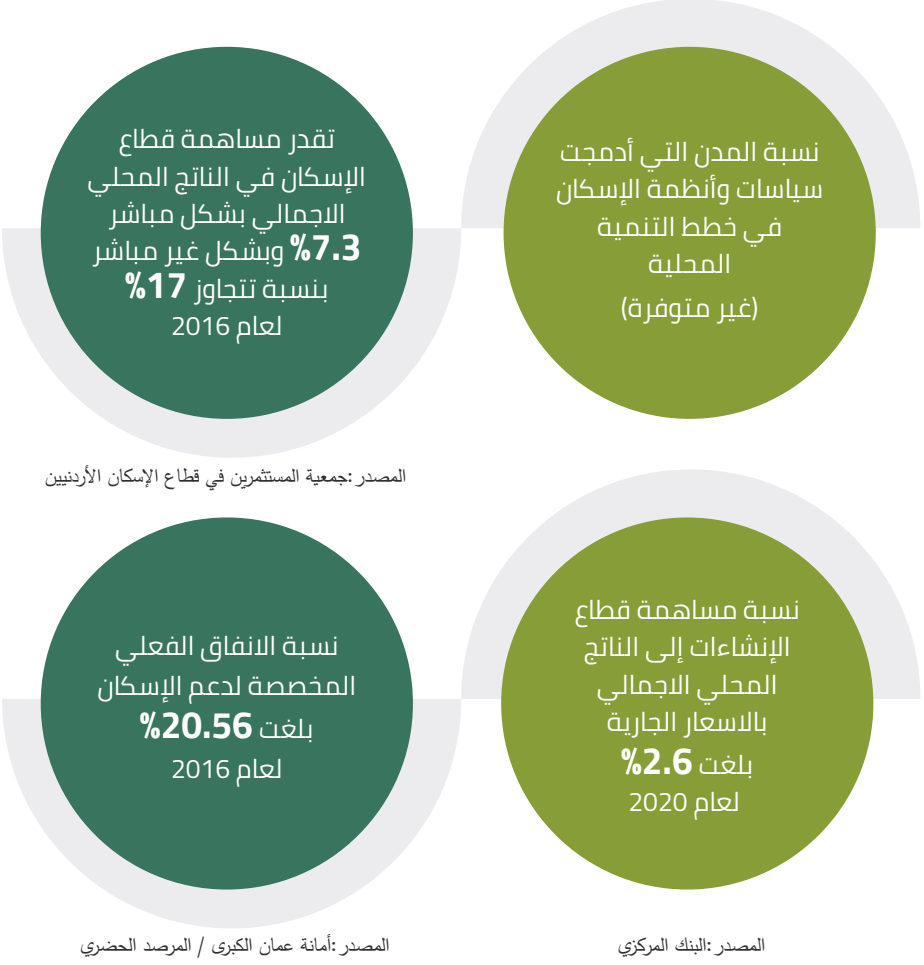

المصدر :جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان الأردنيين

المصدر :البنك المركزي

المصدر :أمانة عمان الكبرى / المرصد الحضري

3.1.1 الوصول إلى الخدمات الأساسية

ضمن الدستور والتشريعات المعمول بها في الأردن حق الجميع بالتمتُع بالخدمات العامة الأساسية، من مياه وصرف صحي وكهرباء وتعليم ورعاية صحية، دون أدنى تمييز وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدّين. ومن هذا المنطلق، وقد حرصت الحكومة الأردنية الهاشمية على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، في إطار الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشة المواطن. وتأتي الخدمات التعليمية والصحية على قائمة أولويات توفير الخدمات العامة. وقد حرصت الحكومة على زيادة أعداد المستشفيات والمراكز الصحية، وكانت السباقة في تطوير خدماتها أيضاً. ويوضح الشكل التالي أعداد المستشفيات والمراكز الصحية التي تم إضافتها خلال الفترة (2016-2020)، والشكل التالي يوضح أعداد المستشفيات والمراكز الصحية خلال الفترة (2016-2020).

الشكل رقم (23) أعداد المستشفيات والمراكز الصحية للفترة (2016-2020)

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

أبرز إنجازات وزارة الصحة خلال جائحة كوفيد-19 المستجد:

- متابعة إنشاء وتشغيل وتجهيز أربعة مستشفيات ميدانية بسعة (1172) سرير في جميع أقاليم المملكة بالإضافة إلى مستشفى العقبة الميداني.
- إنشاء واستحداث مبنى العناية الحثيثة بسعة (68) سرير ومبنى الجراحة المتخصصة بسعة (78) سرير في مستشفيات البشير.
- استلام وتجهيز وتشغيل مستشفى الإسعاف والطوارئ الجديد في مستشفيات البشير بسعة (150) سرير.
- استلام وتجهيز وتشغيل مستشفى الحسين السلط الجديد بسعة (350) سرير.

• العمل جاري على استلام وتجهيز مستشفى الطفيلة الحكومي الجديد بسعة (150) سرير ومستشفى الإيمان/ عجلون الجديد بسعة (200) سرير ونسبة الإنجاز للمشروعين (97%).

مستشفى عمان الميداني لمصابي كورونا

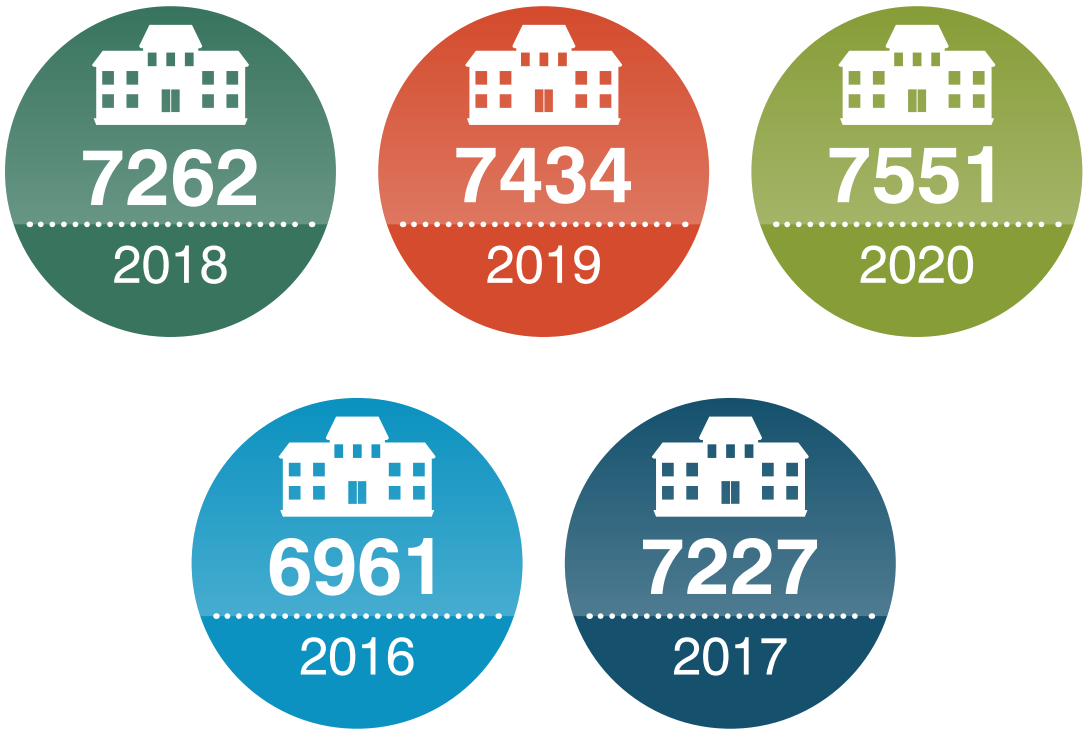

الشكل رقم (24) أعداد المدارس المنفذة تراكمياً للفترة (2016–2020)

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

1.3.1.1 الحصول على مياه الشرب المأمونة، والصرف الصحي، والتخلص من النفايات الصلبة

مياه الشرب المأمونة:

يعتبر الأردن من أكثر دول العالم التي تعاني من شح في مصادر المياه في العالم، وقد أدى تغيُّر المناخ في الأردن إلى الارتفاع في درجات الحرارة والانخفاض في هطول الأمطار وتغير أنماط الطقس. حيث واجهت المملكة تحدياً كبيراً خلال الأربعة عقود الماضية لتعزيز الأمن المائي، ومن المتوقع أن يصل العجز المائي إلى (60 مليون) م^3 لعام2022. وقد تطلب الأمر تأمين بنيةً تحتيةً للموارد المائية، وإدارة جودة المياه، لتوفير مياه جيدة صالحة للشرب وفقاً لمعايير السلامة والجودة الخاصة بمنظمة الصحة العالمية، وقد أدت الأزمة السورية إلى تفاقم هذه المشكلة وزيادة الضغط على موارد المياه واستنزافها، أما من حيث الوصول إلى خدمات مياه الشرب فيجدر الإشارة إلى أن السُكان يتمتعون بإمدادات المياه النقية في جميع مناطق المملكة وقد بلغت نسبة تغطية السكان بمياه الشرب للفترة (2017-2018) ما نسبته (95.3%).

ومن المتوقع أن يتضاعف الطلب على المياه وتوليد مياه الصرف الصحي بحلول العام 2045، في حال بقاء جميع اللاجئين السوريين في الأردن، ووفق أرقام وزارة المياه والري ارتفع الطلب الإجمالي على المياه بنسبة (40%) في المحافظات الشمالية خلال الأعوام الماضية كنتيجة مباشرة لاستضافة اللاجئين السوريين، انخفض معدل الإمداد بالمياه في بعض المناطق من مرة واحدة أسبوعيا إلى مرة كل أربعة أسابيع. كما تواجه المملكة أزمة مياه عابرة للحكومات تتعلق بالضخ الجائر من المياه الجوفية بما معدله (3) أضعاف كمية السحب الآمن والبالغة نحو (270) مليون م^3 ، إثر زيادة الطلب الكبيرة على المياه، ووسط استهلاك اللاجئين السوريين (20%) من المياه، وتأثرت المحافظات الشمالية، إربد والمفرق، بتدفق اللاجئين السوريين، حيث تسببت الزيادة السكانية بطلب إضافي كبير على المياه، مما أدى إلى نقص المياه المحلية، وضغوط هائلة على شبكة الصرف الصحي ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي.

الشكل رقم (25) نسبة تغطية السكان بمياه الشرب

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

ويعتبر الأردن من المناطق شبه الجافة، نظراً لقلة مياه الأمطار وتذبذبها، فقد قامت سلطة وادي الأردن بإنشاء العديد من السدود لتجميع مياه الأمطار ومياه الأودية دائمة الجريان ومؤقتة الجريان، وتشمل أهم هذه الأودية وادي العرب، ووادي شعيب، ووادي زقلاب، ووادي الكفرين، ووادي الموجب وابن حماد والحسا، حيث تبلغ سعتها التخزينية ما يقارب (281 مليون) م^3، ويبين الجدول التالي مشاريع السدود للفترة (2016–2022).

الجدول رقم (9) مشاريع السدود التي تم انشائها خلال الفترة (2016–2022)

اسم السد	الموقع	فترة التأسيس	الغرض من السد
تعلية سد الوالة	مادبا	2017–2021	زيادة السعة التخزينية للسد بمقدار (15م.م^3) ليصبح الإجمالي (25 م.م^3)
إنشاء سد ابن حماد	الكرك	2014–2021	زيادة المصادر المائية بإنشاء سد بسعة (4 م.م^3) لأغراض الصناعة بالتعاون مع شركة البوتاس للحصول على المياه بأسعار تفضيلية
سد اللجون	الكرك	2014–2019	زيادة المصادر المائية وتوفير حوالي (1) مليون م^3 لأغراض الشحن الجوفي والري
سد زرقاء ماعين	مادبا	2017–2018	تجميع مياه الفياضانات وزيادة المصادر المائية بإنشاء سد سعته التخزينية (2 م.م^3)
سد الكرك	الكرك	2012–2016	تجميع مياه الفياضانات وزيادة المصادر المائية
مشروع سد الفيدان	العقبة	2017–2022	زيادة المصادر المائية بإنشاء سد سعته (3.4 م.م^3) لأغراض الشحن الجوفي وري المزروعات

المصدر: سلطة وادي الاردن

تعلية سد الواله

سد ابن حماد

وقد قامت سلطة المياه بصيانة شبكات المياه واتباع إجراءات تخفيض الضغط التشغيلي للشبكة بالإضافة إلى استخدام نظام التحكم الإشرافي وتحصيل البيانات (سكادا) للتحكم في تشغيل مصادر المياه والمحطات والآبار والخطوط الناقلة لضمان انسيابية التزويد حسب احتياجات المناطق ومراقبة أداء شبكات ومصادر المياه وجمع البيانات وذلك لرفع مستوى إدارة عمليات التشغيل والصيانة.

ويعتبر التغير المناخي من أبرز التحديات التي تساهم في زيادة حدة الأزمة المائية حيث تعتمد مصادر المياه في الأردن بشكل رئيسي على مياه الأمطار التي تتصف بتذبذبها ومحدوديتها لتغذية الأحواض المائية السطحية والجوفية مما يستوجب تقييم هذه الموارد وحسن إدارتها واستخدامها بالشكل الأمثل الذي يضمن استدامتها. كما يواجه تحسين مستوى خدمات المياه للمواطنين تحديات عديدة نتيجة الزيادة المتسارعة في النمو السكاني والذي يرافقه توسع حضري غير مخطط له، وتساهم محدودية المياه المتجددة وبعد مصادر المياه عن مراكز الطلب وارتفاع كلفة الخدمات المترتبة على ذلك بتفاقم سعة الفجوة بين الطلب والمتاح.

أما في مجال مراقبة نوعية المياه فتساهم وزارة البيئة في استدامة عمل المشروع الوطني لمراقبة نوعية المياه عن بعد المكون من ثلاثة عشر محطة رصد أُنشئت في كل من سيل الزرقاء، ونهر اليرموك ونهر الأردن وقناة الملك عبد الله وسد الملك طلال، حيث يتم من خلال تلك المحطات تحليل الخصائص الفيزيائية والكيميائية للمياه في تلك المواقع وجمع وتحليل تلك المعلومات وتخزينها قي قاعدة بيانات للاستفادة منها من الجهات المعنية.

وقد بذلت الحكومة عدد من الجهود والمبادرات والإجراءات حيث تم:

- ضبط نسب الكلورين في محطات الضخ والخزانات الرئيسية للمحافظة على نوعية المياه من الناحية الجرثومية، والمتابعة الحثيثة لنوعية المصادر المائية ومحطات الضخ والآبار والخزانات الرئيسية من خلال تنفيذ البرامج الرقابية في كافة محافظات المملكة وحسب متطلبات المواصفة القياسية لنوعية مياه الشرب رقم (86/2015).
- المحافظة على جودة نوعية المياه على الرغم من استخراج المياه من طبقات المياه الجوفية العميقة وحاجتها إلى المزيد من مراحل معالجة وتحلية المياه.
- تطوير خطط حماية مصادر المياه والمنشآت المائية.
- تطبيق نظام مراقبة المياه الجوفية رقم (85) لسنة 2002 وتعليمات حماية المصادر المائية وتعديلاتها لسنة 2011.
- تطبيق نظام التحكم الإشرافي وتحصيل البيانات (سكادا) لمراقبة وإدارة مصادر المياه – نظام مراقبة نوعية المياه عن بعد.

الصرف الصحي: نظراً للنمو المُتسارع للسُكان والتطورات العمرانية والهجرات المتلاحقة، تعاني خدمات الصرف الصحي من ضغوط مُماثلة لتلك التي تعانيها إمدادات المياه النقية ويعد التخلُص من مياه الصرف الصحي من الحاجات الأساسية للإنسان لضمان بيئة صحية نظيفة، في هذا المجال تواجه المملكة تحدياً أساسياً يتمثل في ارتفاع التكلفة الإنشائية لشبكة الصرف الصحي بسبب ارتفاع تكلفة محطات الرفع والمعالجة وشبكات الأنابيب.

لذا فإن هناك حاجة ماسة إلى رصد ميزانيات إضافية لربط المشاريع الإسكانية الجديدة بشبكة الصرف الصحي، وتطوير استراتيجية الصرف الصحي لتتلاءم مع مُختلف التحديات حتى العام 2030. وتتضمن أفضل المُمارسات في هذا المجال إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المُعالجة في ري الحدائق والمتنزهات والأشجار في الشوارع الرئيسة بشكلٍ أساسي وقد ساعد ذلك في الحفاظ على مخزون المياه الجوفية.

كما تشمل ابرز الخطط المستقبلية لسلطة المياه في مجال تحسين خدمات الصرف الصحي خلال الفترة (2022-2025):

إنشاء محطات التنقية وشبكات الصرف الصحي بالإضافة إلى تحديث وتوسعة وتطوير وصيانة ورفع كفاءة محطات التنقية وتحسين الخطوط الناقلة وإزالة المكاره الصحية وخدمة المشتركين وإنشاء محطات الصرف الصحي الصغيرة لتقليل معاناة المواطنين إضافة إلى نقل وتجميع مياه الصرف الصحي ومعالجتها من خلال امتلاكها مجموعة من شبكات التصريف العامة والخاصة في مختلف أنحاء المملكة. ومتابعة الظروف التشغيلية للمحطات والخزانات والخطوط الناقلة إضافة إلى محطات الصرف الصحي باستخدام نظام محوسب للمراقبة والتحكم.

وتتمحور ابرز التحديات في الزيادة المتسارعة في النمو السكاني، يرافقها النمو العمراني غير المخطط وارتفاع كلفة الربط على شبكات الصرف الصحي على المواطنين وتواضع التمويل المخصص لمشاريع الصرف الصحي، ويبين الشكل التالي نسبة المساكن المتصلة بشبكة الصرف الصحي خلال الفترة (2016-2021).

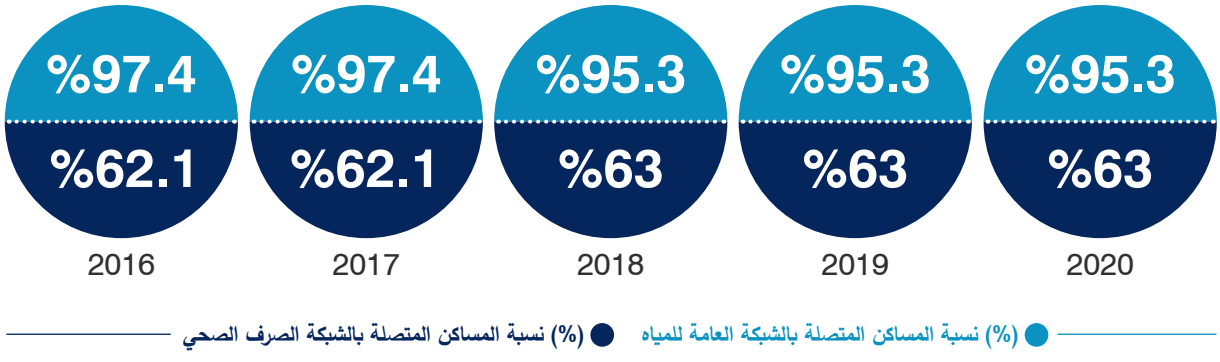

الشكل رقم (26) نسبة المساكن المتصلة بالمياه والصرف الصحي للفترة (2016-2020)

المصدر: وزارة المياه والري

النفايات الصلبة:

في إطار الجهود المبذولة لتطوير منظومة النفايات الصلبة، قامت وزارة البيئة بإصدار مجموعة من التشريعات التي تشمل:

- إصدار القانون الإطاري لإدارة النفايات رقم (16) لسنة 2020، والذي دخل حيز النفاذ بتاريخ 2020/9/1.
- تعليمات إدارة النفايات الصلبة لسنة 2019.
- تعليمات إدارة النفايات الخطرة وتداولها لسنة 2019.
- تعليمات الإغلاق الآمن وإعادة التأهيل لمكبات النفايات غير الآمنة بيئياً لسنة 2019.
- تعليمات إعداد خطط إدارة النفايات البلدية الصلبة على مستوى الأقاليم والمستوى المحلي (البلدية) لسنة 2019.
- نظام إدارة المواد والنفايات الخطرة رقم (68) لسنة 2020.
- نظام التصنيف والترخيص البيئي رقم (69) لسنة 2020.
- نظام المعلومات والرقابة البيئية لإدارة النفايات رقم (85) لسنة 2020.
- إعداد الخطط الوطنية ذات العلاقة بالإدارة السليمة للنفايات الصلبة في المملكة والتأكد من الإجراءات المتبعة في إدارتها.
- الانتهاء من تركيب أجهزة الرصد البيئي الثابتة في مكاب (الغباوي والاكيدر والحصينيات).

ومما هو جدير بالذكر، إن الأردن ينتج سنوياً أطناناً من النفايات الصلبة (المنزلية، والصناعية، والزراعية) والتي تتزايد مع زيادة عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة، ومع تناقص السعة الاستيعابية للمكبات، إضافة إلى إنشاء مكبات في مواقع جديدة فاقمت مشكلة التخلص الآمن من هذه الأطنان من النفايات وواجهت الكثير من المعارضة من قبل المجتمع المحلي. حيث يقوم السكان في مدينة عمان بإنتاج (1) مليون طن تقريباً من النفايات سنوياً، ما يعادل نصف إنتاج الأردن من النفايات سنويا، والشكل التالي يبين كميات النفايات للبلديات خلال الفترة (2016-2020).

الشكل رقم (27) كميات النفايات للبلديات للفترة (2016-2020)

المصدر: وزارة الإدارة المحلية

كما عمدت وزارة الإدارة المحلية إلى رفع مستوى الأداء الفني والتشغيلي لمكبات النفايات الصلبة بشكل خاص ومنظومة إدارة النفايات بشكل عام لسد احتياج المدن فيما يتعلق بخدمات التخلص من النفايات وذلك من خلال:

- توريد وتركيب معدات لدعم القدرة التشغيلية لعدد من المحطات التحويلية في الأغوار الشمالية/ وإربد/ الكورة، وعجلون/ الشونة الوسطى والطيبة.
- توريد آليات إنشائية لدعم القدرة التشغيلية لعدد من مكبات النفايات في الإكيدر للمرحلة التفعيلية الثانية وبدعم يقدر بنصف مليون دولار من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي.
- يتم المباشرة بمكب صحي جديد في منطقة الأزرق بعد أن تم الانتهاء من دراسة تقييم الأثر البيئي الإجتماعي وإعداد الدراسات والتصاميم اللازمة.
- ربط (12) بلدية مع مشروع الوكالة الكندية للتنمية والذي يهدف لزيادة الوعي المجتمعي حول عمليات إدارة النفايات من خلال تبادل الخبرات.
- الحصول على تمويل من الإتحاد الأوروبي لغايات دعم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة وقد تم تفويض جزء من موازنة المشروع لإدارتها من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية.
- إنشاء محطة إنتاج السماد العضوي في مكتب الحصينيات.
- تدشين مشروع تحسين إدارة النفايات الصلبة وتوليد الدخل في المجتمعات المعنية للاجئين في مكب الحصينيات بالبادية الشمالية الشرقية وبكلفة مليون دولار.

وفي هذا المجال قامت كل من وزارتي الإدارة المحلية والبيئة بتوزيع (1000) حاوية في عام 2016، موزعة على الحدائق والأماكن العامة والمنتزهات في كافة أنحاء المملكة، وتقوم وزارة الإدارة المحلية بصيانتها وتبديل التالف منها بعدد تجاوز (50000) حاوية حتى عام 2020.

وتشير بيانات الموازنة العامة إلى أن حجم الإنفاق الحكومي لقطاع البنية التحتية/ تصريف مياه الصرف الصحي لعام 2021 بلغ (12,385,000) دينار. كما بلغ حجم الإنفاق الحكومي على تصريف النفايات (210,000) دينار، في حين بلغ حجم الإنفاق على إمدادات المياه (28,433,000) دينار، أما فيما يتعلق بتخفيف التلوث فقد بلغ حجم الإنفاق (443,000) دينار. والشكل التالي يوضح الإنفاق الحكومي على قطاع البنية التحتية/ تصريف النفايات وتصريف مياه الصرف الصحي وإمدادات المياه للأعوام (2016-2021).

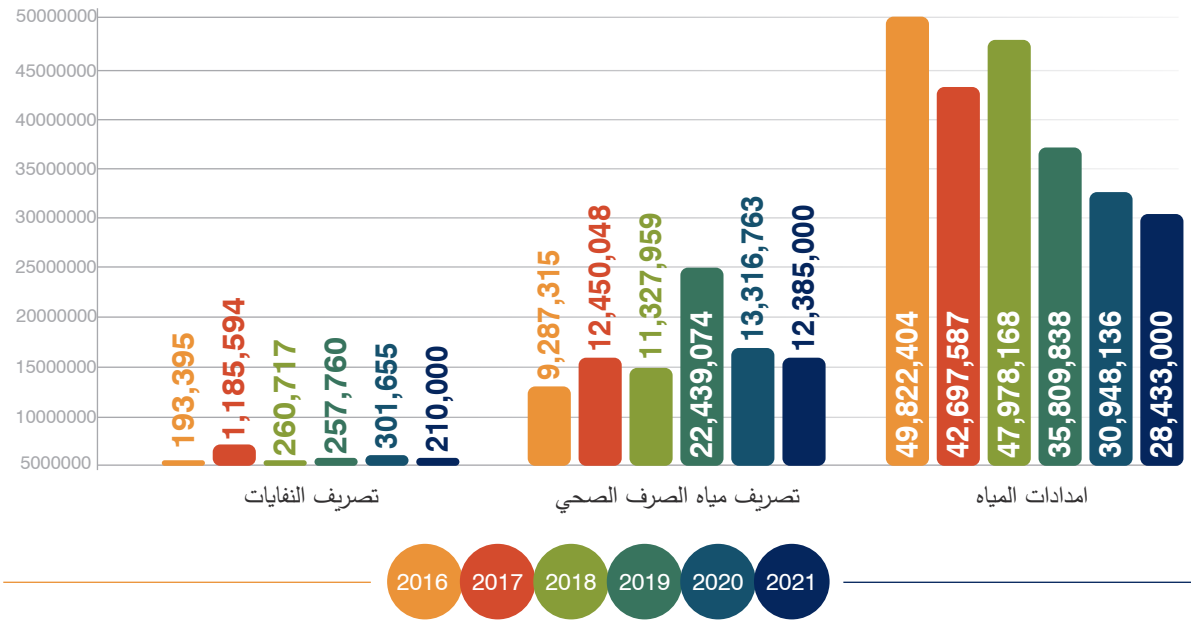

الشكل رقم (28) الانفاق الحكومي على قطاع البنية التحتية/ تصريف النفايات ومياه الصرف الصحي وامدادات المياه وتخفيف التلوث للفترة (2016-2021)

المصدر: دائرة الموازنة العامة

مؤشر رقم (9) الحصول على مياه الشرب المأمونة، والصرف الصحي والتخلص من النفايات الصلبة

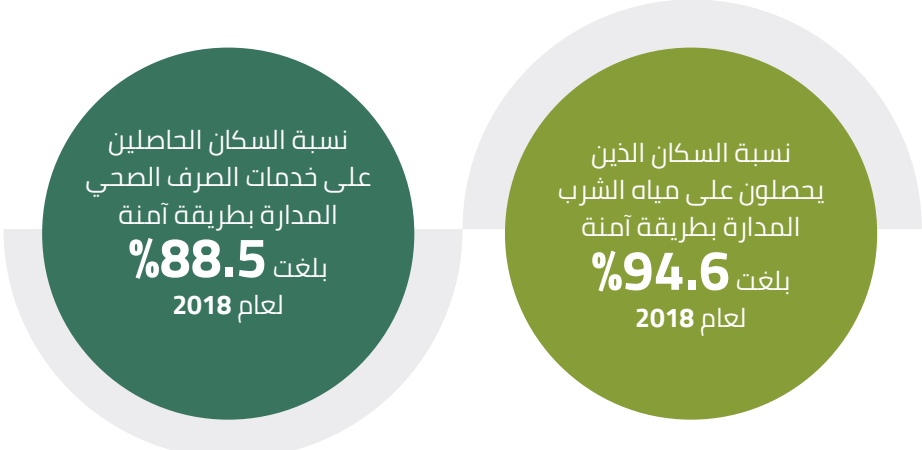

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

ضمان نظام نقل عام آمن وفعال

لطالما كان قطاع النقل عاملاً ومحركاً رئيسياً للاقتصاد الأردني وتمثل أحد العوامل التنافسية الأكثر أهمية في البلاد. حيث بلغت قيمة مساهمة قطاع النقل والأنشطة الداعمة للناتج المحلي الإجمالي عام 2018 حوالي (7.42%). من المعروف على نطاق واسع أن النقل شرط مسبق للتنمية الإقتصادية السليمة، ذلك لأنه يدفع القدرة التنافسية والنمو وخلق فرص العمل. بالإضافة إلى ذلك، يوفر الوصول والتنقل، ويسمح باستيراد وتصدير البضائع، ويسمح كذلك بالنقل المحلي للبضائع. ساهمت الزيادة السُكانية والمشاريع الإسكانية والأعمال التجارية المُتتالية ، إضافةً إلى التدفق الكبير والمفاجئ للاجئين إلى المناطق الحضرية الرئيسية في نمو وتوسع شبكة الطُّرق، غير أن الزيادة المطَّردة في أعداد المركبات نتيجة محدودية دور النقل الجماعي قد تسببا في زيادة الإكتظاظ والإزدحام والإختناقات المُرورية وبالتالي أنماط تنقل غير مستدامة في البلاد.

فقد تبنت المملكة سلسلة من السياسات والإجراءات المُتكاملة على مستويين: توسيع شبكة الطرق وتحسينها، وتطوير وسائل النقل العام الجماعي السريع والفعَّال.

وعلى مُستوى شبكة الطُرُق:

تتميز شبكة طرُقُ المملكة بجودتها العالية، وتوافُر بُنية تحتية مُتكاملة بين جميع أنظمة النقل عليها، كما تتوافر عليها حركة مرورية آمنة وقد تبنت حكومة المملكة خطة إستراتيجية وبرامج لتوسيع شبكة الطرُق والجسور العلوية على التقاطعات الرئيسة لاستيعاب الحركة المُتزايدة للمرور وعلى مُستوى تطوير شبكة النقل العام فقد عملت على ما يلي:

- لعب النقل العام دوراً هاماً في حياة المُجتمع الأردني ومؤخراً وجهت الحُكومة إهتماماً كبيراً بهذا القطاع لحيويته وقدرته على التخفيف من الازدحام المُروري وحدّة مُشكلة النقل الحضري.

- ومن أبرز التحديات التي تواجهُها الجهات المعنية في هذا المجال هو نشر الوعي بأهمية استخدام وسائل النقل العام في الحفاظ على البيئة وتقليل مخاطر حوادث الطُرُق وتقليل الإزدحام المروري لتوفير الوقت والجُهد. في الوقت ذاته تقوم حُكومة المملكة حالياً بدراسة بدائل عدة مُختلفة للنقل الجماعي السريع.

قامت وزارة الأشغال والإسكان العامة خلال الفترة (2019–2021) بتنفيذ طرق جديدة آمنة باطوال تقريبية (585) كم، وتنفيذ (25) جسر مشاة و(13) نفق، ومما هو جدير بالذكر ان عدد جسور المشاة لغاية عام 2020 بلغ (76) جسر.

مشروع طريق إربد الدائري

مشروع البحر الميت

أما أمانة عمان الكبرى فقد قامت خلال الفترة (2000–2021) بتنفيذ (40) نفق، و(24) جسر، بالاضافة إلى (127) جسر مشاة.

نفق الصحافة

جسر الشريف ناصر بن جميل

وحسب بيانات دائرة الموازنة العامة فقد بلغ حجم الإنفاق الحكومي لقطاع البنية التحتية/ النقل (141.175.000) دينار لعام 2021، والشكل التالي يوضح الإنفاق الحكومي لقطاع البنية التحتية/ النقل خلال الفترة (2016–2021).

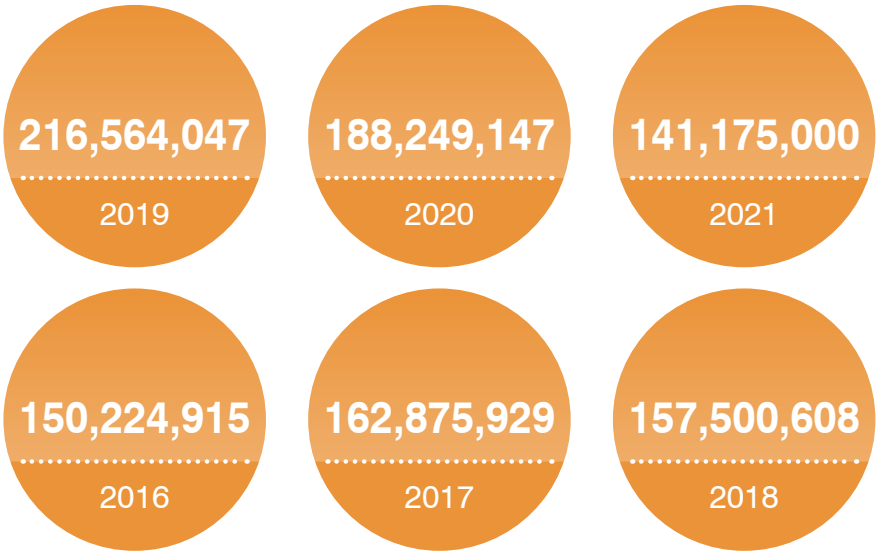

الشكل رقم (29) الإنفاق الحكومي لقطاع البنية التحتية / النقل – للفترة (2016–2021)

المصدر: دائرة الموازنة العامة

النقل الحضري:

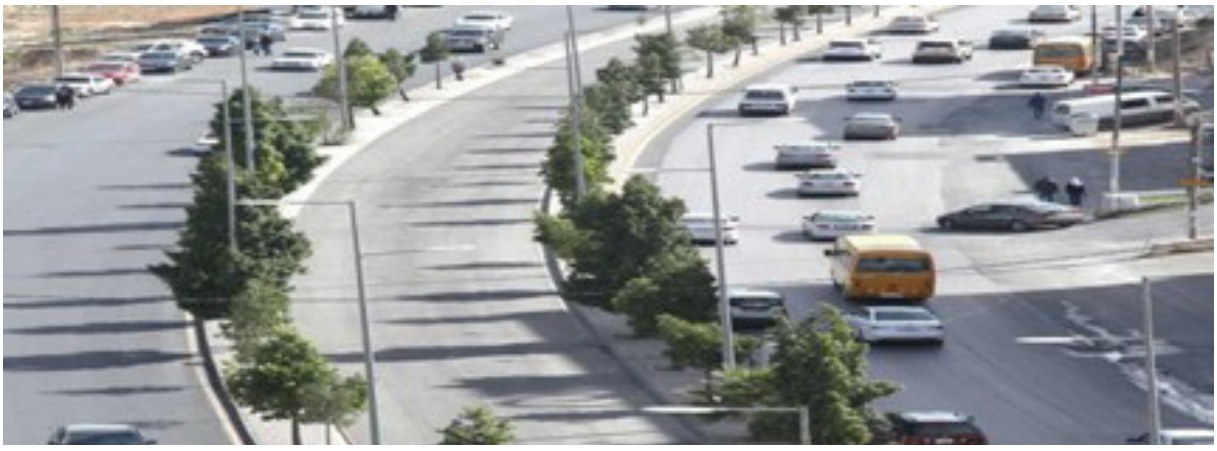

شارع الجامعة الأردنية/ خط الباص السريع

في هذا المجال تعمل وزارة النقل على تنفيذ المشاريع التالية:

- مشروع نظام نقل ذكي شمولي ووطني.
- مشروع حافلات التردد السريع بين عمان والزرقاء.

كما يتم حالياً تنفيذ مشروع شبكة السكك الحديدية الوطنية الأردنية الذي يعتبر من المشاريع الاستراتيجية على قائمة أولويات المملكة وتم تصنيفه من قبل الاتحاد من أجل المتوسط كأولوية قصوى للتنفيذ داخل المملكة لتحقيق هدف الربط على مستوى المنطقة بحيث سيؤمن الربط الإقليمي مع شبكات السكك الحديدية في دول مجلس التعاون الخليجي وسوريا والعراق، ومنها إلى أوروبا وآسيا حيث يشكل الأردن نقطة رئيسية وهامة بين كل هذه الدول وهو مشروع ذو مسار واحد لنقل البضائع بعرض قياسي (1435 ملم) وسرعة (120) كم/ساعة كحد أقصى، يبلغ طول الشبكة حوالي (1000) كم، ويقسم المشروع حسب أولويات تنفيذه إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: تتمثل بالخط الواصل ما بين الموانئ البحرية في العقبة مروراً بمدينة معان ووصولاً إلى الميناء البري المقترح إنشاؤه في الماضونة/ جنوب عمان.

المرحلة الثانية: ربط ميناء الماضونة البري بمدينة الزرقاء مع تفرع لكل من الحدود السعودية والعراقية، وكذلك الربط مع الشمال/ اربد ومن ثم مع الحدود السورية.

- تم إنجاز ما نسبته (95%) من الدراسات الفنية والمالية/ الإقتصادية والآثار الإجتماعية المتعلقة بالمرحلة الأولى للمشروع.
- يجري العمل على استكمال عملية استملاك الأراضي اللازمة للمشروع والذي تسعى الحكومة للمضي قدماً في تنفيذ المشروع كفرصة استثمارية بالشراكة مع القطاع الخاص.

كما قامت وزارة الاشغال العامة والإسكان:

بتنفيذ مشروع حافلات التردد السريع بين مدينتي عمان والزرقاء وهو مقسم لأربعة عطاءات وبتمويل من المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي حيث تتضمن الأعمال إنشاء مسارب خاصة في منتصف الطريق لمسار الحافلات وبطول (20) كم تقريباً وإعادة تأهيل وتوسعة طريق الاوتستراد على كلا الجانبين ليصبح قادر على استيعاب مسار الحافلات بالإضافة الى (3) مسارب لكل اتجاه وما يرافق ذلك من اعمال إنشاء وصيانة (للجسور والأنفاق والجدران الإستنادية وخدمات البنية التحتية) بالإضافة لإنشاء التحويلات المؤقتة، وذلك حسب ما تقتضيه مصلحة العمل، وبكلفة اجمالية تقريبية (140) مليون دينار.

كما قامت أمانة عمان الكبرى:

- إنشاء شركة متخصصة بالاستثمار (شركة رؤية عمان للاستثمار، شركة رؤية عمان الحديثة) لتطوير منظومة النقل العام في المدينة، وفيما يلي أبرز ما قامت به الأمانة خلال الفترة (2016-2021).
- تنفيذ البنية التحتية للباص سريع التردد المرحلة الاولى.
- استكمال أعمال تنفيذ البنية التحتية للمرحلة الثانية للباص السريع «مشروع باص عمان المرحلة الثانية» (التشغيل الفعلي للباص السريع).
- استكمال تطبيق أنظمة النقل الذكية.
- تحديث مشروع أسطول أمانة عمان الكبرى وأطلقت مبادرة تدريب الكادر الفني عدد (20) فني، لمركبات البيئة والركوب الصغيرة العاملة في الأمانة.
- استكمال الدراسة وتنفيذ الخطوط المغذية للباص السريع لضمان استدامة خدمات النقل من المناطق الحضرية، ودراسة وتأهيل الشوارع الشريانية لتطبيق أنظمة النقل الذكية في باقي مراحل المشاريع.

وقد واجه قطاع النقل عدد من التحديات تمثلت في:

- الاضطرابات وعدم الإستقرار السياسي في المنطقة مما أثر على زيادة عدد السكان وبالتالي زيادة الضغط على وسائل النقل المختلفة والذي أدى إلى الازدحامات المرورية.
- تذبذب أسعار المحروقات والوقود وانعكاسه على ارتفاع تكاليف النقل وبالتالي تسعيرة النقل.
- جائحة كوفيد-19 المستجد وما نتج عنها من إجراءات السلامة العامة كتقليل عدد الركاب وبالتالي توفير دعم من قبل الأمانة للمشغلين.
- ضعف الجاهزية الإلكترونية للشركاء.
- ضعف المنظومة التشريعية الخاصة بالنقل العام، مثل ملكية حافلات النقل وعدم تفعيل صندوق دعم الركاب مما يؤثر على رفع أجور النقل.

في سياق تطوير النقل الحضري، تم إعداد الدليل المواضيعي لتعميم النقل والتنقل في السياسة الحضرية الوطنية الأردنية كأول سياسة حضرية وطنية أردنية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ووزارة الإدارة المحلية.

جسر عبدون/ خط الباص السريع

تعزيز السلامة المرورية

ارتكزت استراتيجية وزارة النقل في الاستراتيجية الوطنية لقطاع النقل للأعوام (2022–2027) على:

- (تقليل الإزدحامات المرورية) بهدف تعزيز سلامة النقل.
- العمل على مراجعة الخطة الاستراتيجية للسلامة على الطرق للأعوام (2019–2023) والعمل على تحديثها.

ترتكز الإستراتيجية المرورية لمديرية الأمن العام في تعزيز السلامة المرورية على خمسة محاور رئيسة هي:

محور الرقابة المرورية من خلال:

- تفعيل الرقابة المرورية سواء كانت رقابة مرئية من خلال الدوريات المتحركة أو الكاميرات المستخدمة لضبط مخالفات تجاوز السرعة والإشارة الضوئية الحمراء والمخالفات البيئية.
- تنفيذ الخطط المرورية الموسمية: مثل خطط فصل الشتاء والمتنزهين.
- رفع المستوى الفني للمركبات من خلال تطوير الفحص الفني للمركبات وإجراء عمليات فحص دورية للمركبات على الطرق.
- مراجعة وتقييم منهجية التدريب والفحص الفني المتبعة للحصول على رخصة قيادة.

محور التوعية المرورية لرفع مستوى الوعي المروري لكافة شرائح المجتمع.

محور التنسيق مع الشركاء في عملية السلامة المرورية.

محور التطوير والتحديث في استخدام الأساليب والمعدات الحديثة في كافة مجالات العملية المرورية مثل:

- التوسع في عمليات استخدام الرقابة الآلية (للكاميرات).
- استخدام أجهزة فحص الكحول للسائقين.
- استخدام أجهزة فحص الجلاتين.
- الربط الالكتروني بين وحدات الأمن العام المعنية بالتعامل مع المرور .

محور تطوير الموارد البشرية: تدريب العاملين في الإدارات المعنية بالتعامل مع المرور سواء العاملين أو حديثي الخدمة على دورات متخصصة تتعلق بطبيعة عملهم، ودورات خاصة للتعامل مع الفئات من ذوي الإحتياجات الخاصة مثل دورة لغة الإشارة. كما اعتمدت مديرية الأمن العام ضمن خططها الاستراتيجية للأعوام (2021-2023) على تنفيذ الهدف (المساهمة في تخفيض نسبة الحوادث المرورية بنسبة (10%) على مدى ثلاث سنوات، بنسبة (4%) للسنة الأولى، (3%) للسنتين الثانية والثالثة على التوالي). وتقوم بإعداد خطط وبرامج تعنى بالسلامة المرورية تتضمن أهدافاً مرتبطة بخطتها الاستراتيجية، والشكل التالي يوضح ذلك.

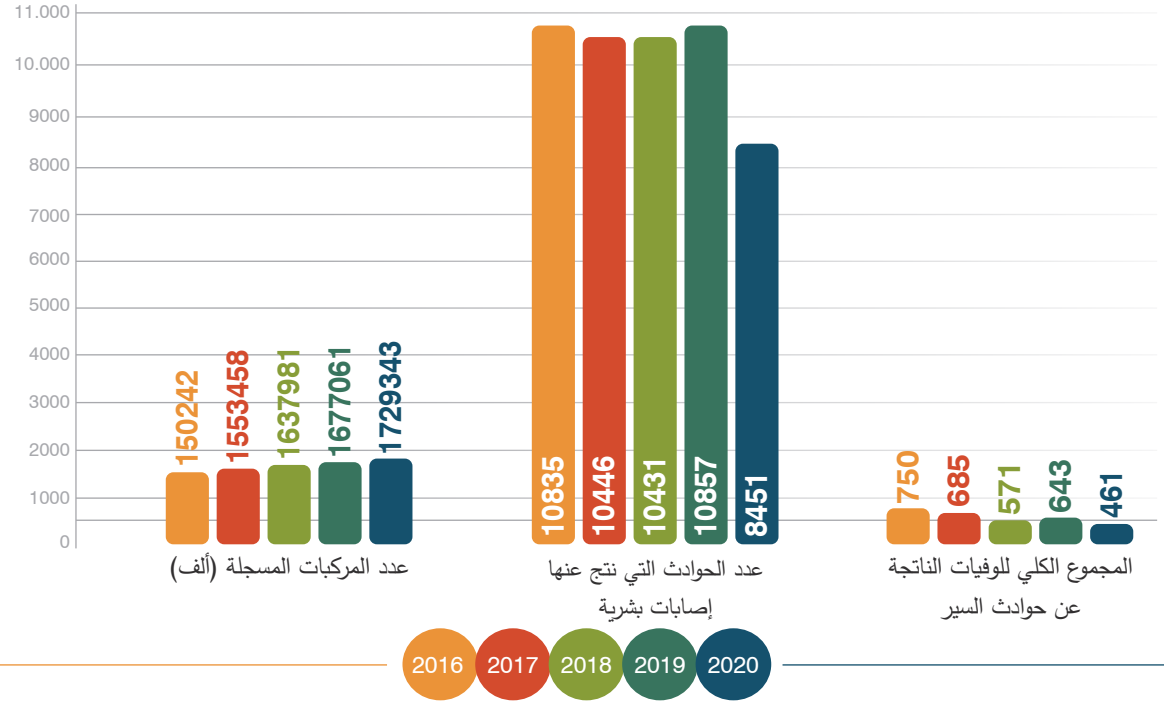

الشكل رقم (30) عدد المركبات المسجلة، عدد الحوادث التي نتج عنها إصابات بشرية، المجموع الكلي للوفيات الناتجة عن حوادث السير في المملكة للفترة (2016-2020)

المصدر: مديرية الأمن العام

قامت أمانة عمان الكبرى وخلال الفترة (2016–2021) بتحسين الحركة المرورية على الطرق وتقليل زمن الرحلة وتحسين وسائل السلامة المرورية من خلال الدراسات المرورية وتحديد البؤر الساخنة مرورياً وإيجاد الحلول لها من خلال:

- مشروع ربط كاميرات المراقبة للمخالفات داخل عمان واستكمال ربط (25) تقاطع على نظام التحكم المركزي بالإشارات الضوئية.
- مبادرة السلامة والتوعية المرورية وإزالة الإعتداءات على الطرق والأرصفة وأي مظهر من مظاهر إعاقة الحركة المرورية.
- تجهيز غرفة العمليات للنقل العام (لوحات إلكترونيه / كاميرات مراقبة المجمعات).
- تنفيذ ممرات مشاة.
- إنارة الشوارع في الأماكن العامة والطرق من خلال مشروع الإنارة الموفرة للطاقة.

ساحة النوافير

مؤشر رقم (10) ضمان نظام نقل عام آمن وفعال

النسبة المئوية للمتنقلين
الذين يستخدمون النقل
العام **%29**
في مدينة عمان
لعام **2019**

2.3.1.1 الحصول على الطاقة المتجددة الحديثة

تتميز المملكة بشبكة كهرباء تُغطي مُنشآتها أرجاء البلاد كافة، ويتزايد الاستهلاك بشكل مُطرد، ومُتوقع له أن يستمر في التزايُد، حيث شهد الاستهلاك المنزلي ونصيب الفرد من الطاقة الكهربائية ارتفاعاً مُستمراً، ومع انخفاض تكلفة إنتاج الكهرباء من الموارد المُتجددة وتحديداً من الطاقة الشمسية، لجأت المملكة إلى وضع خطط وإستراتيجيات لتنويع مصادر الطاقة، وأبرز ما قامت به وزارة الطاقة

والثروة المعدنية توقيع العديد من الإتفاقيات مع المؤسسات التمويلية مثل البنوك الاسلامية والبنوك التجارية، ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات المحلية (التعاونية والخيرية) وذلك لدعم تركيب أنظمة السخانات الشمسية وأنظمة الخلايا الشمسية للقطاع المنزلي وبدعم (30%) من كلفة هذه الأنظمة، حيث تم من خلال هذا البرنامج تحقيق ما يلي:

- تركيب (3783) نظام خلايا شمسية.
- تركيب (1100) نظام سخانات شمسية.
- تركيب أنظمة الطاقة الشمسية غير المرتبطة مع الشبكة الكهربائية للمواقع خارج حدود التنظيم على حساب فلس الريف وقد تم:
  - إنجاز المرحلة الأولى من المشروع والتي تضمنت (2225) نظام شمسي.
  - إنجاز المرحلة الثانية والتي تضمنت (3015) نظام شمسي.
  - تم إحالة عطاء المرحلة الثالثة والتي تضمنت (1390) نظام شمسي.

وقد ساهمت هيئة تنظيم قطاع الطاقة منذ تأسيسها وبموجب قانون الكهرباء وقانون الطاقة المتجددة وقانون هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن بتأسيس البيئة التشريعية اللازمة لتشجيع المواطنين على استخدام الطاقة المتجددة لتوليد الطاقة الكهربائية لغايات تغطية الاستهلاك الخاص حيث أصبحت الأردن من أبرز المناطق الناجحة في الشرق الأوسط لاستغلال الطاقة المتجددة نظراً لموقعه الجغرافي والظروف المناخية الملائمة لتوليد الكهرباء بالشكل الأمثل من هذه المصادر سواء نظم الطاقة الكهروضوئية أو نظم طاقة الرياح.

وكانت أبرز إنجازات الهيئة بالقطاع من خلال إصدارها لتعليمات تنظم ربط نظم صافي القياس على الشبكة (تعليمات بيع الطاقة الكهربائية من نظم مصادر الطاقة المتجددة) وتحفيز المواطنين على استخدام مصادر الطاقة المتجددة من خلال وضع آلية لتعويض المستخدم عن الطاقة لديه وإمكانية تدوير الطاقة الفائضة من شهر لآخر حسب حاجة الاستهلاك لدى المستخدم. الأمر الذي أدى إلى خفض كلف الكهرباء على المواطن وتحفيز السوق التنافسية للطاقة المتجددة في الأردن وأكبر دليل على ذلك الإنخفاض الملحوظ في سعر أنظمة الطاقة المتجددة. كما ساهم قيام الهيئة بإصدار تعليمات لترخيص الأشخاص العاملين في توريد وتركيب وصيانة وفحص نظم مصادر الطاقة المتجددة إلى تحفيز السوق التنافسية وتطور التكنولوجيا المتوفرة في سوق العمل. بالإضافة إلى توفير فرص عمل بشكل ملحوظ للمهندسين والفنيين العاملين في هذا المجال.

وفي هذا المجال قدم صندوق المعونة الوطنية مشروع تركيب أنظمة الطاقة الشمسية المرتبطة مع الشبكة الكهربائية للمستفيدين من الصندوق على حساب فلس الريف، وفي نهاية عام 2020 تم إنجاز المرحلة الأولى من مشروع تركيب أنظمة طاقة شمسية مرتبطة مع الشبكة الكهربائية للأسر العفيفة والمنتفعين من الصندوق بقدرة (2) كيلو واط على حساب فلس الريف.

سعى بنك تنمية المدن والقرى إلى توقيع اتفاقية مشروع كفاءة استخدام الطاقة في البلديات بالتعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي وصندوق الطاقة المتجددة بمبلغ (37) مليون دينار.

كما قامت أمانة عمان الكبرى خلال الفترة (2016-2021) بإصدار:

- تعليمات وحوافز للأبنية الخضراء والتي تتضمن إضافة خلايا شمسية على أسطح المباني والمواقف. وهذه الحوافز تتضمن إعطاء مساحات إضافية لمغلف البناء وتهدف إلى تشجيع تقليل إستهلاك الطاقة التقليدية والتحول إلى الطاقة المتجددة.

- تعليمات لتنظيم تركيب الخلايا الشمسية على أسطح المباني والمواقف والساحات الخارجية ودون استيفاء أي رسوم.
- المشاركة بإعداد دراسة لأنواع المباني من الناحية المدنية والمعمارية وتأثيرها على استهلاك الطاقة في الوضع القائم للمباني الواقعة ضمن حدود أمانة عمان الكبرى
- تفعيل تطبيق كودات كفاءة الطاقة في المباني الجديدة من خلال مجلس البناء الوطني ووزارة الإدارة المحلية وأمانة عمان الكبرى.
- تنفيذ مشاريع ريادية لإعادة تأهيل (6) مباني حكومية في العزل الحراري وكفاءة الطاقة.
- تنفيذ مشاريع ريادية في تركيب أنظمة الإنارة الذكية والموفرة للطاقة في (120) حديقة من حدائق مدينة عمان.

كما قامت وزارة الإدارة المحلية بتركيب وحدات إنارة موفرة للطاقة بلغ عددها (68670) وحدة في (38) بلدية، كما تم تنفيذ (3) عطاءات لتركيب وحدات موفرة للطاقة من خلال برنامج " قدرة " في (3) بلديات وهي السرحان والرمثا الجديدة والمفرق الكبرى و(1800) وحدة في بلدية حوشا. وتم إنشاء محطة كبيرة لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة المتجددة لكل من بلدية دير علا الجديدة وبلدية معدي الجديدة/ الأغوار وشرعت الحكومة في إنشاء محطات توليد كهرباء باستخدام الخلايا الشمسية لكل من بلدية الأزرق الجديدة وبلدية الخالدية من خلال بنك تنمية المدن والقرى ضمن مشروع التكييف المجتمعي، وتم كذلك الانتهاء من تنفيذ عدة عطاءات طاقة شمسية للمباني في عدة بلديات منذ اعتماد الخطة الحضرية الجديدة في عام 2016 وحتى تاريخه تعزيزاً لمفهوم توفير الوصول إلى الطاقة المتجددة الحديثة.

مشروع شمس معان الطاقة الشمسية

في حين أشارت بيانات دائرة الإحصاءات العامة إلى أن نسبة إيرادات الطاقة المتجددة إلى إجمالي الطاقة النهائي لعام 2019 بلغت (25.8%).

مؤشر رقم (11) الحصول على الطاقة المتجددة الحديثة

المصدر : وزارة الطاقة والثروة المعدنية

3.3.1.1 الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والإتصالات

تقوم هيئة تنظيم قطاع الإتصالات بتنظيم خدمات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد وحماية مصالح المستفيدين بالإضافة إلى تعزيز أداء شبكات الإتصالات وتحسين التغطية وجودة الشبكات في مختلف مناطق المملكة، كما تقوم بتطوير أنظمة الإنترنت، وقد حققت الهيئة عدد من الإنجازات لضمان وصول مختلف فئات المجتمع لخدمات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومن هذه الإنجازات:

- تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى خدمات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث تم تشكيل فريق عمل متخصص برئاسة الهيئة وعضوية الجهات ذات العلاقة، ويهدف الفريق إلى توحيد الجهود وتبادل المعارف والخبرات للخروج بخطة عمل موحدة وقابلة للتطبيق لتنفيذ المبادرات والمشاريع الموجهة إلى شريحة الأشخاص ذوي الإعاقة وبما يضمن تسريع وتسهيل نفاذهم إلى وسائل وخدمات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- حماية الأطفال عبر الإنترنت: متابعة آليات الرقابة العائلية لدى مقدمي خدمات الإنترنت وآليات تطبيق إرشادات الإتحاد الدولي للإتصالات حول حماية الأطفال عبر الإنترنت.

إلا أن الهيئة واجهت العديد من التحديات ومن أبرزها ما يلي:

- التطورات التقنية السريعة في قطاعي الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- تداعيات جائحة كوفيد-19 المستجد خلال العامين السابقين، والتي القت بظلالها على كافة القطاعات، وبالأخص الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد.

والشكل التالي يوضح أهم مؤشرات قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد، وعلى رأسها نسبة مشتركي الهاتف النقال، ونسبة انتشار الإنترنت على مستوى المملكة.

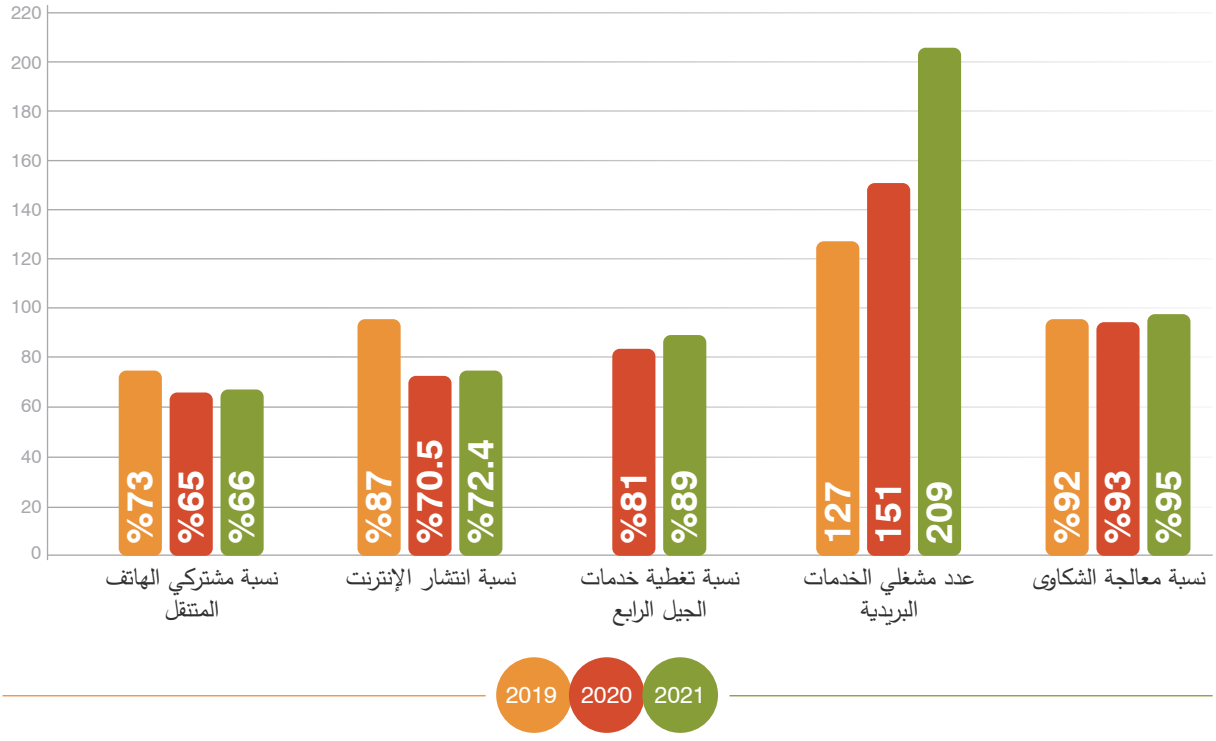

الشكل رقم (31) مؤشرات قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد للفترة (2019-2021)

المصدر: هيئة تنظيم قطاع الإتصالات

والشكل التالي يوضح نسبة انتشار الإنترنت حسب المحافظة خلال الفترة (2019-2021).

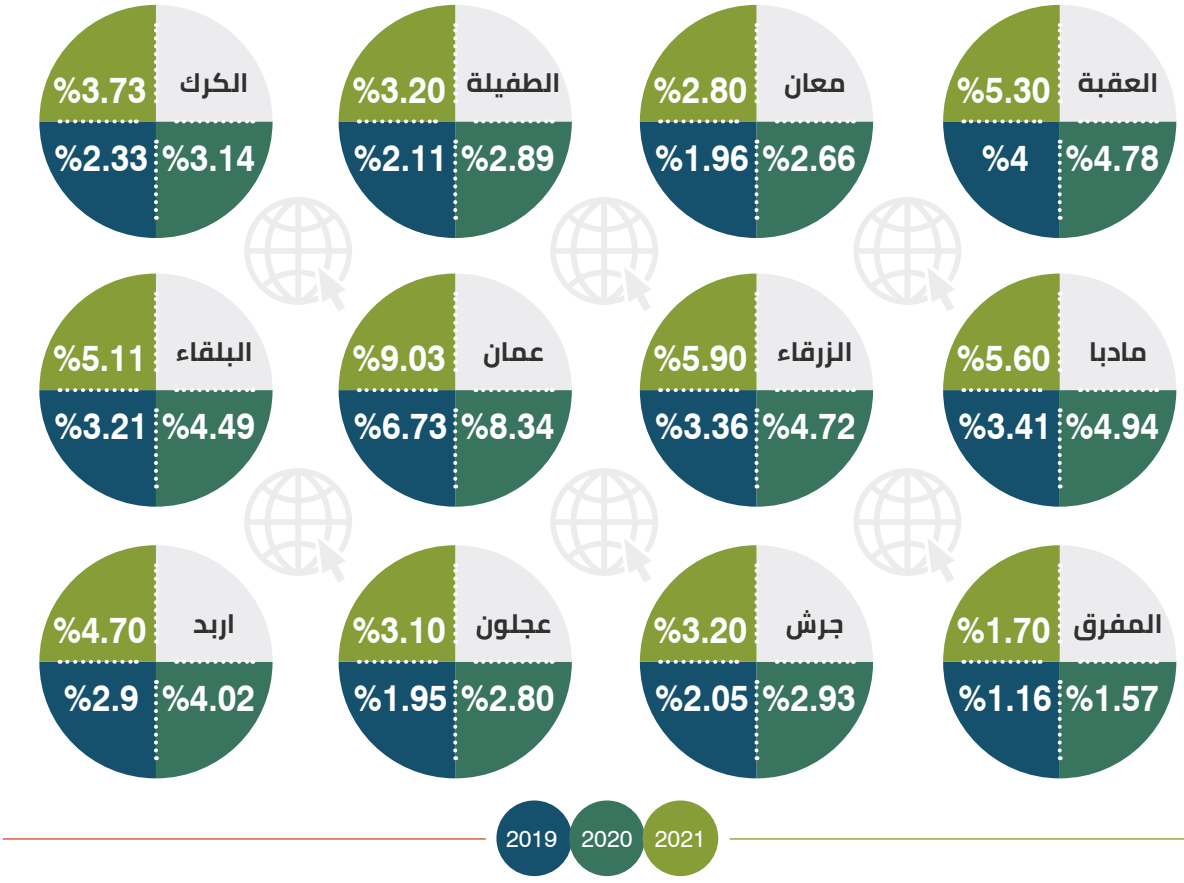

الشكل رقم (32) نسبة انتشار الإنترنت حسب المحافظة للفترة (2019-2021)

المصدر: هيئة تنظيم قطاع الإتصالات

وفيما يخص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والإتصالات فقد قامت وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة باستحداث استراتيجية أردن رقمي 2025 وتمثل هذه الاستراتيجية خطة الحكومة الأردنية لزيادة استخدام الخدمات الإلكترونية وأتمتة الإجراءات الحكومية في عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية.

كما قامت بتحقيق عدد من الإنجازات ضمن برنامج شبكة الألياف الضوئية الوطني، وكما يلي:

- **الجنوب:** تم الانتهاء من ربط (1039) موقع لمؤسسات حكومية وصحية وتعليمية في محافظات الجنوب (الكرك، الطفيلة، معان، الأغوار الجنوبية، العقبة) على شبكة الألياف الضوئية التابعة لوزارة الإقتصاد الرقمي والريادة، وبأطوال كوابل (2138) كم هوائي وأرضي.
- **الشمال:** تم الانتهاء من ربط (1032) موقع لمؤسسات حكومية وصحية وتعليمية في محافظات الشمال (جرش، عجلون، إربد، الأغوار الشمالية، المفرق، الرمثا) على شبكة الألياف الضوئية التابعة لوزارة الإقتصاد الرقمي والريادة.

- **الوسط:** تم الانتهاء من ربط (357) موقع لمؤسسات حكومية وصحية وتعليمية في محافظة العاصمة على شبكة الألياف الضوئية التابعة لوزارة الإقتصاد الرقمي والريادة، وبأطوال كوابل (472) كم.

ويجري العمل حالياً على تنفيذ مشاريع الأعمال المدنية والكوابل لمحافظات إقليم الوسط وبتمويل من الصندوق السعودي للتنمية (منحة خليجية) وعلى النحو التالي:

- تركيب وتشغيل مواقع تجميعية عدد (10).
- توريد وتركيب وتشغيل مواقع تجميعية عدد (44) في محافظات الزرقاء والبلقاء ومأدبا وتركيب أجهزة طرفية لـ (720) موقع حكومي.
- مشروع تنفيذ الأعمال المدنية والكوابل في البلقاء وغرب عمان لربط (207) موقع لمؤسسات حكومية وصحية وتعليمية، ومن المتوقع الانتهاء من أعمال المشروع خلال الربع الثالث لعام 2022.
- مشروع تنفيذ الأعمال المدنية والكوابل في الزرقاء وشرق عمان لربط (249) موقع لمؤسسات حكومية وصحية وتعليمية، ومن المتوقع الانتهاء من أعمال المشروع خلال الربع الثالث لعام 2022.
- مشروع تنفيذ الأعمال المدنية والكوابل في محافظة مادبا وجنوب عمان لربط (190) موقع لمؤسسات حكومية وصحية وتعليمية، ومن المتوقع الانتهاء من أعمال المشروع خلال الربع الثالث لعام 2022.

أما فيما يتعلق بمشاركة النساء في قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات تشير دراسة لوزارة الإقتصاد الرقمي والريادة حول المواءمة بين العرض والطلب لتخصصات خريجي الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات بأن عدد الخريجين لعام 2018 قد بلغ (4138) خريج، منهم (51%) من النساء، كما تشير الدراسة إلى أن إجمالي الملتحقين بسوق العمل لعام 2018 قد بلغ (1512) أي ما نسبته (40%) من إجمالي الخريجين، حيث تشكل النساء ما نسبته (36%) من إجمالي الملتحقين بسوق العمل، وكذلك يعمل عدد أكبر من النساء في قطاعات التمويل والتأمين والخدمات العلمية والتقنية.

كما قامت وزارة الإدارة المحلية بتبني خطة التحول الإلكتروني وذلك من خلال مرحلتين المرحلة الأولى منذ عام 2016 ولغاية 2018 والمرحلة الثانية منذ عام 2018 ولغاية 2020 في كافة البلديات، تضمنت هذه التحولات الإلكترونية سلسلة من البرامج والمشاريع والمبادرات نذكر منها ما يلي:

- تطوير منصة إلكترونية بالتعاون مع وزارة المالية لرفع مستوى عملية الاستعلام والدفع الالكتروني ضمن مشروع تطوير الأبنية والأراضي حيث أطلقت وزارة الإدارة المحلية (9) خدمات إلكترونية.
- تصميم نظام محوسب لإصدار رخص الأبنية والإنشاءات في (8) بلديات لرصد تغذية راجعة عن نجاحه ومدى فعاليته ومن ثم تعميمه على بقية البلديات.
- تصميم نظام رخص المهن المحوسب وتطبيقه فيما يزيد عن (250) موقع في البلديات ومناطقها المختلفة ومن ثم ربطه إلكترونياً مع وزارة العمل.

وقد بلغ حجم الإنفاق الحكومي لقطاع البنية التحتية/ الإتصالات (42,485,000) دينار لعام (2021)، ويبين الشكل التالي حجم الإنفاق الحكومي على قطاع الإتصالات خلال الفترة (2016-2021).

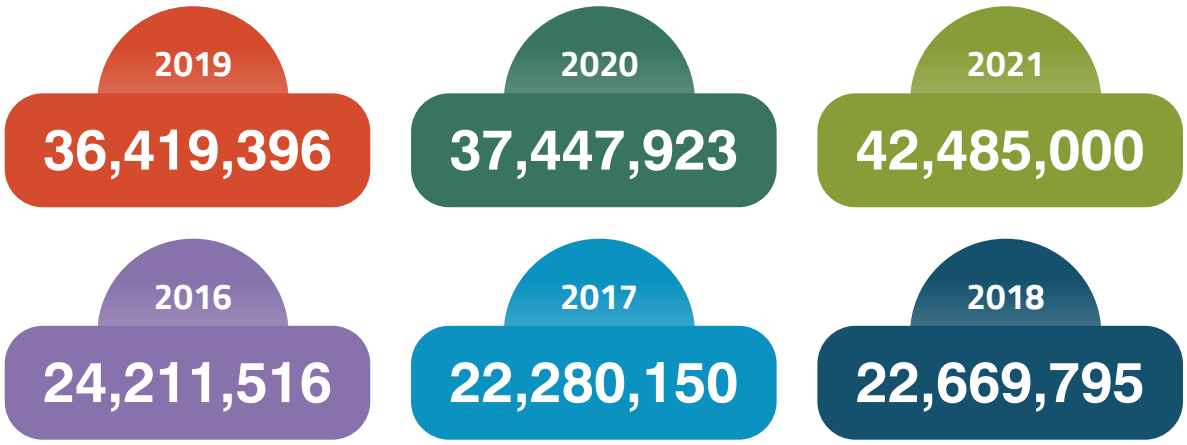

الشكل رقم (33) حجم الانفاق الحكومي لقطاع البنية التحتية/ الإتصالات للفترة (2016-2021)

المصدر: الموازنة العامة

مؤشر رقم (12) الوصول الى تكنولوجيا المعلومات والإتصالات (ICT)

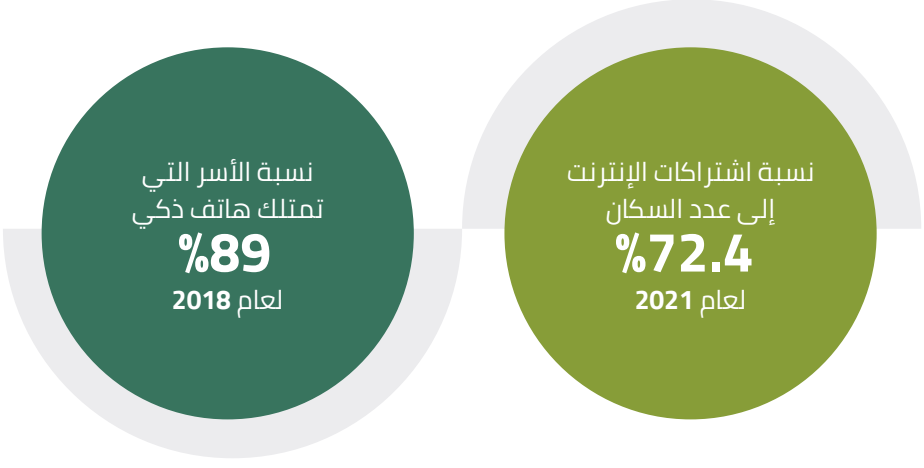

المصدر: هيئة تنظيم قطاع الإتصالات

المصدر: وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة

2.1. الازدهار الحضري المستدام والشامل وتوفير الفرص للجميع

1.2.1 الإقتصاد الحضري الشامل

ويضم اربعة عناصر رئيسة:

لطالما أكد صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم أن الأردن يمتلك موارد بشرية وطاقات شبابية هائلة ودعى جلالته من خلال الأوراق النقاشية وفي العديد من المناسبات إلى الاستثمار في الشباب والموارد البشرية، كما اهتم سمو ولي العهد الأمير الحسين بن عبدالله المعظم بالشباب وتواصل سموه مع العديد من أصحاب المبادرات والمشاريع الريادية منهم، وشجع سموه الشباب على الابتكار والإبداع واستثمار الفرص وبناء المشاريع الإنتاجية.

1.1.2.1 تعزيز العمالة المنتجة للجميع شاملة الشباب

يشكل الشباب (الفئة العمرية 15–24 سنة) ما نسبته (20%) من إجمالي عدد السكان وهذا يدل أن المجتمع الأردني مجتمع شاب وفتي، لذا تضمَّنت البرامج والمُبادرات الحكومية وبتوجيهات من جلالة الملك عبد الله الثاني حفظة الله ورعاه وسمو ولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله الثاني المعظم دعم الشباب من خلال التركيز على احتياجاتهم إيماناً بقدراتهم الكامنة وحقهم في المُشاركة في الحياة العامة ودورهم في بناء مُجتمع الغد، وذلك من خلال برامج تدريبية وتعليمية وتأهيلية للشباب، لذا عملت الحُكومة على توسيع نطاق مُبادرات وبرامج التوظيف والتدريب الرامية إلى إعادة تأهيل العاطلين عن العمل.

وتشير الإحصائيات والبيانات لدى صندوق التنمية والتشغيل بأن إجمالي المبالغ التي تم إنفاقها للمشاريع الممولة لكلا الجنسين في مناطق البادية الأردنية منذ عام 2016 ولنهاية العام 2021 بلغ (7,897,522) دينار، كما بلغ عدد فرص التشغيل الكلي (2077) فرصة. حيث بلغت نسبة الذكور المستفيدين من المبالغ الممنوحة للمشاريع الممولة في جميع مناطق البادية الأردنية (52%)، في حين بلغت نسبة الإناث المستفيدات (48%)، والجدول التالي يوضح توزيع للقروض الممولة من قبل الصندوق للفترة (2016–2021) موزعة حسب الفئة العمرية للشباب المقترضين وعلى النحو التالي:

الجدول رقم (10) أعداد المستفيدين من صندوق التنمية والتشغيل موزعة حسب الفئة العمرية للفترة (2016–2021)

التوزيع	الذكور			الإناث			المجموع		
الفئة العمرية	العدد	المصروف	فرص التشغيل	العدد	المصروف	فرص التشغيل	العدد	المصروف	فرص التشغيل
أقل من 20	107	1.6مليون	396	2	14 الف	2	109	1.6مليون	398
21 – 30	2901	23.6 مليون	5073	1247	9.3 مليون	1952	4148	32.9 مليون	7025
المجموع	**3008**	**25.2 مليون**	**5469**	**1249**	**9.314مليون**	**1954**	**4257**	**34.5مليون**	**7423**

المصدر: صندوق التنمية والتشغيل

وقد قامت الحكومة الأردنية من خلال سلطة إقليم البترا بتنفيذ عدة برامج للتشغيل ومكافحة البطالة على النحو التالي:

الجدول رقم (11) مؤشرات برامج التشغيل ومكافحة البطالة للفترة (2018-2021)

القطاع	2014-2017	2018-2021	الاثر المالي خلال هذه المرحلة	مؤشر النمو
برامج تدريب المهندسين حديثي التخرج	1 عدد المستفيدين 12	1 عدد المستفيدين 12	20000	00
برنامج دمج الفتيات في قطاع السياحة	---------	عدد المستفيدين 83	53900	برنامج جديد
برامج التدريب للفتيات في تأهيل الاعاقة والعمل الاجتماعي	1 عدد المستفيدين 25	22 دورة تدريبية عدد المستفيدين 350 فتاة	---------	---
برامج التدريب والتأهيل الاخرى	3	9 برامج تدريبة عدد المستفيدين 290	40000	125%

المصدر: صندوق التنمية والتشغيل

أما نقابة المهندسين الأردنيين فقد سعت إلى توفير التدريب المناسب لمنتسبيها، إضافة إلى توفير فرص عمل لهم داخل وخارج الأردن، والشكل التالي يبين أعداد المهندسين الذين حصلوا على تدريب، وأعداد المهندسين الذين حصلوا على عمل خلال الفترة (2016-2021).

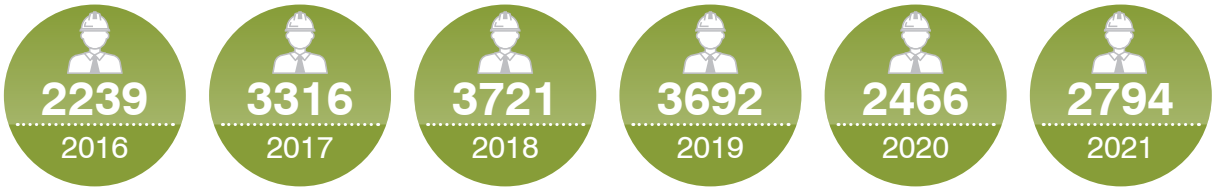

الشكل رقم (34) أعداد المهندسين الذين حصلوا على تدريب للفترة (2016-2021)

المصدر: نقابة المهندسين الاردنيين

الشكل رقم (35) أعداد المهندسين الذين حصلوا على عمل داخل الاردن للفترة (2016-2021)

المصدر: نقابة المهندسين الاردنيين

وقد أولت الحكومة الأردنية موضوع البطالة اهتماماً كبيراً ووضعت هذا التحدي ضمن أولويات مشاريعها الحالية والمستقبلية بهدف الازدهار الإقتصادي في تلك المناطق، من خلال قيام العديد من الوزارات والدوائر بتنفيذ برامج للتشغيل والتدريب وعلى النحو التالي:

قامت مؤسسة الإقراض الزراعي بالعمل على بناء القدرات والتدريب من خلال:

- توفير (4800) فرصة عمل مؤقتة من خلال مشروع التشجير الوطني.

- العمل على بناء القدرات في مجال مهارات التكنولوجيا الزراعية الحديثة حيث تم توفير (3700) فرصة تدريب في المهن الزراعية للعام 2021 من خلال الشركة الوطنية للتدريب ومؤسسة التدريب المهني منهم (500) مهندس زراعي حديث التخرج و(100) طبيب بيطري حديث التخرج، كما تم تدريب (1400) من الشباب والشابات من خلال الجمعيات على المهن الزراعية والصناعات الغذائية.

أما وزارة الأشغال العامة والإسكان فقد قامت بإنشاء برامج تعنى بتشغيل العمالة المحلية في المشاريع التي تعود للوزارة بهدف تدريبهم وإكسابهم الخبرات التي تؤهلهم لدخول سوق العمل مما ينعكس إيجاباً على تخفيض نسب البطالة والفقر. كما قامت المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بإعادة تفعيل برنامج تدريب المهندسين الشباب للغاية ذاتها بالاضافة الى تشغيل العمالة المحلية ضمن المشاريع التي تعود للمؤسسة.

الشكل رقم (36) الزامية تشغيل العمالة المحلية ضمن مشاريع المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري للفترة (2016-2021)

المصدر: المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري

أما سلطة إقليم البترا التنموي السياحي فقد قامت وبهدف تمكين قطاعات الشباب وتطوير قدراتهم بتوفير برامج تدريبية جديدة، كبرنامج دمج الفتيات في القطاع السياحي، كما قامت بتطوير برامج عمل مركز تنمية أم صيحون والتي تعد احد التجمعات السكانية الستة لإقليم البتراء البالغ عدد سكانها (3000) نسمة، وتم إطلاق (6) مشاريع نوعية في مجال التمكين للمرأة والتشغيل والتعليم للأطفال في المراحل الأساسية استفاد منها نحو (240) أسرة.

كما تنتشر المعاهد التدريبية التابعة لمؤسسة التدريب المهني في كافة أنحاء المملكة وقد بلغ عددها (36) معهداً تدريبياً يتوفر فيها:

- (348) مشغلاً و(120) برنامجاً معتمداً، بطاقة استيعابية بلغت (10) آلاف متدرباً للدفعة الواحدة بتخصصات متنوعة مثل مهنة النجارة والحدادة وأعمال الطباعة والسكرتاريا والتجميل.
- بلغ عدد خريجي المؤسسة منذ عام 1976 أكثر من (420) ألف خريج وبمشاركة (32%) من الإناث، ونسبة تشغيل تتجاوز (60%).

تسعى مؤسسة التدريب المهني إلى تطوير مهارات الشباب باستمرار، وتعزيز أهمية التوجه نحو برامج التشغيل الذاتي بالشراكة مع العديد من المؤسسات المحلية والدولية، كما تقوم وحدة تشغيل الخريجين بتشبيك الخريجين مع الفرص المتاحة، والشكل التالي يوضح أعداد الملتحقين في البرامج التدريبية من فئة الشباب الذكور والإناث في معاهد المؤسسة لعام 2021.

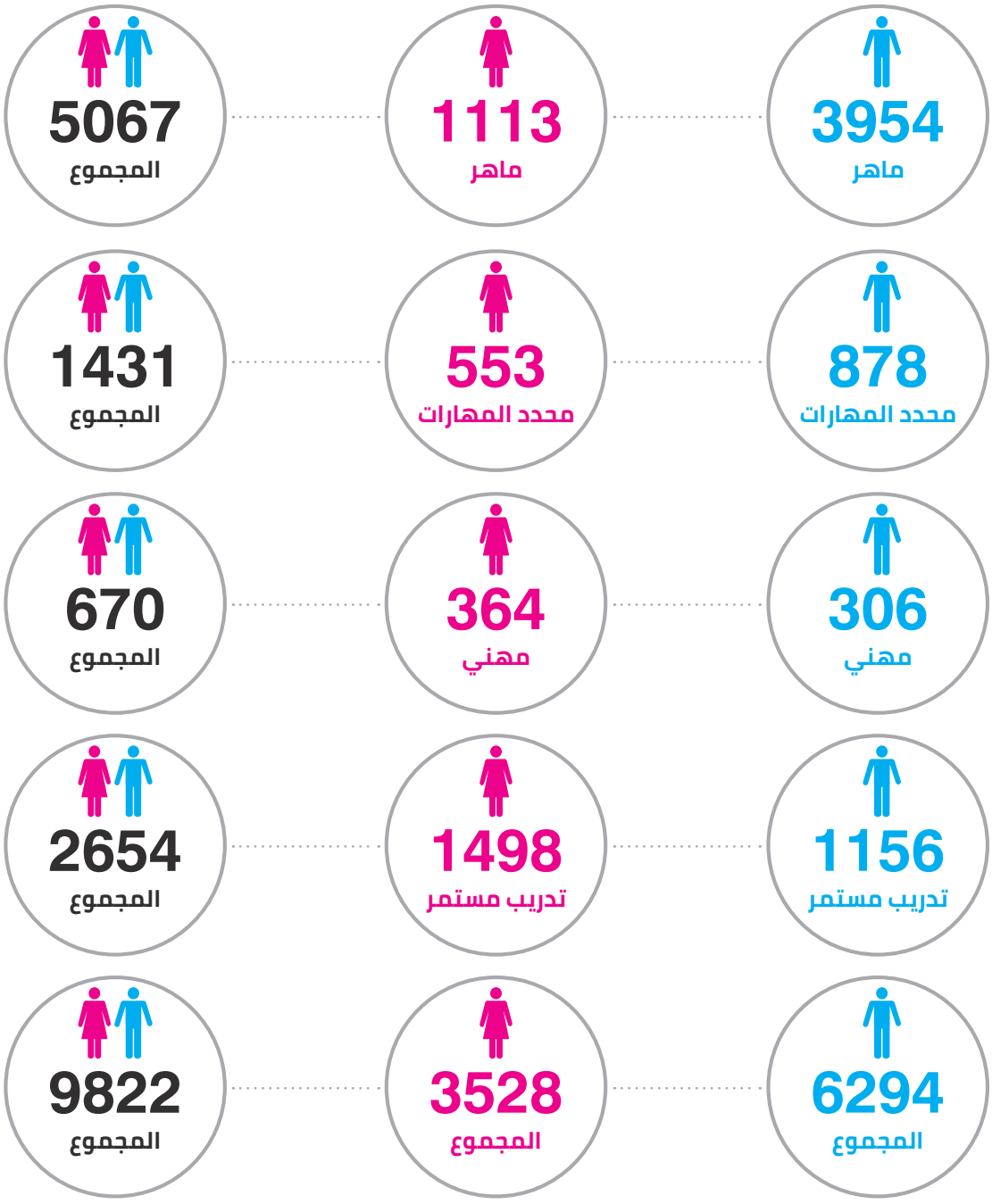

الشكل رقم (37) أعداد الملتحقين في البرامج التدريبية من فئة الشباب الذكور والإناث في معاهد مؤسسة التدريب المهني للعام 2021

المصدر: مؤسسة التدريب المهني

كما أطلقت وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة برنامج "حافز" والذي يهدف إلى دعم التشغيل في القطاع الرقمي والريادي وإلى خلق فرص عمل من خلال دعم خطط النمو والتوظيف للشركات الرقمية، الشركات الريادية والناشئة، المنظمات غير الربحية والهيئات الحكومية المختلفة من خلال تغطية جزء من الرواتب الشهرية للموظفين الجدد، كما يهدف البرنامج إلى:

- دعم التدريب أثناء العمل للخريجين الجدد.
- التحفيز على التوظيف خارج محافظة العاصمة.
- زيادة مشاركة الإناث في سوق العمل.
- المساعدة في التحول الرقمي من خلال توظيف الأفراد للمساعدة في عملية تشجيع وإدراج المواطنين في منصات التحول الرقمي للخدمات الحكومية.
- ويغطي البرنامج ما يصل إلى (50%) من الراتب الشهري للموظف الجديد بحد أقصى (200) دينار شهرياً لموظفي القطاع الخاص و(400) دينار شهرياً لموظفي القطاع العام من خلال الشركات المتعاقد معها.

كما أطلقت الوزارة مشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف في الأردن لعام 2020، بهدف تحسين فرص الدخل المتأتي من القطاع الرقمي الأردني وتوسيع الخدمات الرقمية الحكومية، والذي سيعمل على تنشيط جانبي العرض والطلب في القطاع الرقمي من خلال مكونين أساسيين للمشروع كما يلي:

المكون الأول: دعم توفير المهارات الرقمية في الأردن.

المكون الثاني: تعزيز نمو الإقتصاد الرقمي في الأردن.

ويهدف المشروع إلى خلق (30000) فرصة عمل جديدة للشباب في السنوات الخمس القادمة، بحيث تشكل فرص عمل النساء (30%)، واللاجئين السوريين الناشطين في مجالات العمل الرقمي الحر (15%) من مجموع فرص العمل، كما ويهدف إلى رقمنه أكثر من (80%) من معاملات الدفع الحكومية.

- كما قام البنك المركزي عام 2019 بإطلاق البرنامج الوطني للتشغيل الذاتي "انهض" بقيمة (100) مليون دينار، وذلك انسجاماً مع الرؤية الملكية السامية في محاربة البطالة بين الشباب من خلال تعزيز نهج التشغيل الذاتي عوضاً عن التوظيف وتمكينهم من إقامة مشاريع تنموية تحقق لهم مصدر دخل وتوفر فرص عمل، حيث انه ولغاية تاريخه تم منح ما يقارب (7) مليون دينار لـ (221) مشروع توزعت على محافظات المملكة، ووفرت (694) فرصة عمل.
- وفي إطار النهج التشاركي بين مؤسسات الدولة عملت وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة العمل مع المؤسسات الشريكة في إعداد برنامج التشغيل الوطني والذي يعد إحدى أولويات عمل الحكومة (2021-2023) والمتضمن تحفيز القطاع الخاص على توفير فرص عمل لتشغيل الأردنيين والأردنيات، من خلال تخصيص مبلغ (80) مليون دينار لدعم البرنامج، ويهدف للوصول إلى تشغيل (60) ألف متعطل ومتعطلة عن العمل من الفئة العمرية (18-40) سنة، ذكورا وإناثاً.

حيث يقوم البرنامج على تلبية احتياجات سوق العمل، من خلال بناء شراكات وطيدة ومستدامة مع مختلف الجهات المعنية في قطاع التشغيل من القطاع الخاص ضمن ثلاثة محاور رئيسية هي:

- دعم أجور العاملين.
- تنمية المهارات المهنية والتقنية وتأهيل الشباب من خلال التدريب في مواقع العمل للموائمة مع احتياجات سوق العمل.
- دعم بدل اشتراكات الضمان الاجتماعي وبدل تنقلات.

أما وزارة الشباب فقد قامت بتقديم مجموعة من الدورات وورش العمل في المراكز الشبابية تتعلق بالريادة وإدارة المشاريع بهدف رفع مهارات وقدرات الشباب وتوجيههم نحو العمل الريادي.

كما تم تخصيص محور خاص ضمن الاستراتيجية الوطنية للشباب بعنوان (الشباب والريادة والتمكين الإقتصادي)، ومن هذه البرامج ضمن هذا المحور (برامج التشغيل من اجل التوظيف، برامج الأيام التشغيلية لمديريات الشباب، وبرامج تأهيل الشباب لسوق العمل).

أما القطاع السياحي فيلعب دوراً رئيسياً وهاماً في تعزيز العمالة المنتجة وتوفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وقد أشارت بيانات وزارة السياحة والآثار لعام 2019 إلى أن نسبة مساهمة الدخل السياحي إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (13.2%).

ومما هو جدير بالذكر، أن عدد المؤمن عليهم في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي شهد تزايداً ملحوظاً خلال الفترة (2016-2019)، والشكل التالي يبين أعداد المؤمن عليهم خلال الفترة (2016-2020).

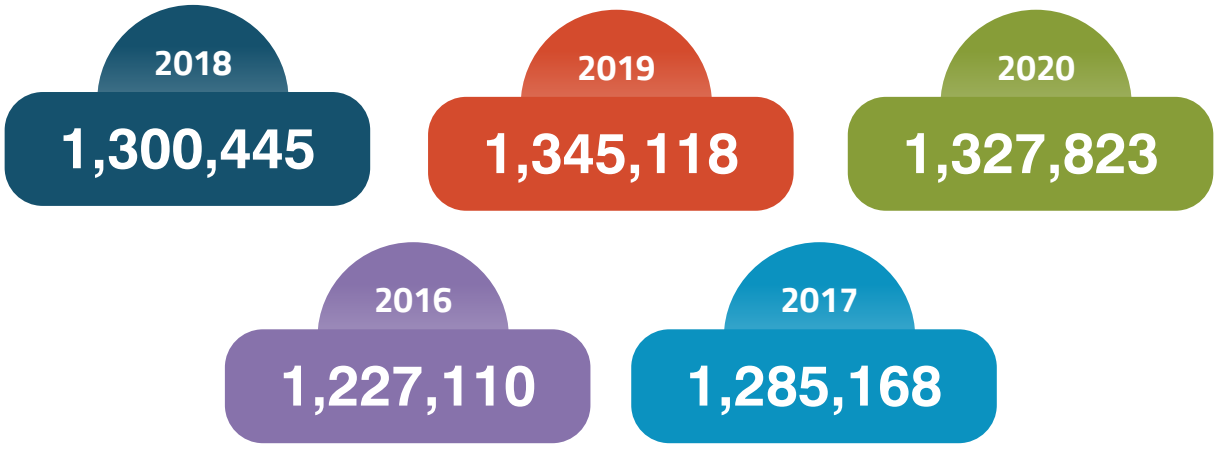

الشكل رقم (38) أعداد المؤمن عليهم للفترة (2016-2020)

المصدر: مؤسسة الضمان الاجتماعي

مؤشر رقم (13) تعزيز العمالة المنتجة للجميع شاملة الشباب

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

2.1.2.1 دعم الإقتصاد غير الرسمي

الإقتصاد غير الرسمي أو اقتصاد الظل هو الإقتصاد المنتج والمسموح ولكن غير المسجل، علماً أنه في حال تسجيله سيساهم في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (39) نسبة مساهمة الإقتصاد غير الرسمي في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2015

المصدر: مركز الدراسات الاستراتيجية/ الجامعة الاردنية

تحت عنوان نحو "إطارٍ وطني للانتقال إلى الإقتصاد المنظم في الأردن " وبهدف تنظيم الإقتصاد غير المنظم واسع النطاق في الأردن صادقت كلاً من وزارةُ العمل، والاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن، وغرفة صناعة الأردن، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وبدعم وتنسيق من منظمة العمل الدولية في عام 2015، على الإطار الوطني للانتقال إلى الإقتصاد المنظم.

الإقتصاد غير الرسمي في أرقام:

• تشير التقديرات إلى أن حوالي نصف إجمالي العمال في الأردن يعملون في القطاع غير المنظم، وقد تفاقمت تحديات سوق اليد العاملة في هذا القطاع جراء تدفق اللاجئين السوريين. حيث يستضيف الأردن بالفعل عدداً كبيراً من العمال المهاجرين القادمين من مصر وكثيرٍ من بلدان جنوب شرق آسيا.

• بلغ حجم الإقتصاد غير الرسمي إلى الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الماضية ما يعادل (15%) بالمقارنة مع الدول العربية، تعتبر نسبة القطاع غير الرسمي في الأردن هي الأقل عربياً.

• إرتفاع نسبة العمالة غير الرسمية في الأردن، حيث تشير قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية إلى ارتفاع العدد الإجمالي للموظفين والعاملين لحسابهم الخاص في الأردن من (1,660,255) لعام 2010 إلى (2,249,743) فرد لعام 2019 بنسبة نمو بلغت (50%) تقريباً.

• بلغ عدد المؤمن عليهم في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي نحو (1,345,118) مستفيد للعام 2019 ويمكن الإشارة إلى أن العمالة غير الرسمية (العمالة غير المسجلة في الضمان الاجتماعي والعاملين لحسابهم الخاص سواء كان لديهم رخصة لأعمالهم أم لا) تقدر بنحو (932,743) فرد، أي حوالي (41%) من إجمالي حجم القوى العاملة في الأردن. المعونة الوطنية الصادرة عن منتدى الاستراتيجيات الأردني إلى أن (31.8%) من عمالة القطاع غير الرسمي تنتمي إلى الفئة العمرية

(31–40)، بينما تمثل الفئة العمرية (41–50) ما نسبته (32.4%)، وهذا يعني تركز معظم العاملين في القطاع غير الرسمي الأردني في الفئة العمرية المنتجة ما بين (31–50)، ومن جهة أخرى فإن أقل فئة عمرية في القطاع غير الرسمي كانت من كبار السن (61 فأكثر) وبنسبة بلغت (6%).

- بينت نتائج المسوحات أن (75.8%) من عمالة القطاع غير الرسمي يحصلون على دخلهم بشكل يومي، ومعظم العاملين في القطاع غير الرسمي يعملون في قطاع الخدمات وبنسبة بلغت (68.9%)، حيث يتركز (23.5%) أي حوالي ربع العاملين في القطاع غير الرسمي في ممارسة نشاطات البناء والإنشاءات، وحوالي (19.8%) في المحال التجارية، و(15.1%) منهم في قطاع النقل.

وعلى الرغم من ذلك إلا أن هنالك العديد من التحديات التي تواجه العاملين في هذا القطاع أبرزها:

- عدم القدرة على توسيع الأعمال.
- عدم القدرة على التسجيل في المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي والحصول على تأمين صحي وذلك لتدني الدخل.
- جائحة كوفيد–19 المستجد التي أدت إلى توقف أعمال العاملين في هذا القطاع جزئياً أثناء الحظر الشامل والحظر الجزئي والبعض تأثرت أعمالهم بشكل كامل.

مؤشر رقم (14) دعم الإقتصاد غير الرسمي

المصدر: منتدى الاستراتيجيات

3.1.2.1 دعم المشاريع الصغيرة والمُتوسطة

تعتبر المشاريع الصغيرة من أهم العناصر الرئيسية في تحقيق التنمية الإقتصادية وتستحوذ على النسبة الأعلى من بين جميع أنواع المشاريع الإقتصادية على اختلاف أحجامها وتشكل ما نسبته (95%) من إجمالي المشاريع ويأتي الاهتمام الكبير بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة كونها تشكل العمود الفقري للإقتصاد الأردني وتلعب دوراً هاماً في تحفيز النمو الإقتصادي وخلق فرص العمل والتشغيل حيث تشغل المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة ما يقارب (60%) من العاملين في المنشآت الإقتصادية، إضافة إلى تقديمها نصف فرص العمل المستحدثة في الإقتصاد الأردني [1].

وقد تبنت الحكومة عدداً من المُبادرات التي تهدُف إلى دعم المؤسسات المُتوسطة والصغيرة ودعم ريادة الأعمال للمُساهمة في تعزيز الفرص الإقتصادية والتنمية المحلية بالإضافة إلى دعم حاضنات ومُسرعات الأعمال بغرض الإرتقاء بأعمالها.

(1) المجلس الإقتصادي والاجتماعي ورقة سياسات تحت عنوان "تعزيز الأداء الإقتصادي والاجتماعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو نموذج اقتصادي جديد.

حيث تتمركز أبرز أنشطة المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

الشكل رقم (40) أنشطة المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة

المصدر: المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع

تتمركز العمالة في المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة في أبرز الانشطة التالية:

الشكل رقم (41) العمالة في المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة

المصدر: المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع

- تتراوح نسبة التسهيلات الممنوحة إلى إجمالي التسهيلات من الجهات الرسمية المقرضة للشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة بين (9%) إلى (11%) خلال السنوات العشر السابقة لإعداد التقرير.

وقد تنوعت المبادرات والجهود الحكومية في هذا السياق وفيما يلي سرد للبعض منها:

- **البنك المركزي الأردني:**

منذ العام 2011 قام البنك باستحداث عدة برامج تهدف إلى توفير التمويل للقطاعات الإقتصادية المستهدفة والمؤسسات خاصة متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وذلك لزيادة تنافسيتها وتمكينها من توسيع أعمالها لما لها من دور حيوي في دعم النمو الإقتصادي وتخفيف البطالة ومحاربة الفقر وذلك بهدف تمكينها من الحصول على التمويل اللازم لممارسة أعمالها وفق آجال متوسطة أو طويلة وبأسعار منافسة وكما يلي:

- برنامج لتمويل ودعم القطاعات الإقتصادية بسقف دوار بقيمة (1.3) مليار دينار لتمويل القطاعات الإقتصادية المختلفة وخاصة المشاريع المتوسطة والصغيرة، بكلف وآجال ملائمة، وذلك لدعمها ورفع تنافسيتها وقدرتها على الإنتاج مما يعزز

من دورها في تحفيز النمو الإقتصادي والتوظيف. حيث تم منح (1722) مشروع بقيمة إجمالية بلغت (1,110,4) مليون دينار ووفرت ما يقارب (14203) فرصة عمل.

- برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19 المستجد والذي يهدف إلى تمكين المهنيين والحرفيين والمؤسسات الفردية والشركات الصغيرة والمتوسطة من التعامل مع الآثار السلبية لجائحة كوفيد- 19 المستجد على أعمالهم والحفاظ على الأيدي العاملة. فقد قام البنك المركزي الأردني عام 2020 بتوفير برنامج تمويلي بقيمة (500) مليون دينار ورفع قيمته ليصل إلى (700) مليون دينار عام 2021، حيث تم منح (5849) مشروع بقيمة (517.4) مليون دينار وبما يخدم (936) ألف عامل على رأس عملهم.

كما قام البنك المركزي الأردني وبالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسات تمويل دولية وإقليمية بحشد تمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة يصل إلى ما يقارب (425) مليون دولار أمريكي وصل منها ما يقارب (250) مليون دولار، أُقرضت بما يزيد عن (17) ألف مشروع بنسبة بلغت (64%) منها خارج العاصمة وساهمت بخلق حوالي (7) آلاف فرصة عمل جديدة.

- **صندوق التنمية والتشغيل:**

إن جوهر عمل صندوق التنمية والتشغيل كمؤسسة حكومية يتمحور حول تنمية وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومتناهية الصغر والجدول التالي يوضح بيانات وإحصائيات المشاريع الممولة (عدا قروض طلاب الجامعات) خلال الفترة (2016-2021):

الجدول رقم (12) برامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للفترة (2016-2021)

نوع المشروع	العدد	قيمة المصروف	فرص العمل
مشاريع متناهية الصغر	185	280 الف	92
مشاريع صغيرة	11563	76 مليون	21322
مشاريع متوسطة	2348	47.5 مليون	9222
المجموع	**14096**	**124 مليون**	**30636**

المصدر : صندوق التنمية والتشغيل

كما تشجع وزارة الزراعة المشاريع الصغيرة في الريف والبادية المولّدة للدخل وفرص العمل من خلال القروض المدعومة من خلال مؤسسة الإقراض الزراعي والتي تشمل مشاريع استثمارية تنموية وتهدف إلى المساهمة في عملية التنمية الزراعية وزيادة الناتج القومي المحلي، سواء من حيث زيادة الرقعة الزراعية، تطوير المنتجات كماً ونوعاً، إدخال التكنولوجيا الحديثة، زيادة القدرة على تسويق المنتجات ورفع القيمة المضافة لها وتوفير التمويل اللازم لشراء المدخلات.

- **المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الإقتصادية.**

تقدم المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الإقتصادية العديد من برامج الدعم (فني ومالي) للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بما يزيد عن (400) مستفيد خلال السنوات القليلة الماضية في مختلف القطاعات وفي مختلف المحافظات، وكذلك تعمل بشكل مستمر على تطوير أدوات الدعم للمؤسسة بما يلبي احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك التعافي الإقتصادي من جراء جائحة كوفيد-19 المستجد.

وتم توقيع مذكرات تفاهم مع الشركاء في القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في إطار التعاون من أجل تطوير أدوات الدعم وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلى سبيل المثال وليس الحصر توقيع مذكرات تفاهم مثل المذكرات التي أبرمت مع نقابة المهندسين الزراعين، غرفة صناعة الأردن.

وقد أقرت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الإقتصادية خطة العمل الاستراتيجية حتى عام 2025 والتي تتضمن ستة محاور رئيسية لدعم المنشآت الناشئة والصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز هذه المحاور ذات العلاقة بالريادة والابتكار:

- المنشآت الذكية
- المنشآت الخضراء
- التحول الرقمي

- **الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية.**

يقوم الصندوق بتقديم مساعدات المجتمع المحلي في البادية للقيام بمشاريع إنتاجية مدرة للدخل وتوفير فرص عمل تتناسب مع طبيعتهم الديموغرافية، والجدول التالي يوضح إنجازات برنامج المنح الصغيرة:

الجدول رقم (13) قائمة المنح بشكل تراكمي حتى شهر آب/ 2019

الرقم	المنطقة	محافظ اقراضية	مشاريع انتاجية	عدد فرص العمل	عدد المشاريع	عدد المستفيدين الغير مباشرين
1	البادية الشمالية	69	38	998	107	5988
2	البادية الوسطى	33	47	468	79	2808
3	البادية الجنوبية	50	68	676	117	4056
	المجموع	**152**	**153**	**2142**	**303**	**12852**
قيمة الدعم الكلي للمشاريع: مليونان وستمائة واثنان واربعون ألف دينار أردني						

المصدر: الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية

مؤشر رقم (15) دعم المشاريع الصغيرة والمُتوسطة

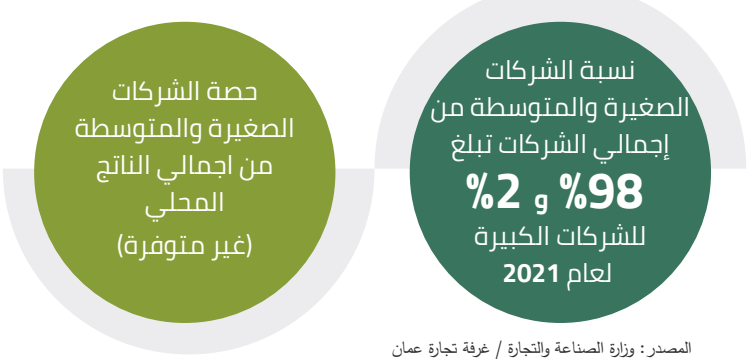

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة / غرفة تجارة عمان

4.1.2.1 تعزيز بيئة تمكينية وعادلة ومسؤولة للأعمال والابتكار

أولاً: وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة

ستقوم الوزارة ضمن خططها للأعوام (2022–2023) ، ومن خلال مشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف الممول من البنك الدولي بدعم ما لا يقل على (100) شركة ريادية رقمية لمساعدتها على التوسع في أسواق إقليمية وعالمية جديدة من خلال التعاقد مع جهات وسيطة لتيسير عملية الدخول إلى هذه الأسواق والحصول على استثمارات جديدة أو عقد شراكات جديدة أو عقود عمل جديدة في هذه الأسواق.

ثانياً: وزارة التخطيط والتعاون الدولي والاتحاد الأوروبي

أطلقت وزارة التخطيط والتعاون الدولي والاتحاد الأوروبي ووزارة الإقتصاد الرقمي والريادة خلال عام 2020، برنامج "الابتكار من أجل نمو المشاريع وفرص العمل" (ابتكار الأردن)، الممول من الاتحاد الأوروبي بقيمة (20) مليون يورو.

ينفذ البرنامج بالشراكة مع القطاع الخاص في الأردن، حيث سيساعد الاتحاد الأوروبي شركات القطاع الخاص من خلال تعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية ودعم فرص الابتكار لتطوير الإقتصاد الرقمي، وسيتم تنفيذ البرنامج لغاية عام 2024، من خلال ثلاث محاور تغطيها المنحة وهي:

- خريطة الطريق لتوسيع نطاق الشركات المتنامية.
- إنشاء مركز الابتكار الأردني للثورة الصناعية الرابعة.
- مساحة الإبتكار.

ثالثاً: وزارة الشباب

قامت وزارة الشباب بتنفيذ (6) ملتقيات وطنية للرياديين الشباب خلال عامي (2020–2021) وتم دعم وتمويل عدد من المشاريع الشبابية الريادية الصغيرة:

- الملتقى الوطني الأول للرياديين الشباب بتاريخ 2020/2/8.
- الملتقى الوطني الثاني للرياديين الشباب (شبابنا عماد اقتصادنا) بتاريخ 2020/7/27 .
- الملتقى الوطني الثالث للرياديين الشباب (الصحة في ظل الأوبئة) بتاريخ 2020/11/30.
- الملتقى الوطني الرابع للرياديين الشباب (الريادة في الرياضة) بتاريخ 2021/3/16.
- الملتقى الوطني الخامس للرياديين الشباب (الريادة في السياحة) بتاريخ 2021/7/15.
- الملتقى الوطني السادس للرياديين الشباب (الريادة في التغير المناخي والإقتصاد الأخضر) بتاريخ 2021/12/19.
- إنشاء ثلاثة حاضنات للإبتكار الاجتماعي في (مركز شابات عجلون ومركز شباب العاصمة ومركز شباب الطفيلة)، لتنفيذ الملتقيات الوطنية للرياديين الشباب بشكل مستمر، وإقامة تدريبات لرفع قدرات الشباب والشابات في مجال الابتكار الاجتماعي وإدارة المشاريع ومواضيع متنوعة ذات علاقة بالريادة والابتكار والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويتضمن البرنامج ثلاثة محاور رئيسية، أولها دعم أجور العاملين، ثم تنمية المهارات المهنية والتقنية وتأهيل الشباب من خلال التدريب في مواقع العمل للموائمة مع احتياجات سوق العمل، إضافة إلى دعم بدل اشتراكات الضمان الاجتماعي وبدل تنقلات.

مؤشر رقم (16) تعزيز بيئة تمكينية وعادلة ومسؤولة للأعمال والابتكار

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة / غرفة تجارة عمان

التصنيف الثاني:

2.2.1 الازدهار الحضري المستدام

1.2.2.1 دعم وتنويع الإقتصاد الحضري وتعزيز الصناعات الثقافية والابداعية

قامت وزارة الثقافة بجمع وحصر التراث غير المادي في بعض المحافظات وبمشاركة المجتمع المحلي لجمع كل ما يتعلق بالتراث غير المادي حيث تم إدراج قاعدة بيانات وتحديد عناصر التراث غير المادي المهددة بالانقراض، كما تم إنتاج مكنز التراث الشعبي الأردني، والذي ضم ما يقارب (75000) مفردة تراثية.

كما أقامت الوزارة مهرجان التنوع الثقافي الذي يهدف إلى دعم القدرات الإنتاجية والحرف التقليدية التراثية، وكذلك النهوض بالمستوى الإقتصادي لأصحاب هذه الحرف، وتم إصدار (1334) منشور (كتب ومجلات)، بالإضافة إلى نشر (300) عنواناً ضمن مهرجان القراءة للجميع (مكتبة الأسرة) خلال الأعوام (2016–2021) بواقع (120000) نسخة لكل مهرجان من كتب الكبار والأطفال. وإنتاج (89) مسرحية للكبار وللأطفال، وذلك ضمن المهرجانات المسرحية، ودعم (216) عرض مسرحي للكبار والأطفال على لجنة تمكين المشاريع.

- وتجدر الإشارة إلى أنه تم استحداث وحدة للصناعات الثقافية على هيكل وزارة الثقافة للعام 2021 بمستوى مديرية بمسمى " وحدة الصناعات الثقافية "، وذلك نظراً لما تشكله الصناعات الثقافية من أهمية كبرى في المجتمعات وتطويرها لتُسهم في الدخل القومي.
- نظمت الوزارة احتفالية سنوية بمناسبة يوم التراث العالمي بمشاركة أصحاب الحرف التقليدية.

ووضعت خطط مستقبلية طموحة تتمثل في:

- تأسيس القرية التراثية والتي تجمع (60) جمعية وأصحاب حرف يدوية تراثية.
- إقامة متحف للحياة الشعبية في المراكز الثقافية في المحافظات الذي يعتبر معرض تراثي حي تفاعلي دائم، والشكل التالي يبين ذلك.

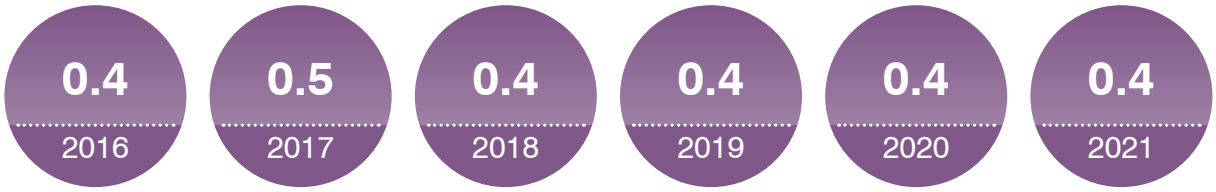

الشكل رقم (42) نسبة المشتغلين الأردنيين في انشطة الفنون والترويج والترفيه من اجمالي المشتغلين للفترة (2016-2021)

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

مؤشر رقم (17) دعم وتنويع الإقتصاد الحضري وتعزيز الصناعات الثقافية والابداعية

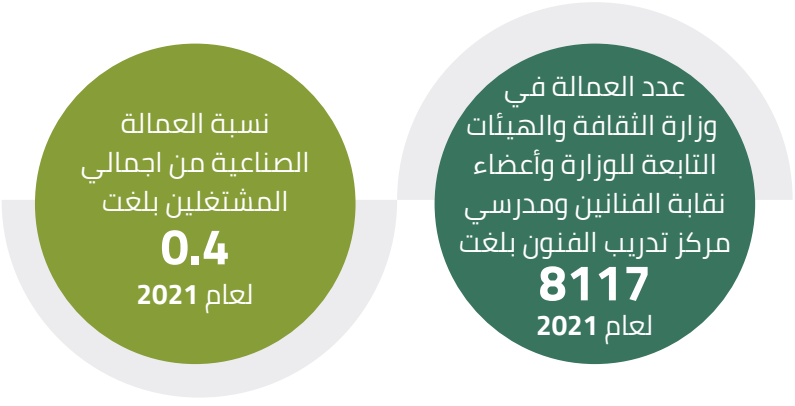

المصدر: وزارة الثقافة

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

2.2.2.1 تطوير المهارات التقنية ومهارة ريادة الأعمال من اجل الازدهـار في الإقتصاد الحضري الحديث

قدمت عدة جهات مبادرات لتطوير المهارات التقنية وريادة الأعمال من اجل المساهمة في الازدهار الحضري، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- أطلقت وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة البرنامج الوطني للتدريب على المهارات التقنية واللغة الإنجليزية والمهارات الحياتية بتاريخ 2019/2/20 ويتم تنفيذ البرنامج من خلال التعاون مع جامعة الحسين التقنية.

واستهدف البرنامج تدريب (500) خريج سنوياً على المهارات المطلوبة لسوق العمل في قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتحسين المهارات لديهم ودعمهم لزيادة فرص الحصول على فرص عمل من خلال تشبيكهم مع شركات القطاع الخاص، خلال الفترة من شباط عام 2019 ولغاية شهر أيلول من عام 2021 تم تدريب (1000) خريج.

- قامت الوزارة من خلال مشروع حاضنات الأعمال الوطني بتحويل (40) محطة معرفة إلى حاضنات أعمال في كافة محافظات المملكة، حيث يتوفر حالياً ما يقارب من (3–4) حاضنات أعمال في كل محافظة، وذلك لإتاحة الفرصة للشباب الريادي المبدع للاستفادة من خدمات الاحتضان، ودعم الريادة والرياديين في الأردن بهدف نشر ثقافة ريادة الأعمال في المجتمع المحلي وفي جميع محافظات المملكة وتوفير بيئة العمل والبنية التحتية المناسبة لرياديي الأعمال.

- عملت الوزارة وبالتعاون مع البنك الدولي ومجموعة من الشركاء في قطاع ريادة الأعمال في الأردن على إعداد "السياسة الوطنية لريادة الأعمال" والخطة الاستراتيجية المنبثقة عنها، وذلك لتحقيق هدف الوزارة في تطوير بيئة الأعمال والاستثمار في الأردن وتمكين الشركات الريادية والناشئة.

- قيام وزارة التخطيط والتعاون الدولي والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا بتوقيع اتفاقية منحة المركز الوطني للإبداع مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والتي استكملت بتاريخ 2021/12/11.

حيث تم إنشاء المركز الوطني للإبداع في عام 2019 كمركز تابع للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، بناء على توصيات الاستراتيجية الوطنية للإبداع للأعوام (2013–2017) والتي أقرها المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، وبتمويل مشترك بين الحكومة الأردنية وصندوق التحول لشراكة دوفيل، ليكون المركز المظلة الوطنية لمنظومة الإبداع في الأردن.

يقدم المركز الوطني خدماته لكافة أصحاب العلاقة في بيئة الإبداع الأردني بشكل رئيسي من خلال منصة الإبداع الأردني المفتوح والمصممة لتوجيه جميع الأنشطة الاستراتيجية للمركز بطريقة فريدة من نوعها لإقامة تعاون أكبر بين أصحاب العلاقة في بيئة الإبداع والريادة ومساعدتهم في تنفيذ مهامهم لتحفيز التنمية الإقتصادية، مما سيساعد على تسويق الأردن كمركز للإبداع، وتحقيق الطموح الوطني نحو أردن أكثر إبداعاً.

- وقد قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتوقيع اتفاقية خماسية بينها وبين وزارة العمل والشركة الأردنية للهواتف المتنقلة "زين" ومؤسسة التدريب المهني وهيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية، حيث تهدف الاتفاقية إلى إنشاء مراكز اتصال في عدد من المحافظات حيث تم إنشاء مراكز اتصالات لخدمات الزبائن في محافظة البلقاء (منطقة الأغوار الوسطى) ومحافظة معان ومحافظة عجلون ومحافظة جرش، كما تتجه النية إلى تغطية محافظات جديدة في ظل النجاح الذي تلاقيه هذه المبادرة. وذلك في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لتوفير فرص العمل للأردنيين ولمواجهة تداعيات الجائحة المستجدة على الإقتصاد الوطني، ودعم المجتمعات المحلية وتمكين الشباب في المحافظات من اكتساب الخبرات والمشاركة في تطوير مجتمعاتهم، وتحفيز الشركات الأخرى للاستثمار في المحافظات والاستفادة من مزاياها، بالإضافة إلى نشر الوعي لدى المجتمعات المحلية حول تقنيات ومبادئ خدمة الزبائن.

- كما عملت وزارة السياحة والآثار على تشجيع السياحة المحلية من خلال برنامج "أردنا جنة" وتم إشراك مكاتب السياحة والسفر والفنادق والمخيمات السياحية وإدلاء السياح وشركات النقل السياحي المتخصص إضافة إلى شركات الطيران المحلية.

وقدمت الحكومة مجموعة من الحوافز لتنشيط القطاع السياحي، ومنها:

- الحوافز والإعفاءات الجمركية لمدخلات الإنتاج، وذلك لتحفيز الاستثمار في القطاع السياحي، وزيادة التنافسية، وبالتالي خلق وتوفير فرص عمل جديدة.
- تسهيل دخول الجنسيات المقيدة الى أراضي المملكة عبر منح تأشيرات من خلال البعثات الدبلوماسية الأردنية في الخارج أو المراكز الحدودية مباشرة، بهدف زيادة أعداد القادمين إلى الأردن، واستقطاب المزيد من السياح من الخارج دون أية معيقات.
- تعمل وزارة السياحة بالتعاون مع هيئة الاستثمار سابقاً ووزارة الاستثمار حالياً على تشجيع المستثمرين للإستثمار بالقطاع السياحي، حيث تم إدراج مشروعات تنموية من قبل وزارة الاستثمار تهم القطاع السياحي، كإنشاء مدينة ترفيهية ومخيمات بيئية ومركز مؤتمرات في بعض المناطق السياحية.

محمية عجلون

مؤشر رقم (18) تطوير المهارات التقنية ومهارة ريادة الاعمال من أجل الازدهار في الإقتصاد الحضري الحديث

المصدر: مؤسسة التدريب المهني

3.2.2.1 تقوية الروابط بين الحضر والريف لتعظيم الإنتاجية

القضايا الإقتصادية وعدم المساواة والتحديات البيئية قضايا وطنية لا تمييز فيها بين ريف وحضر. ولقد عملت حكومة المملكة على إنشاء الطرق الجديدة ومدها وتوسعة القائم منها لتعزيز الروابط بين القُرى التقليدية والمُجمعات الحضرية الكُبرى في (العاصمة) والمدن الرئيسية من أجل تعظيم الإنتاجية.

كما تعمل الحكومة الأردنية من خلال وزارة الإدارة المحلية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وكافة الجهات الرسمية والأهلية ذات العلاقة على إنجاز سياسة حضرية وطنية أردنية لتكون بوصلة العمل بإدارة البيئة الحضرية الأردنية بكافة مستوياتها الجغرافية والإدارية، ويسود الآن التعامل مع التنمية الإقليمية بواسطة خطط قطاعية وإستراتيجية تتناسب مع مهام وواجبات كل جهة وبما يصب بالمصلحة الوطنية العليا من خلال إعلاء قيمة الاستدامة البيئية وتوزيع وفورات التنمية وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واللاجئين على حد سواء.

- تقوم المؤسسة التعاونية الأردنية بتنفيذ مشروع إنشاء وإستدامة جمعيات مربي الثروة الحيوانية في البادية الأردنية بتمويل من برنامج التعويضات البيئية في وزارة البيئة، حيث استفاد من المشروع (42) جمعية تعاونية في البادية الأردنية مسجل فيها (3600) تعاوني من مربي الثروة الحيوانية وغيرهم، ويقدم المشروع الدعم للتعاونيات في مجالات متعددة منها زراعة الأراضي بالأعلاف الخضراء والمروية على المياه العادمة المعالجة من محطات التنقية وفي مجالات الصناعات الغذائية (تصنيع الألبان والأجبان والسمن البلدي) وفي مجالات الجواريش التي تساعد في تجهيز الخلطات العلفية وجرش الأعلاف لاستخدامها في تغذية الثروة الحيوانية، حيث تحافظ هذه النشاطات على التوازن البيئي والتنوع الحيوي وتساعد على تربية الثروة الحيوانية وتوفير الكلف المالية لتغذية الماشية بالاضافة لتسويق منتجاتهم والمساهمة في الأمن الغذائي وتوفير فرص تشغيل في مناطق عمل الجمعيات.

وتعمل المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الإقتصادية ضمن محاور ضرورة التفاعل بين الريف والحضر على الصعيد المحلي حيث يمكن إدراج مشروع التنمية الإقتصادية الريفية والتشغيل والممول من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والذي يدار حالياً من جانب المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الإقتصادية، حيث تم دعم المئات من الأسر الريفية المعنية في القطاع الزراعي وبقيمة (5) مليون دولار.

كما تعمل وزارة الزراعة على تشجيع ودعم المشاريع الزراعية الأسرية في الأرياف بهدف تعزيز الأمن الغذائي للفئات الأشد فقراً في الريف والبادية/ مشروع زيادة دخل الأسر الريفية الفقيرة وقد استفاد من هذه المشاريع منذ عام 2017 ولغاية عام 2021 ما مجموعه (2285) مستفيد من خلال أنشطة تربية الماعز، تربية الأبقار، آبار جمع مياه الأمطار، الزراعة المحمية ومعامل الألبان، حيث يتم تنفيذ هذه المشاريع في كافة محافظات المملكة وخصوصاً مناطق جيوب الفقر والمناطق الأقل حظاً، وقد أسهمت هذه المشاريع في توفير فرص عمل للأسر الريفية الفقيرة وزيادة دخل هذه الأسر علماً بأن تكلفة هذه المشاريع خلال السنوات الخمسة هي (1,756,400) دينار.

وحرصاً من الحكومة على دعم القطاع الزراعي تم إطلاق حزمة المشاريع لدعم القطاع الزراعي للعام (2021) بتاريخ 2021/4/7 بمخصّص قدره (35) مليون دينار والتي تم إدخالها على برامج مؤسسة الإقراض الزراعي بشكل فوري كاستجابة منها لظروف القطاع الزراعي، وتهدف إلى المساهمة في إحداث نقلة على مستوى سلاسل الإنتاج أو مفهوم التشغيل، وتتداخل أنشطة هذه الحزمة مع أنشطة برامج ومشاريع المؤسسة الاستثمارية التنموية التشغيلية، وقد أنفق منها (26) مليون دينار،

ودعم مشاريع استصلاح الأراضي الزراعية في المناطق المطرية لزيادة مساحة الأراضي الزراعية بهدف زيادة الإنتاجية وتحسين الظروف المعيشية للأسر الريفية. والشكل التالي يوضح مساحة الأراضي المستصلحة للفترة (2018–2021).

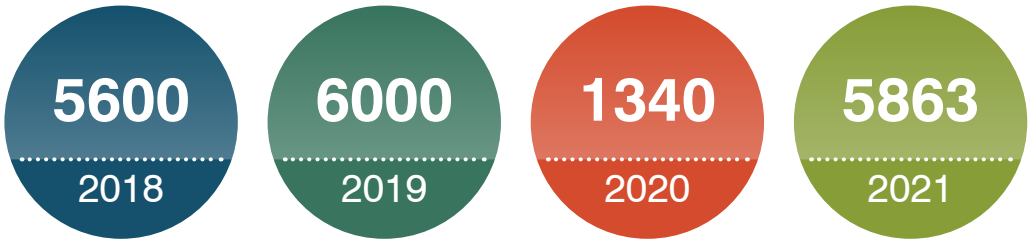

الشكل رقم (43) مساحة الأراضي المستصلحة (دونم) للفترة (2018–2021)

المصدر: مؤسسة الاقراض الزراعي

كما عملت وزارة الزراعة على:

- دعم إقامة المعارض الزراعية الريفية والموسمية للمنتجات الريفية بمعدل (2–3) معرض سنوياً (مهرجان الرمان في اربد، معرض الزيتون والمنتجات الريفية) وذلك بهدف مساعدة المزارعين على إيجاد مكان من أجل تسويق منتجاتهم الزراعية والأعمال اليدوية في مناطق الاستهلاك.
- إعداد المسودة النهائية للاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي (2021–2030) مع مجموعة من الشركاء الحكوميين والجهات المعنية من القطاعين العام والخاص، والمجتمعات المدنية، إضافة إلى الجهات المانحة ومنظمات الأمم المتحدة وتم اعتماد خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي من خلال اللجنة الوطنية للأمن الغذائي وارتكزت خطة العمل على أربعة محاور رئيسية تشمل توفر الغذاء والوصول إليه واستخدامه واستقراره، إضافة إلى حوكمة الأمن الغذائي.
- إنتاج الخارطة الزراعية والتي حددت الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي القابلة للاستصلاح الزراعي وذلك للحفاظ على هذه الأراضي من الزحف العمراني وتوجيه الاستثمار الزراعي إليها.
- تم مؤخراً في عام 2022 إطلاق الخطة الوطنية للزراعة المستدامة للأعوام (2022–2025) وتهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمزارعين وزيادة إنتاجية القطاع الزراعي وإيجاد فرص عمل دائمة ومؤقتة في القطاع الزراعي.

3.1. التنمية الحضرية المرنة والمستدامة بيئياً

التصنيف الأول:

1.3.1 القدرة على الصمود والمرونة وتكيف المدن والمستوطنات البشرية

1.1.3.1 معالجة الزحف العمراني وفقدان التنوع البيولوجي الناتج عنه (الحد من النمو الحضري العشوائي وتدهور التنوع الحيوي الناتج عن ذلك)

يشهد الأردن نمواً حضريًا سريعًا بنمو سكاني (2.3%) سنوياً 2019 وبكثافة سكانية (118.9) فرد/كم. حيث تضاعفت إجمالي مساحة المناطق المبنية بين عامي (2004–2015) لتصل إلى (1500) كم^2، وتزداد هذه المناطق بمقدار (1%) سنويًا، أي ما يعادل (15) كم^2 الأمر الذي من شأنه أن يشكل خطراً على الأراضي الزراعية والتنوع البيولوجي ويزيد من التحديات الاجتماعية والإقتصادية. نظراً لتزايد الرقعة الحضرية في الأردن، فإن الأراضي المتاحة للزراعة آخذة في الانخفاض، حيث أن (41%) من إجمالي مساحة الأراضي الأردنية متدهورة بسبب الرعي الجائر، والإدارة غير المستدامة للزراعة والمياه، والاستغلال المفرط للغطاء النباتي. تم تحديد (25) منطقة مهمة للتنوع الحيوي وهي نفسها المناطق التي تم تحديدها في السابق كمناطق مهمة للطيور حيث تم اعتبار جميع هذه المناطق الهامة للطيور كمناطق مهمة للتنوع الحيوي. في الوقت الحالي تم تحديد أهمية هذه المواقع ليس فقط للطيور فحسب بل كذلك لأنواع أخرى مثل الثدييات والنباتات وغيرها. وكما هو مبين بالخارطة المقترحة لعام 2022 والخاصة بالحساسية البيئية أدناه.

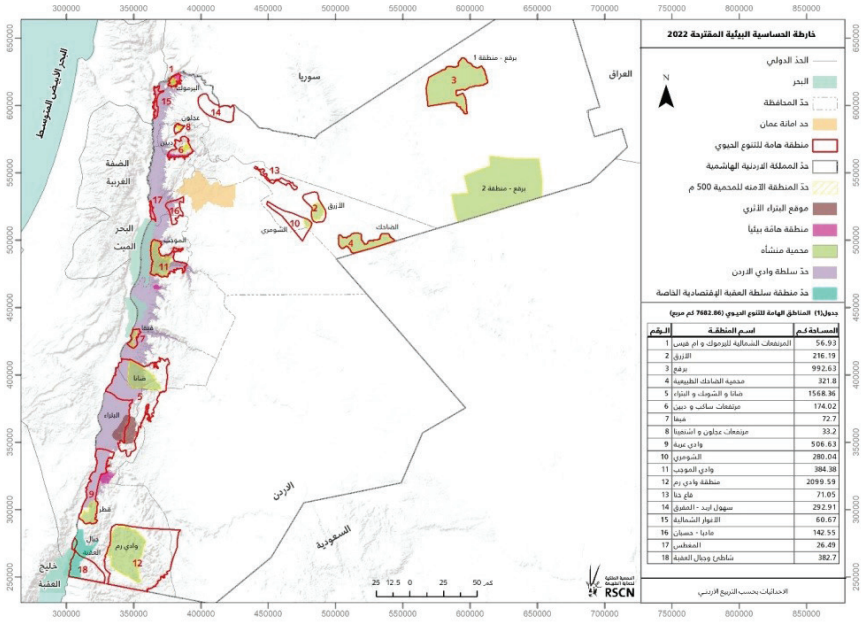

الشكل رقم (44) خارطة الحساسية البيئية المقترحة لعام 2022

المصدر: الجمعية الاردنية الملكية لحماية الطبيعة

عملت الحكومة على إدراج المحميات الطبيعية، المناطق ذات الحماية الخاصة والمناطق الهامة للتنوع الحيوي ضمن مخطط استعمالات الأراضي في المملكة للحد من التأثير على عناصر التنوع الحيوي.

بالإضافة إلى إعداد خارطة للمناطق الحساسة بالتنوع الحيوي والتي تشمل المناطق ذات الحماية الخاصة والمناطق الهامة للتنوع الحيوي كما تم منع ترخيص أي نشاطات تؤثر سلباً على هذه المناطق كما أنجزت أمانة عمان الكبرى مبادرة المحافظة على النباتات الأصيلة ويتم الاعتماد على النباتات المقاومة للعطش بنسبة (90%) للمحافظة على الموارد بهدف المحافظة على أنواع النباتات المحلية التي تتحمل الظروف البيئية والمناخية الخاصة بمدينة عمان مع اعتماد التصاميم النباتية المستدامة والتي تساهم في تجميل وتخضير المدينة وتحسين نوعية الحياة لقاطنيها التزاماً بخطط التغير المناخي واعتماداً على خطة نمو مدينة عمان 2025 تم عمل دراسات الامتداد العمراني للمدينة بشكل يتناسب والكثافات المقترحة في الخطة بهدف الاستفادة

من البنية التحتية القائمة والاستغلال الأمثل للأراضي. وقد تم تحقيق ذلك من خلال عدة مشاريع ومخططات تفصيلية على عدة شوارع رئيسية داخل المدينة. كما اعتمدت الحكومة حزمة من الإجراءات بهدف الحد من النمو الحضري غير الموجه حرصاً على التنوع الحيوي وذلك من خلال ما يلي:

- تحديث خارطة إستعمالات الأراضي لعام 2007 والتي اعتمدت بمعاييرها الجديدة على مخرجات الخارطة الزراعية التي تم إعدادها من قبل وزارة الزراعة بما يضمن الحفاظ على الرقعة الزراعية ومنع التعدي عليها، ويسهم في زيادة الأمن الغذائي المرتبط بالإنتاج الزراعي تحديداً.
- منع ترخيص أي منشأة تخالف تصنيف إستعمال الأرض القائم عليها حرصاً على تحقيق المساواة بين كافة المواطنين.
- تم إصدار نظام التصنيف والترخيص البيئي رقم (69) لسنة 2020. لتنظيم كافة النشاطات التنموية المحتمل أن تؤثر على البيئة وعناصرها.
- إخضاع إضافات التنظيم لحدود البلديات لجملة من الدراسات والمسوحات الميدانية الفنية المتخصصة، بهدف ضبط هذه الإضافات.

مؤشر رقم (19) معالجة الزحف العمراني وفقدان التنوع البيولوجي

المصدر: الجمعية الملكية لحماية الطبيعية

2.1.3.1 تطبيق جراءات التخفيف والتكيف مع تغير المناخ

يُعد الأردن من أوائل الدول في الشرق الأوسط والدول العربية التي تتوجه بأنظارها إلى مشكلة التغير المناخي والجفاف البيئي، وتسعى إلى إيجاد حلول جذرية لها حتى تتمكن من القضاء على مشكلة التغير المناخي والجفاف، وفي هذا السياق تم المباشرة في مشروع تقرير البلاغات الوطنية الرابع والذي تضمن تحديث السياسة الوطنية للتغير المناخي وإطلاق تقرير تحديث جرد انبعاثات الغازات الدفيئة لمدة عامين من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الجمعية العلمية الملكية كما تم إعداد وإطلاق التشريع الأول لتغير المناخ " نظام تغير المناخ رقم (79) لعام 2019"، وتعليمات الإنفاق والتمويل الرأسمالي الحكومي والخاص المستجيب للمناخ لعام 2022. وتم الانتهاء من إعداد منصة تسجيل غازات الإنبعاثات الدفيئة.

قرر مجلس الوزراء في العام 2021 الموافقة على توصيات اللجنة المكلفة بوضع خطة للتصدي لتداعيات جائحة كوفيد-19 المستجد على قطاع الإسكان التي أعدتها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، فقد تم التوصل إلى عدد من التوصيات لتضمينها في الخطط التنفيذية الحكومية بهدف توحيد الجهود العاملة في الأردن في مجال الأبنية الخضراء ومأسسة معايير البناء الأخضر بالإضافة إلى توجيه وتنظيم الممارسات والحلول لتطبيق معايير البناء الأخضر لذوي الدخل المتوسط والمتدني، واشتملت أبرز هذه التوصيات على ما يلي:

- تشكيل لجنة وطنية دائمة من كافة الجهات ذات العلاقة (الوزارات، والهيئات، والمؤسسات) لضمان سير العمل قدماً وبشكل تكاملي، لتحقيق إنجاز فعلي في مجال التحول نحو البناء الأخضر على المستوى الوطني.

- العمل على ابتكار واعتماد آليات وأدوات قابلة للقياس الكمي والنوعي من خلال ربط التراخيص للأبنية، بسياسات التحفيز واعتماد البناء الأخضر.
- أن تتخذ المباني والمرافق الحكومية دور المبادرة بإجراء تحولات نوعية لتكون منضبطة بقواعد البناء الأخضر، لتصبح مثالاً وتجربة عملية يحتذى به من الجهات الأخرى.
- إيجاد صيغة لتصنيف بنود البناء الأخضر وإعطاء كل بند علامة حسب أهميته وربط مجموع النقاط بحجم الحوافز الممنوحة.
- تكليف المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بصفتها الراعي الرسمي لقطاع الإسكان بإجراء حملة توعية من خلال وسائل الإعلام الرسمية لتوعية كافة الفئات المرتبطة بالبناء السكني من مستثمر، أو مقاول، أو مهندس، أو مستفيد لتوضيح الفوائد والمزايا المترتبة على التوسع في البناء الأخضر.

كما تسعى الحكومة من خلال وزارة البيئة الى تخفيف الأثر البيئي على المناطق السكنية المحيطة من خلال تعليمات وارشادات جديدة تتعلق بتأمين مناطق خضراء وتصنيف للصناعات المسموحة وغير المسموحة ضمن السكن، بمساعدة المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، وبالشراكة مع وزارة البيئة الأردنية. وتهدف المبادرة إلى زراعة غابات حضرية صغيرة في منطقة كثيفة السكان في شرق عمان. توفر هذه الغابات الصغيرة فوائد بيئية متنوعة من خلال تحسين جودة الهواء وتوفير الظل وتقليل جريان المياه. يضمن الاختيار الدقيق لأنواع النباتات، بناءً على موطن المنطقة، بحيث تتحمل الجفاف، وتتطلب القليل من المتابعة.

الجدول رقم (14) نسبة التلوث الهوائي (المعدلات السنوية للجسيمات PM2.5) للفترة (2016-2021)

المدينة	الرمز	المحطات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عمان	GAM	أمانة عمان الكبرى	29.8	27.9	27.4	25.9	18.7	26.5
	KAC	سحاب	27.8	25.2	21.6	26.1	20.0	20.1
	KHG	حدائق الملك حسين	20.0	18.0	16.8	14.8	16.5	25.7
	MAH	المحطة	41.4	36.4	31.9	28.9	18.5	24.3
	TAB	طبربور	34.6	30.5	27.9	26.0	20.9	25.4
	UNI	شارع الجامعة الأردنية	29.3	26.6	23.0	21.6	18.9	33.6
	YAR	اليرموك	37.1	31.2	28.5	26.4	19.5	45.7
إربد	BAR	شارع البارحة	16.0	18.6	18.0	15.4	12.4	20.6
	HSC	مدينة الحسن الرياضية	30.8	24.6	21.8	19.6	12.3	22.8
الزرقاء	HAJ	وادي الحجر	34.9	33.7	32.7	26.9	26.1	27.5
	HH/ABK	القاعة الهاشمية				24.0	20.4	32
	MAS	المصانع	64.4	54.5	37.4	22.7	21.2	30.8
المعدل			**33.3**	**29.7**	**26.1**	**23.2**	**18.8**	**27.9**
المواصفة الأردنية = 15 ميكروغرام/م^3								

المصدر: وزارة البيئة

كما قامت أمانة عمان الكبرى بما يلي:

- إعداد خطة مدينة عمان للتغير المناخي، وخطة المدينة الخضراء وخطط برنامج زيادة مرونة المجتمعات الفقيرة والهشة لتأثيرات تغير المناخ في الأردن من خلال تطبيق مشاريع إبتكارية في المياه والزراعة دعماً للتكيف مع التغير المناخي للبلديات في جنوب ووسط وشمال المملكة.
- إصدار خطة التغير المناخي لأمانة عمان والتي اشتملت على خطة لزيادة المباني الخضراء .
- استخدام المياه الرمادية من الوحدات الصحية في حدائق الأحياء لسقاية النباتات في الحدائق، عدد(5) في كافة المراكز.
- السماح بتركيب ألواح الخلايا الشمسية على أسطح المباني وأسقف مواقف السيارات المكشوفة والمغطاة دون إستيفاء أي رسوم، وإعطاء زيادة على النسبة الطابقية لمشاريع المباني الخضراء تصل إلى (25%) من النسبة الطابقية الأصلية المسموح بها، وذلك لمشاريع المباني الخضراء.
- إصدار تعليمات وحوافز للأبنية الخضراء والتي تتضمن إضافة خلايا شمسية على أسطح المباني والمواقف، وهذه الحوافز تتضمن إعطاء مساحات إضافية لمغلف البناء وتهدف إلى تشجيع تقليل إستهلاك الطاقة التقليدية والتحول إلى الطاقة المتجددة.

مؤشر رقم (20) إجراءات التخفيف والتكيف مع تغير المناخ

المصدر : وزارة البيئة

المصدر : وزارة الصحة

المصدر : وزارة البيئة

3.1.3.1 تطوير أنظمة للحد من أثار الكوارث الطبيعية والصناعية

في إطار الجهود الحكومية الرامية لمواجهة أخطار الفيضانات والتخفيف من آثار السيول التي تشهدها المملكة بين الحين والآخر خلال مواسم الشتاء والهطول المطري الغزير تبنت وزارة المياه والري اتفاقية تنفيذ البرنامج الوطني لرسم خرائط الفيضانات بدعم من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون ومن خلال برنامج التعاون الدولي السويسري بقيمة نحو(3) ملايين دولار وبالتعاون مع المركز الوطني لإدارة الأزمات.

ويهدف هذا البرنامج الوطني إلى الوقوف على كافة المخاطر وتحديدها وتحليلها ووضع الحلول والتدابير الواجب اتخاذها من قبل كافة الجهات والمؤسسات الوطنية والقيام بالتخطيط المكاني وتقسيم المناطق والتدابير الهيكلية وغير الهيكلية (بما في ذلك نظام الإنذار المبكر وخطط الإخلاء) والنهج القائم على النظم الإيكولوجية وكذلك تطوير أدوات ووسائل الوقاية من المخاطر من خلال إنشاء برنامج وطني أردني لرسم خرائط الفيضانات وتحديد كافة الإجراءات الواجب اتخاذها مسبقا ضمن إطار الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث مشيداً بالجهود المتميزة والإسناد الكبير الذي يقدمه مركز إدارة الأزمات لقطاع المياه.

حيث جاء هذا البرنامج لتوفير المعلومات والبيانات الهامة الضرورية وبناء منهج متكامل لإدارة مخاطر الكوارث لتجنب أية مخاطر جديدة من خلال تطبيق سياسات واستراتيجيات للحد من أخطارها والمساهمة في تعزيز القدرة على الصمود والحد من الخسائر المترتبة على تلك الكوارث. حيث تم إعداد خطط الطوارئ اللازمة للتعامل مع الحوادث واتخاذ الإجراءات اللازمة من خلال خلية إدارة الأزمة في المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات.

إضافة إلى إعداد الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية (2019–2022) بالشراكة ما بين المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تأتي هذه الوثيقة كأساس مشترك لفهم مخاطر الكوارث السائدة وتقييم نظام الحد من مخاطر الكوارث الحالي. تسترشد هذه الاستراتيجية بأهداف التنمية وأولويات الدولة وتتوافق معها. كما أنها مصممة لسياق المجتمع والبيئة على النحو المحدد من قبل الأخطار ذات الصلة والمخاطر ذات الأولوية العالية والإطار الاجتماعي والإقتصادي.

وفي هذا السياق قامت وزارة الأشغال العامة والإسكان بتطوير العديد من الأنظمة للتعامل مع الكوارث الطبيعية مثل أنظمة تصريف المياه للطرق وإنشاء العبارات والجدران الاستنادية في العديد من المواقع التي تتعرض للفيضانات المائية.

وتقوم وزارة البيئة بمراقبة صهاريج المياه العادمة من خلال نظام التتبع الالكتروني، بالاضافة الى المسح الميداني للمواد الكيماوية وتقييم خطورة المنشآت. والتفتيش على المنشآت بشكل دوري من خلال كوادر التفتيش للتأكد من التزامها بالاشتراطات البيئية واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين وذلك حفاظا على سلامة البيئة والصحة والسلامة العامة.

وقد نجم عن جائحة كوفيد-19 المستجد تعطل العديد من المواطنين عن العمل، لذا قامت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بإطلاق عدد من البرامج لمكافحة جائحة كوفيد-19 المستجد والتعطل عن العمل الناجم عنها:

- **برنامج تعليق تأمين الشيخوخة:** تم السماح لمنشآت القطاع الخاص الأكثر تضررا بالجائحة باستمرارية تعليق العمل بتأمين الشيخوخة لمدة ستة أشهر.
- **برنامج تضامن 1:** تناول العاملين في المنشآت التي تستظل بمظلة الضمان الاجتماعي التي تضررت جرّاء الأزمة، حيث استفاد منه نحو (91025) مؤمناً عليه.
- **برنامج تضامن 2:** وفيه أتاحت المؤسسة للمنشآت غير المشمولة بالضمان الاجتماعي والمتضررة من الأزمة إمكانية شمول العاملين لديها وأصحاب العمل ومن في حكمهم بتأمين التعطل عن العمل ليستفيد نحو (13685) مؤمنا من هذا البرنامج.
- **برنامج مساند 1:** تكفلت منظومة الحماية الاجتماعية للمؤسسة للمتعطلين عن العمل ببدل تعطل يمتد إلى ثلاثة أشهر ليخدم البرنامج نحو (31712) مؤمناً عليه.
- **برنامج مساند 2:** أتاح البرنامج للمؤمن عليهم استخدام جانب من مدخراتهم لتعويض التراجع المؤقت في دخلهم حيث استفاد منه نحو (197943) مؤمناً عليه
- **برنامج حماية:** أُطلق هذا البرنامج لدعم العاملين في قطاعي النقل والسياحة لعظيم الأثر الذي تلقياه خلال أزمة كوفيد-19 المستجد حيث يعطى العامل في إحدى هذين القطاعين نصف راتبه الخاضع، وأتاحت المؤسسة فرصة الاستفادة من هذا البرنامج لسبعة أشهر كحد أقصى، تبدأ من شهر حزيران وتنتهي بنهاية عام 2020 دعماً لإبقاء العاملين في عملهم، وتقليلاً من ارتفاع معدلات البطالة ليستفيد من البرنامج (11143) مؤمناً عليه، وغيرها من البرامج.

مؤشر رقم (21) تطوير أنظمة الحد من آثار الكوارث الطبيعية والصناعية

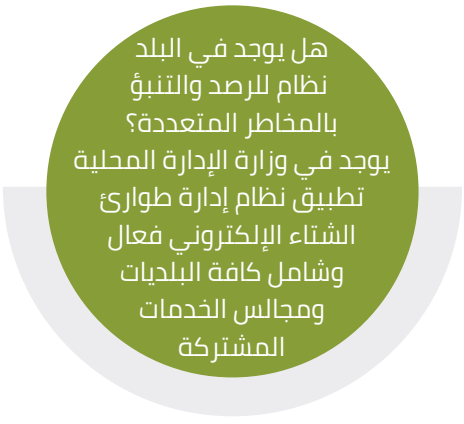

المصدر : وزارة الاداره المحلية

4.1.3.1 بناء المرونة الحضرية من خلال جودة البنية التحتية والتخطيط المكاني

ركزت استجابة المجتمع الدولي في بداية الأزمة السورية وبشكل شبه حصري على تقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين. لكن في الآونة الأخيرة، تحول الاهتمام إلى بناء مرونة المجتمع المستضيف وتخفيف التأثير على سكان الأردن والبنية التحتية والإقتصاد، حيث اتخذت المملكة عدد من المبادرات لتحسين بناء المرونة الحضرية من خلال تطوير الاستراتيجيات الخاصة بذلك وبتحسين القدرة على الصمود في المناطق الحضرية، والإصلاح التعليمي، والتوعية بمخاطر الكوارث، وتقييم المخاطر، والتأهب للكوارث، والاستجابة لحالات الطوارئ، حيث أطلقت مدينة عمان في العام 2017، استراتيجية عمان المرنة. والتي تهدف إلى تقييم حالة المرونة في عمان وبدء تنفيذ سلسلة من الأنشطة والإجراءات ذات الأولوية للتغلب على التحديات المتعلقة بالمرونة، وعلاوة على ذلك، صادقت الحكومة الأردنية في العام 2017 على إنشاء منصة «الاستجابة الأردنية للأزمة السورية»، وهي منصة تعتمد منهجاً قائماً على المرونة يهدف إلى تلبية احتياجات اللاجئين السوريين المتضررين الموجودين في الأردن، وكذلك المجتمع الأردني، بسد الفجوة بين الاستجابات الإنسانية قصيرة الأجل والاستجابات التنموية طويلة الأجل.

الأردن معرض بشكل خاص لآثار تغير المناخ، حيث تتزايد الأخطار المرتبطة بالمناخ مثل درجات الحرارة القصوى والجفاف والفيضانات والعواصف والانهيارات الأرضية في تواترها وشدتها. وتتنبأ جميع النماذج المناخية بمناخ أكثر دفئًا وزيادة كبيرة في درجات الحرارة. في الفترة (2070–2100)، يمكن أن يصل متوسط زيادة درجة الحرارة إلى (2.1+) درجة مئوية، وفي الوقت نفسه، يمكن أن ينخفض هطول الأمطار المتراكم بنسبة (15%). حيث تسببت الفيضانات في تداعيات خطيرة في السنوات الأخيرة حيث فقدت الأرواح، وتأثرت البنية التحتية الحضرية والإسكان بشكل خاص في بعض مناطق البلاد، وفي المناطق الأقل كثافة، حدثت مشاكل الانجراف والانهيارات الأرضية التي أثرت أيضًا على القرى الصغيرة. وفي هذا السياق، قامت أمانة عمان الكبرى بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حيث تم تركيب أنظمة لحصاد مياه الأمطار في عدة مباني في مدينة عمان بالإضافة إلى مشروع بنية تحتية خضراء لتخزين مياه الأمطار على تقاطع جبل الزهور في مدينة عمان وجميع هذه التدخلات تهدف إلى زيادة الوعي بأهمية حصاد المياه ودور المجتمع المحلي في بناء منعة المدينة ضد الفيضانات المفاجئة والتخفيف من حدتها والتي سببها التوسع العمراني والتغير المناخي.

على المستوى المحلي، طورت أمانة عمان الكبرى خططًا لتغير المناخ تهدف إلى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وتعزيز القدرة على الصمود. بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ مشروعين تجريبيين يستهدفان البلديات الكبيرة والمتوسطة، لدعم السلطات المحلية في تطوير الطاقة المستدامة وخطط العمل المناخية المحلية.

مؤشر رقم (22) بناء المرونة الحضرية من خلال جودة البنية التحتية والتخطيط المكاني

المصدر : أمانة عمان الكبرى

التصنيف الثاني:

2.3.1 الإدارة والإستخدام المستدام للموارد الطبيعية

1.2.3.1 تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المناطق الحضرية.

تعمل الحكومة الأردنية على تعزيز الممارسات التي تؤدي إلى إدارة الموارد الطبيعية في المناطق الحضرية من خلال اتباع نهج أكثر استدامة للموارد، وفي هذا السياق قامت سلطة وادي الأردن بالعديد من المبادرات والمشاريع لاستدامة المصادر المائية المختلفة في وادي الأردن والتي تصب في تحقيق أهداف الخطة الحضرية/ التنمية الحضرية المرنة والمستدامة بيئياً وذلك من خلال ما يلي:

- مشاريع خفض الفاقد المائي ومنها:

1. مشروع تنفيذ نشاطات خفض الفاقد من المياه وتعزيز أنظمة التحكم والمراقبة في غور الأردن.
2. تطوير قناة الملك عبد الله جنوباً من خلال إنشاء خط ناقل بطول (39) كم.
3. مشاريع اعادة تأهيل العديد من شبكات الري.

- مشاريع تطوير مصادر مائية جديدة ومنها:

1. مشروع سد فيفا.
2. مشروع سد الجرم.
3. مشروع سد وادي عسال.
4. مشاريع الحصاد المائي (إنشاء 53 حفيرة وسد صحراوي).

مشروع سد الفيدان

مؤشر رقم (23) : تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المناطق الحضرية

المصدر: أمانة عمان الكبرى / المرصد الحضري

2.2.3.1 تعزيز الحفاظ على الموارد وتقليل النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها.

تعتبر البيئة من أولى القضايا للمحافظة على القطاع الصحي وتعتبر النفايات المنزلية والصناعية والزراعية بأنواعها المختلفة من الكوارث البيئية إلا إذا تم الاستفادة منها وتم إعادة تدويرها فإنها تعتبر ثروة اقتصادية كبيرة تساعد على نمو الإقتصاد وقد قامت جمعية البيئة الأردنية بإنشاء برنامج تدوير كأول برنامج بيئي في الأردن، حيث انه بدأ كفكرة تجريبية بدراسة المشاكل والعراقيل التي واجهت البرنامج في بداياته وتم التغلب عليها، وقامت الجمعية بتطوير البرنامج من خلال التوعية عن طريق عقد محاضرات، ندوات، ورش عمل بالاضافة إلى تدريب كافة الجهات المشاركة في البرنامج وعمل دورات تدريبية وإقامة المعارض البيئية، كما عملت على تشجيع جمع المواد القابلة للتدوير من خلال إنتاج وبيع المواد القابلة للتدوير.

ومن أبرز أهداف الجمعية:

- إنشاء نظام إعادة تدوير النفايات له فوائد بيئية واجتماعية ومالية.
- تحقيق متطلبات الاستدامة البيئية.
- تقليل النفايات التي يتم طمرها بالمكبات واطالة عمر المكب.
- استعادة المواد القابلة لإعادة التدوير لاستخدامها كمواد أولية في الصناعات المختلفة.

مؤشر رقم (24) : تعزيز الحفاظ على الموارد وتقليل النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها

كمية النفايات القابلة لإعادة التدوير والتي تشمل الورق، والكرتون، والبلاستيك , والمعادن، تبلغ حوالي 360 طناً يومياً من إجمالي كميات النفايات الناتجة عن القطاع التجاري والبالغة 900 طن يومياً لعام 2022

المصدر: المملكة / أمانة عمان الكبرى

3.2.3.1 تنفيذ الإدارة السليمة بيئياً لموارد المياه والمناطق الساحلية.

قامت المملكة الأردنية الهاشمية بالمصادقة على اغلب المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة نذكر منها:

- اتفاقية تغير المناخ وبرتوكول كيتو.
- اتفاقية التنوع الحيوي.
- اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موائل للطيور المائية.
- اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات المهاجرة (أو اتفاقية بون) والاتفاقيات الخاصة بالمحافظة على طيور الماء المهاجرة الإفريقية – الاوروآسيوية
- اتفاقية جدة لحماية البحر الأحمر.
- اتفاقية فيينا وبرتوكول مونتريال للمواد المستنزفة لطبقة الأوزون.
- اتفاقية بازل لمكافحة النقل والاتجار بالمواد الكيماوية الخطرة.
- اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة.

هذا وتتولى سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة بموجب المادة التاسعة من قانونها رقم (32) لسنة 2000 مسؤولية حماية البيئة ضمن منطقة العقبة حيث تتولى السلطة وفقاً للمادة العاشرة من ذات القانون حماية مصادر المياه والموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وقد صدر نظام حماية البيئة في منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة رقم (21) لسنة 2001 بمقتضى المادتين (52) و(56) من قانون منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة ليعالج جميع الأمور المتعلقة بالبيئة من حيث حماية البيئة البحرية والمياه والهواء وغيرها من عناصر البيئة إضافة إلى تنظيم موضوع تقييم الأثر البيئي.

أما سلطة إقليم البترا التنموي السياحي فقد قامت بإنشاء مشروع الحصاد المائي والمسارات البيئية حيث تم الانتهاء من إعداد الدراسات النهائية للمشروع في مطلع عام 2021 والذي يهدف إلى إعادة إحياء وترميم وصيانة عيون الماء في الأودية الرئيسة في إقليم البترا، والمناطق المجاورة لها، وتطوير نظام للحصاد المائي لمياه الينابيع ومياه الأمطار، كما يراعي الخبرات التقليدية للمنطقة ويشتمل على خزانات تجميعية للمياه وبرك وأنابيب وقنوات لتوزيع المياه. كما يساهم في إعادة تأهيل مناطق حرم الأودية للزراعة وحمايتها من خطر السيول والفيضانات وحماية خطوط الصرف الصحي، وتوسيع الغطاء النباتي في الأودية والمناطق المجاورة لها.

وأشارت سلطة وادي الأردن إلى أن الأردن يعتبر من أفقر الدول في المياه نتيجة محدودية مصادره المائية وارتفاع نسب التبخر وتواضع كميات الهطول المطري، ويعتمد الأردن على مصادر رئيسية للمياه مثل المياه السطحية والمياه غير التقليدية.

من أهم مصادر المياه السطحية التي يعتمد عليها الأردن مياه نهر اليرموك التي تخزن في سد الوحدة والمياه التي تغذي منطقة أسفل سد الوحدة والتي تقدر كميتها بحوالي (57) مليون متر مكعب سنوياً خلال العشر سنوات السابقة ، إضافة إلى ذلك المياه المخزنة في بحيرة طبريا في فصل الشتاء .

وكذلك حصة الأردن من مياه نهر الأردن والبالغة كميتها (35) مليون متر مكعب سنوياً، إضافة لكمية المياه التي يتم شراؤها وفقاً للتفاهمات التي تم الاتفاق عليها، وكذلك مياه الأودية الجانبية التي تغذي السدود والتي تبلغ سعتها التخزينية (281) مليون متر مكعب.

يعتمد قطاع الري في وادي الأردن على مياه الصرف الصحي المعالجة، حيث يتم خلط المياه الناتجة من محطات معالجة المياه مع مياه الفيضانات مما يؤدي إلى تحسين نوعية المياه، ومن أهم محطات معالجة المياه محطة الخربة السمرا التي تصب في سد الملك طلال الذي يستخدم لري حوالي (150) ألف دونم.

وتساهم السلطة من خلال المصادر المائية الموجودة في وادي الأردن في تلبية جزء من الاحتياجات الكلية للمملكة، وكما هو موضح بالشكل التالي:

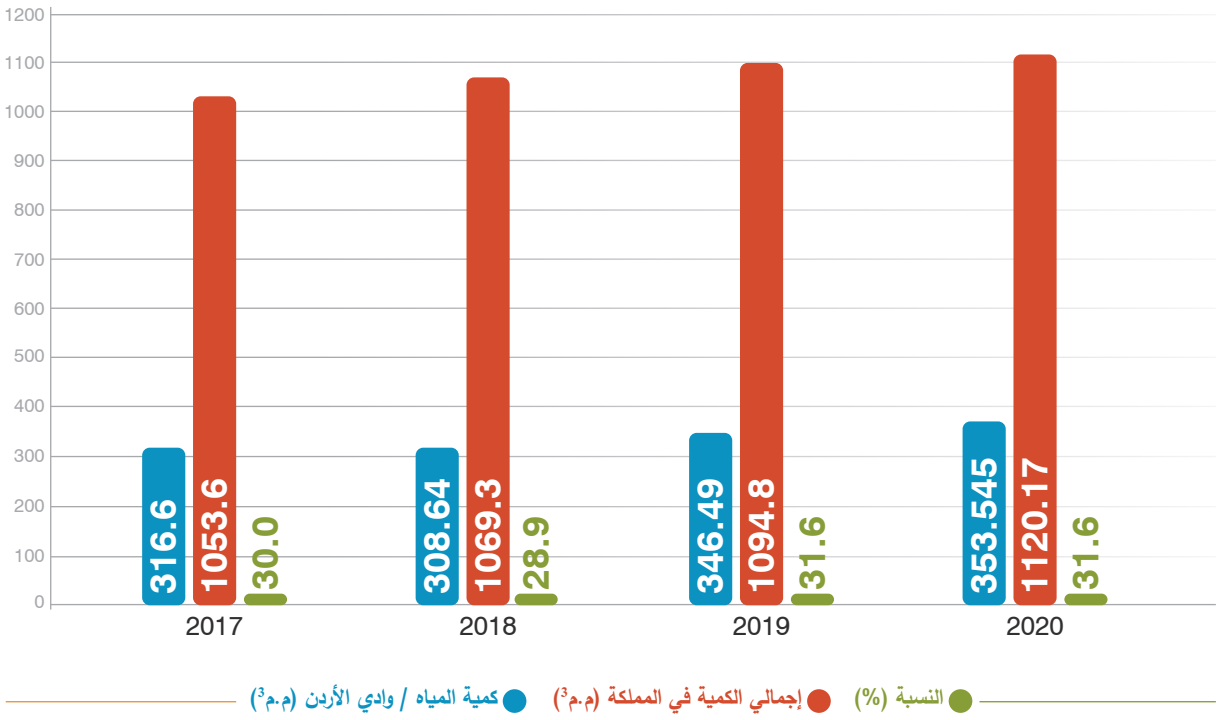

الشكل رقم (45) كمية المياه الموجود في وادي الاردن الى اجمالي الكمية في المملكة للفترة (2017-2020)

المصدر: سلطة وادي الادرن

4.2.3.1 اعتماد نهج المدينة الذكية الذي يعزز الرقمنة والطاقة النظيفة والتقنيات.

تعتمد المدينة الذكية على ما أنتجه عصر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من تقنيات إلكترونية رقمية في تقديم الخدمات التفاعُلية للأفراد، وينطوي مُصطلح المدينة الذكية على تبني المدينة لعناصر الإبداع في حل المُشكلات، وهي مدينة تُمثل تجمُعاً عُمرانياً يرتكز على ركائز تقنية تعمل على تزويد المدينة بتقنيات المعلومات والإتصالات والشبكات اللاسلكية، والتي تُشكِّل فيما بينها عناصرَ أساسية من البيئة العُمرانية، وتكوّن معاً نظاماً مُتكاملاً لتشغيل المُجتمع الذكي والإدارة العُمرانية. أما الركيزة البيئية فهي تتمثلُ في استخدام المدينة لموارد الطاقة المُتجددة، والاستخدام الأمثل لحلول وتقنيات تحسين كفاءة الطاقة، في حين أن الركيزة الاجتماعية تأتي بتركيز المدينة على النشاطات المعرفية، الإبداع الفردي، مؤسسات المعرفة، والبُنية التحتية الرقمية للاتصالات وإدارة المعرفة.

وفي مجال الطاقة قامت الحكومة بجهود تهدف إلى تلبية احتياجات الطلب المُتزايد على الطاقة وينفذ الأردن حالياً العديد من المُبادرات والمُمارسات، بهدف الاستفادة من تقنيات وحُلول الطاقة المُتجددة لتقليل تكاليف إنتاج الكهرباء والماء، ومن بينها التي تُؤدي في النهاية إلى ترشيد استخدام الطاقة حيث تم الانتهاء من إعداد دليل المباني الخضراء الأردني. حيث قام مجلس الوزراء بتشكيل لجنة فنية للمباني الخضراء في عام 2016 من ذوي الاختصاص وأصحاب الخبرة بالأبنية الخضراء في مجلس البناء الوطني الأردني من مندوبي الوزارات المعنية والجهات ذات العلاقة وأصحاب الخبرة من القطاع الخاص والجامعات والمكاتب الهندسية المتخصصة بهدف المراجعة الدورية لما يستجد.

مشروع الطاقة المتجددة

كما أطلقت وزارة الأشغال العامة والإسكان في عام 2020 المرحلة الثانية من مشروع كفاءة الطاقة في الابنية الحكومية والتي تشمل أكثر من (200) مبنى حكومي من ضمنهم (140) مدرسة و(61) مستشفى ومركز صحي شامل وأولي حيث تم اختيار مبان ذات استهلاك مرتفع ليتم تنفيذ أنظمة كفاءة الطاقة فيها ومن المتوقع أن يخفض المشروع (13) ألف طن سنوياً من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون والذي ينسجم مع الالتزامات الإطارية بشأن تغير المناخ والتي تتطلب وضع البرامج والخطط لحماية البيئة في مختلف القطاعات الحيوية.

هذا وتقوم هيئة تنظيم قطاع النقل البري على توظيف التكنولوجيا واستخدام الطاقة المتجددة والحلول الذكية بالتشارك مع وزارة الطاقة والثروة المعدنية بمتابعة الاستراتيجية الشاملة لقطاع الطاقة (2020–2030) من خلال متابعة مشروع تحديث اسطول حافلات النقل العام. كما تقوم وبالشراكة مع وزارتي النقل والطاقة والثروة المعدنية باتخاذ الإجراءات وإصدار القرارات لتشجيع استخدام الحافلات الكهربائية من خلال استبدال الحافلات القديمة بحافلات جديدة تعمل على الكهرباء من خلال:

- إدخال أنظمة النقل الذكية.
- تنفيذ مشروع الرقابة الإلكترونية على مراكز الانطلاق والوصول/ المرحلة الاولى.
- تركيب الواح خلايا شمسية لكل من مراكز الانطلاق والوصول في محافظتي المفرق ومعان لتزويدهما بالطاقة من الطاقة الشمسية.
- تركيب الواح خلايا شمسية في مظلات التحميل والتنزيل في محافظة جرش والخاصة بمشروع تنفيذ مخرجات المخطط الشمولي لتعمل بالطاقة الشمسية.

كما قامت أمانة عمان الكبرى بإعادة هندسة الإجراءات التي تتعلق بالاستثمار وأتمته خدماتها وربطها مع الجهات المختلفة ذات العلاقة بطلبات الترخيص المهني وذلك لتمكين المستثمرين من تقديم طلبات الاستثمار من داخل الأردن وخارجها دون الحاجة إلى المراجعة الشخصية بهدف تحسين منظومة بدء الأعمال وتنظيم مدينة تحقق التنمية المستدامة (تطوير وتحسين الخدمات وتبسيط الإجراءات على متلقي الخدمة بكافة فئاته) من خلال:

- تلبية احتياجات متلقي الخدمة وتسهيل وتبسيط الاجراءات بهدف الارتقاء بمستوي الخدمات الإلكترونية ورفع نسبة الاقبال عليها.
- تقليل النفقات من خلال الربط الإلكتروني مع كافة الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة وتم إطلاق نظام رخص المهن الإلكتروني بالإضافة إلى توفير بيئة رقمية محفزة للابداع والابتكار حيث تم إطلاق منصة واحة الابداع على الموقع الإلكتروني لأمانة عمان الكبرى.
- تبادل البيانات حيث تم تزويد وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة بقاعدة بيانات (استمارة جرد البيانات) بأعداد الرخص المهنية الفعالة للاعوام2017 ولغاية2021 لنشرها على البوابة الإلكترونية لجرد البيانات الحكومية المفتوحة.

وتسعى أمانة عمان الكبرى إلى ترسيخ مفهوم التحول الإلكتروني، حيث بلغ عدد الخدمات المؤتمته (45) خدمة كما بلغ عدد المباني التي تطبق نظام الخلايا الشمسية (4520) مبنى.

كما قامت أمانة عمان الكبرى بتوقيع اتفاقية إطلاق مشروع خارطة طريق لعمان مدينة ذكية، مع فريق دولي من الاستشاريين، وقد جاء المشروع بناء على توصية من استراتيجية (منعة عمان)، والتي تم تشكيلها كجزء من مبادرة المئة مدينة مرنة، وسيضم عدد من الجهات الداعمة لجهود مدينة عمان الذكية مثل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. ويشكل المشروع جزءاً لبداية العمل على مشروع توجيه الاستثمارات لتحسين عملية تقديم الخدمات وتخفيف الازدحامات المرورية في ظل النمو السكاني المتسارع كما وسيتم تصميم مشروع لإدارة وتحسين حركة المرور مع تحديد الأنظمة والتقنيات، والإمكانات لتسهيل التنقل حول مدينة عمان هذا وقد تم الانتهاء من جميع المراحل للمشروع وتسليم التقرير النهائي.

كما تم إطلاق خدمة موقف عمان باستخدام المحافظ الإلكترونية من خلال تطبيقات الهاتف الخلوي وما يتبعها من استخدام الوسائل التقنية المعلوماتية من أجل تقديم خدمة الاصطفاف.

أطلقت أمانة عمان الكبرى بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية المرحلة الأولى لمشروع فرز وتدوير النفايات من المصدر والذي يستهدف ثلاثة أحياء تجريبية. وتشمل مراحل المشروع إيجاد خطة وحملة شاملة للتوعية والترويج، وتوريد آليات وحاويات ذكية مخصصة للفرز ألمانية الصنع باستخدام تقنيات عالية، إضافة إلى تشجيع الاستثمار والتواصل المستمر مع المجتمع المحلي لتبني المشروع وإنجاحه.

باشرت أمانة عمان الكبرى بتنفيذ مشروع (الشوارع الذكية) الذي يعتبر مرحلة ستساعد على البدء في تنفيذ تطبيقات المدينة الذكية، وسيساهم المشروع في تخفيف تحديات الاختناقات المرورية وتقييم الحلول التقنية مثل الكاميرات المرورية والحساسات والبرمجيات الذكية وتحليلات البيانات، بهدف تحسين عملية مراقبة المرور والاستجابة للظروف لتحسين النقل، حيث تم العمل على إعادة تشكيل بيئة الشارع نفسها (ممرات السفر والأرصفة و«أثاث» الشوارع الحضرية ومواقف السيارات في الشوارع وأشجار الظل) واستخدام أعمدة الإضاءة وتركيب عدد من أجهزة الاستشعار، والعدادات، والشاشات، والدوائر التلفزيونية المغلقة، وأجهزة التتبع، وكذلك مصابيح موفرة للطاقة، والعمل جاري على وضع استراتيجية عمان مدينة ذكية (2022–2032) وإعداد وثيقة عطاء إنارة شوارع عمان بطريقة ذكية حيث يهدف العطاء إلى تبديل ما يقارب من (29) ألف وحدة إنارة صوديوم بوحدات إنارة موفرة للطاقة وإنشاء مركز تحكم رئيسي لها.

مؤشر رقم (25) : اعتماد نهج المدينة الذكية الذي يعزز الرقمنة والطاقة النظيفة والتقنيات

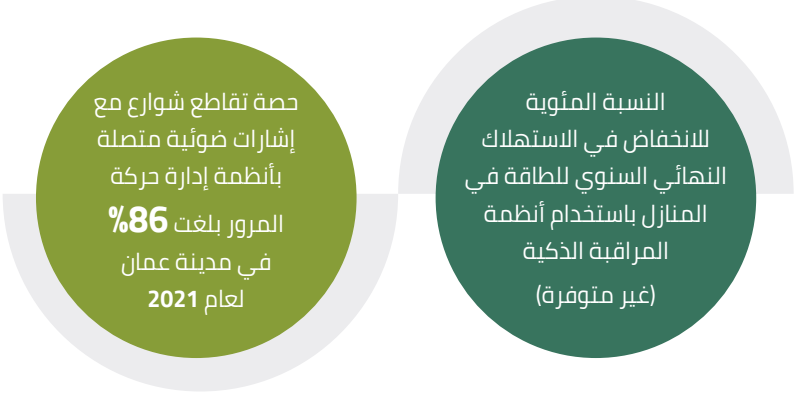

المصدر: أمانة عمان الكبرى / المرصد الحضري

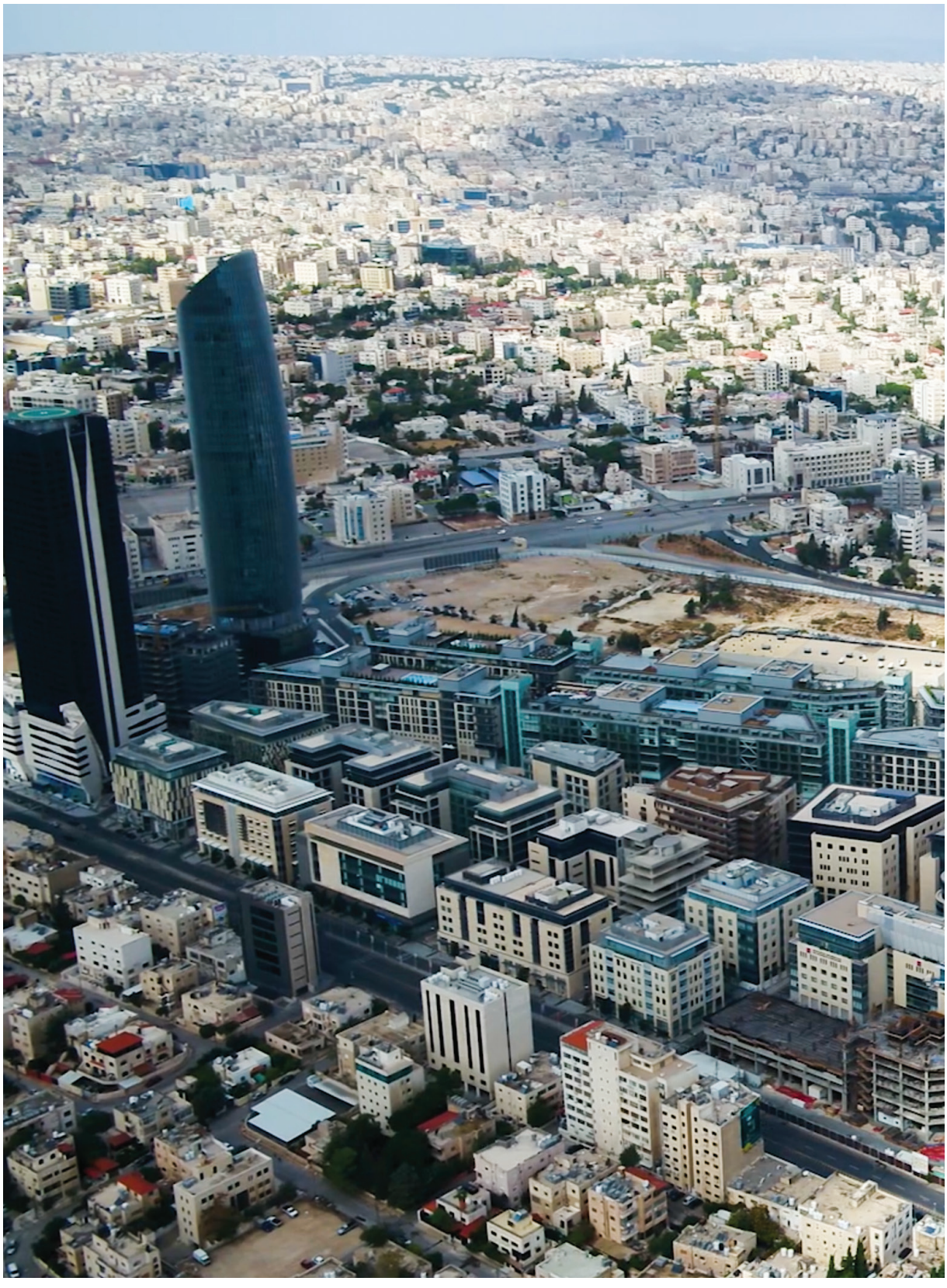

2. التنفيذ الفعال

1.2. بناء هيكل الحوكمة الحضرية: إنشاء إطار داعم

حرصاً من المملكة الأردنية الهاشمية على إعطاء المجتمعات المحلية دورها للمشاركة في إعداد خططها التنموية المستقبلية وتحديد أولوياتها من المشاريع الاستثمارية وتعزيز مبدأ اللامركزية في اتخاذ القرار على المستويين الإقليمي والمحلي وفي ظل الحاجة الى سُلطات حضرية مُستقلة ومُلتزمة وقادرة على التعامُل مع المُشكلات الحضرية بوعي بأبعادها وبفعَّالية وكفاءة فان المملكة حريصة على توفير منظومة تشريعية تحكم قطاع التنمية العمرانية وتتضمن الإطار المؤسسي والقدرات البشرية ويتضمن الملحق رقم (1) قائمة بأبرز هذه التشريعات

كما أقرت الحكومة الأردنية عام 2021 الاستراتيجية الوطنية للسكان (2021-2030) كوثيقة مرجعية أساسية تشمل النتائج والمخرجات والمؤشرات التي يطمح الأردن إلى تحقيقها بالتعاون مع كافة الشركاء على المستوي القطاعي والوطني بما يساهم في تحقيق المواءمة ما بين النمو السكاني والموارد وتحقيق التنمية الشاملة من خلال تيسير تحقيق واستثمار الفرصة السكانية، حيث تؤثر الديناميكيات السكانية والمخرجات المرتبطة بها على جميع جوانب التنمية.

1.1.2 تعزيز اللامركزية لتمكين الحكومات المحلية من الاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة لها

واجهت الحالة التنموية في الأردن العديد من المعيقات والتحديات، كان من أبرزها المركزية في التخطيط واتخاذ القرار التنموي دون الإطلاع الكافي على الحاجات المحلية التنموية الحقيقية للمواطنين، واستجابة لذلك أطلق جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، خلال زيارته إلى محافظة عجلون عام 2020 توجيهاته السامية بضرورة التحول في النهج الإداري من المركزية إلى اللامركزية التي واجهت عند تطبيقها عددا من التحديات والمعوقات تمثلت في نقل الصلاحيات من الحكومة المركزية إلى المستوى المحلي، وتعدد المرجعيات حيث كانت وزارة الشؤون البلدية المظلة للمجالس المحلية والمجالس البلدية، بينما وزارة الداخلية هي المظلة للمجالس التنفيذية، مما أدى إلى ضعف التنسيق بين هذه المجالس، وقد ظهرت الحاجة الملحة إلى معالجة هذه الثغرات وتجاوز المعوقات، حيث تم :

1. استحداث وزارة الإدارة المحلية بديلا عن وزارة الشؤون البلدية لتكون المرجعية والمظلة الموحدة للإدارات المحلية في الأردن

2. إعادة النظر في الإطار التشريعي للإدارة المحلية في الأردن، وذلك من خلال إصدار قانون جديد للإدارة المحلية رقم (22) لسنة 2021 بديلا عن قانوني البلديات رقم (41) لسنة 2015، واللامركزية رقم (49) لسنة 2015 مع الاستمرار في عملية نقل الصلاحيات إلى الإدارات المحلية واقتصار دور الحكومة المركزية على الرقابة والإشراف.

3. تم اطلاق برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي الممّول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للفترة من (2016–2021) بهدف تعزيز الإدارة المحليّة في الأردن وذلك بالتنسيق والشراكة مع وزارة الإدارة المحلية والداخلية والتخطيط والتعاون الدولي والشؤون السياسية والبرلمانية بالتعاون مع (33) بلدية و(12) محافظة وذلك ضمن ثلاث محاور رئيسة تشمل:

- تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.
- التطوير المؤسسي.
- تعزيز المشاركة والتماسك المجتمعي.

وقد عمل البرنامج على:

- تحسين التنمية الإقتصادية المحلية.
- مراعاة عدالة النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص.
- تأسيس وحدات للتنمية المحلية في البلديات بهدف إلى تطوير وتنفيذ خطط تنموية محلية، وجذب الاستثمارات.
- تعزيز الإدارة المالية المحلية.
- تحسين التواصل والمشاركة المجتمعيّة.
- تنفيذ أعمال البنى التحتية مثل تسمية الشوارع وترقيم المباني، وإنارة الطرق، وإعادة تأهيل الحدائق ومراكز الشباب.

حدائق الحسين

- أعلنت اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية النتائج والتوصيات التي توافقت عليها فيما يتعلق بتطوير التشريعات الناظمة للإدارة المحلية والتي تم تضمينها في التقرير الذي تسلمه جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاة في 2021/10/3. وقد حرصت اللجنة الملكية على اعتماد مبدأ التدرج عبر مراحل انتقالية للوصول إلى النموذج الوطني للإدارة المحلية، الذي يقود في النهاية للوصول إلى حكم محلي رشيد، قادر على الاضطلاع بمهام التنمية المحلية والخدمات بشكل مستقل وفعال، بناء على برامج يختارها المواطنون عبر انتخابات حرة ونزيهة، في تناغم وتكامل للأدوار بين مختلف الهياكل والأقاليم من جهة، والإدارة المركزية من جهة أخرى.

تتلخص أهم توصيات المرحلة الأولى لخطة التدرج في تطبيق النموذج المنشود للإدارة المحلية، في بناء قدرات الهياكل المنتخبة والمعينة في المحافظات والبلديات، والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة بما يلبي طموحات المواطنين وتطلعاتهم. كما اهتمت اللجنة بتعزيز دور الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من خلال تخفيض سن الترشح ليصبح (22) سنة بدلا من (25) سنة، وزيادة نسبة المقاعد المخصصة للمرأة لتصبح (30%) على الأقل، إضافة إلى تخصيص مقعد للأشخاص ذوي الإعاقة في الهياكل المنتخبة على مستوى المحافظات والبلديات. (بموجب قانون الإدارة المحلية جرى تخصيص ما نسبته (25%) من عدد أعضاء المجلس البلدي ومجلس المحافظة للنساء اللواتي لم يحالفهن الحظ من الحاصلات على أعلى نسبة من أصوات المقترعين مع احتفاظ النساء بحقهن بالمنافسة على مقاعد الأعضاء خارج الكوتة وهذه النسب التي جرى النص عليها تشكل محطة انطلاق نحو توسيع مشاركة النساء الفاعلة ورفع الكوتة إلى ما نسبته (30%)، أما فيما يتعلق بتخصيص مقاعد لذوي الإعاقة فإن هذا الأمر مؤثر نفسي سلبي على هذه الفئة بالإضافة إلى أنه لا يحقق أية غاية في ضوء ما تلتزم المؤسسات العامة بتقديمه والالتزام به من حقوق جرى النص عليها صراحة)

أما المرحلة الثانية، فسيتم خلالها استحداث مجالس للأقاليم، لتصبح هذه المجالس هي الهيئات العليا المنتخبة للإدارة المحلية في مراحلها الأخيرة، ويقصد بها مرحلة الحكم المحلي على مستوى السلطة التنفيذية (تنموياً وخدمياً).

كما حرصت اللجنة على تقديم عدد من التوصيات تتعلق باللامركزية المالية، من شأنها تعزيز الاستقلال المالي والإداري من خلال: إفراد فصل خاص لموازنة كل محافظة في قانون الموازنة العامة، ونقل الصلاحيات الإدارية والمالية إلى المحافظات لتصبح مسؤولة عن إعداد موازناتها وتنفيذها، إضافة إلى إنشاء حساب خاص لمجالس المحافظات في بنك تنمية المدن والقرى، تنقل إليه مخصصات موازنات المحافظات مباشرة بعد إقرار قانون الموازنة العامة، وذلك للحيلولة دون صرف مخصصات موازنات المحافظات بكاملها من خلال حجز جزء منها أو تخفيضها من قبل مجلس الوزراء وبما يضمن عملية تدوير المبالغ المتبقية من الموازنة السنوية عند انتهاء السنة المالية للعام التالي*.

المؤشرات:

الدستور الأردني وتعديلاته لعام 1952.

قانون ألإدارة المحلية رقم (22) لسنة 2021.

* الموقع الإلكتروني للجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية.

2.1.2 الأطر القانونية والسياسية لتعزيز قدرة الحكومات على تنفيذ السياسات الحضرية

أولاً: في مجال التخطيط والتنظيم

بموجب قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (79) لسنة 1966 المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم 1952 تم تأسيس مجلس التنظيم الأعلى وأسند له عدد من المهام أبرزها:

أ. إعلان مناطق تنظيم المدن وتوسيعها وتعديلها.

ب. إقرار مخططات التنظيم الإقليمية ومخططات التنظيم الهيكلية.

ت. إصدار الأمر بإلغاء أو تعديل أية رخصة صدرت بمقتضى هذا القانون إذا تبين له أنها قد صدرت بوجه غير مشروع وأنها مخالفة لمخططات الإعمار والأنظمة والأوامر والتعليمات.

ث. إقرار مشاريع الأنظمة والقوانين التي تضعها دائرة التنظيم والمتعلقة بشؤون التنظيم.

ثانياً: المشروع المتكامل للسياسة الحضرية

قامت وزارة الإدارة المحلية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والجهات ذات العلاقة بالإعداد لصياغة السياسة الحضرية الوطنية الأردنية، وقد تم الانتهاء فعلياً من مرحلة الصياغة المتعلقة برسم استراتيجيات النمو الحضري وإدارة البيئة الحضرية وتبني سياسة اكثر شمولية لإرساء قواعد التخطيط الشمولي، و يتم العمل الآن على اعتمادها من قبل رئاسة الوزراء وقد هدفت السياسة لتطوير الأسس المتبعة في رسم استراتيجيات النمو الحضري وتبني سياسة التخطيط الشمولي الوطني، وللمحافظات ببعدها الوطني والبلديات بمستواها المحلي وإعداد وثائق الخطط التنموية الشاملة ضمن نهج وطني يعزز التشاركية والميزة النسبية للمكان والسكان على حد سواء.

كما وافق مجلس الوزراء من حيث المبدأ لغايات استعمالات الأراضي على تقسيم المملكة إلى ثلاث أقاليم رئيسية:

- الشّمال وفيه أربع مُحافظات: إربد، عجلون، جرش، والمفرق، ويشتمل على (16) لواء و(14) قضاء.
- الوسط وفيه أربع مُحافظات: العاصمة، الزرقاء، البلقاء، ومادبا، ويشتمل على (19) لواء و(15) قضاء.
- الجنوب وفيه أربع مُحافظات: الكرك، معان، الطفيلة، والعقبة ويشتمل على (16) لواء و(9) أقضية.

كما باشرت وزارة الإدارة المحلية بإعداد الدراسات الخاصة باستعمالات الأراضي في كافة أنحاء المملكة، بهدف إعداد مخططات استعمالات الأراضي لأقاليم المملكة و تحديد حجم المدن واتجاهات امتدادها، والحفاظ على الأحواض المائية من التلوث.

وفي هذا السياق استكملت المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري تنفيذ التوصيات المتعلقة باللجنة المشكلة للتصدي لأثر وباء كوفيد – 19 المستجد على قطاع الإسكان بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بهدف إقرارها من قبل مجلس الوزراء وتعميمها على كافة الجهات المعنية لوضعها ضمن خططها التنفيذية وضمن ثلاث محاور:

- محاور التكثيف العمراني بما لا يتعارض مع الخارطة الزراعية والخروج بتوصيات تخطيطية سليمة.
- إعادة هندسة الإجراءات التي تخدم قطاع الإسكان وأتمتتها تمهيدا لربط العمليات الحكومية.
- وضع الخطط التنفيذية اللازمة لتطبيق استراتيجية الأبنية الخضراء.

المؤشرات:

قانون الإدارة المحلية رقم (22) لسنة 2021.

3.1.2 تعزيز المشاركة الكاملة للمرأة في جميع مجالات ومستويات صنع القرار

ما زال عدد النساء اللاتي وصلن إلى مناصب قيادية أو حتى إدارية متقدمة قليلاً نوعاً ما مقارنة بعدد الرجال في تلك المناصب على الرغم من وصول المرأة الأردنية إلى مستويات متقدمة من التحصيل العلمي والتدريب في جميع المجالات، ويعود ذلك لأسباب اجتماعية أو لإحجام المرأة عن تولي تلك المناصب لما يترتب عليها من مسؤوليات قد تؤثر على حياتها الأسرية وعليه يعتبر مبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة من المبادئ الأساسية التي كرسها الدستور الأردني حيث أكدت الفقرة الأولى من المادة (22) من الدستور الأردني على أن « لكل أردني الحق في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة بالقوانين والأنظمة» كما أكدت الفقرة الثانية من نفس المادة على أن « التعيين للوظائف العامة من دائمة ومؤقتة في الدولة والإدارات الملحقة بها وبالبلديات يكون على أساس الكفاءات والمؤهلات».

يعتبر نجاح المرأة في الوصول للمواقع القيادية ومساهمتها الفعالة في الحياة العامة ومؤسسات المجتمع المدني من أهم مظاهر العدالة السياسية بين الجنسين، فعلى صعيد المشاركة في الحياة العامة، فقد أشارت الإحصائيات لعام 2018، بأن واحد من بين كل خمس أعضاء في السلك الدبلوماسي والقضائي هي أنثى حيث بلغت النسب (20.1% – 22.0%) على التوالي، وواحد من بين كل ثلاث أعضاء في الأحزاب السياسية هي أنثى أيضاً، كما شكلت نسبة السفيرات (10.2%) من إجمالي السفراء في عام 2018 أي هنالك سفيرة واحد من بين كل عشر سفراء تم تعينهم، وحسب الشكل التالي.

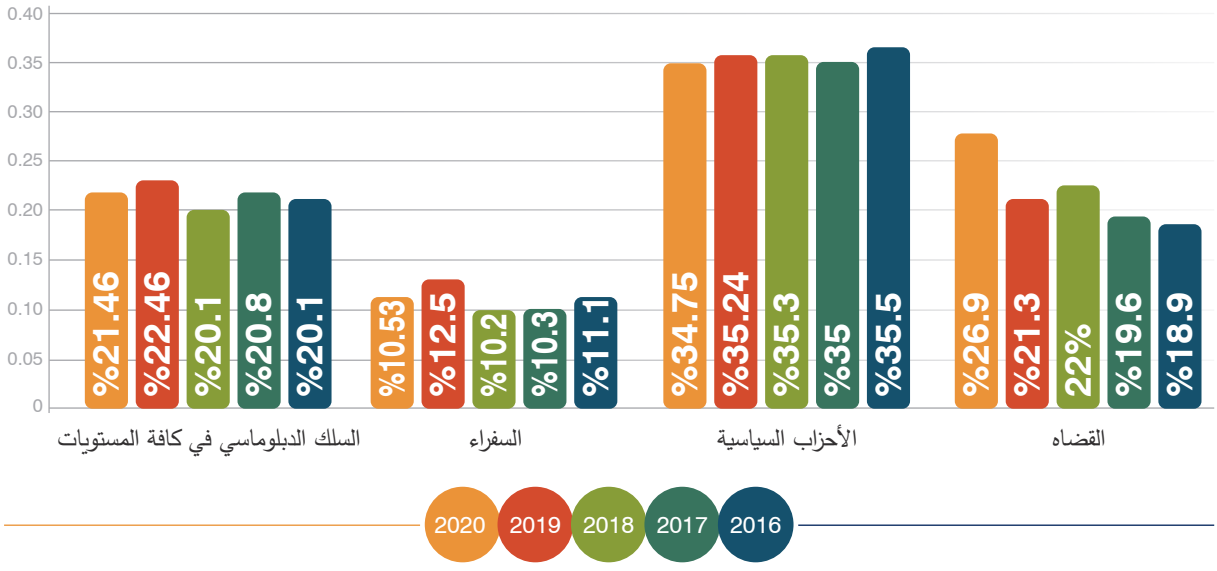

الشكل رقم (46) : نسبة النساء في المناصب القيادية للفترة (2016-2020)

المصدر : اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة

اما مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار فلم تستطع النساء اختراق حاجز الكوتا في الانتخابات البرلمانية لعام 2021، ولا زالت نسبة مشاركتهن في المجالس المنتخبة والمعينة بعيدة عن الوصول لـ (50/50) بحلول 2030. وبالرغم من وصول النساء للسلك القضائي بنسبة تشكل (28%)، إلا أن وجودها لا زال ضعيفا في المحاكم الدستورية والإدارية وفي المجلس القضائي حيث تُمثل بقاضية واحدة في كل منها، ومن هنا تشكل الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025)، فرصة لإحداث التغيير المطلوب، خاصة أنها أخذت بعين الاعتبار معايير الهشاشة المختلفة مثل السن، الإعاقة، المناطق النائية، حالة الهجرة واللجوء وغيرها..، وهذا يتطلب توفر البيانات حول هذه المعايير لتتمكن المؤسسات الرسمية من تبني أطر فعالة للمساءلة وتطوير السياسات وتقديم الخدمات وتخصيص الموارد لدعم تحقيق المساواة بين الجنسين. هذا وتترابط الاستراتيجية مع الخطة الوطنية لتفعيل القرار الأممي رقم (1325) (المرأة والأمن والسلام)، والخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان (2016-2025)، وخطة التمكين الإقتصادي للمرأة (2019-2024)، ومصفوفة الأولويات الوطنية لتعزيز منظومة الحماية من العنف الأسري وحماية الطفل للأعوام (2021-2023)، والإطار الوطني للحماية من العنف الأسري.

ويتم حاليا إدماج استراتيجية المرأة ضمن (24) قطاعاً تنموياً في البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة كوسيلة لضمان تنفيذ استراتيجية المرأة ولتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين.

وتشير بيانات دائرة الإحصاءات العامة لعام 2019، إلى أن نسبة النساء في المناصب الوزارية في الأردن قد بلغت (24.4%)، وقد كان الأردن سباقًا في إدماج النساء في صنع القرار على المستوى الإقليمي، حيث بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في الحكومات المحلية للعام 2019 (27.8%) ونسبة النساء في تولي منصب القضاء (21.3%)، كما بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الأردني (15.4%) هذا وتشكل الإناث (22.4%) من الدبلوماسيين و(35.2%) من أعضاء الأحزاب السياسية. في حين شكلت الشركات المملوكة للنساء أو تديرها نساء حوالي نحو(7%) فقط من إجمالي المنشآت الإقتصادية في الأردن، منها حوالي نحو (5%) فقط مملوكة للنساء في مجال المشاريع الريادية.

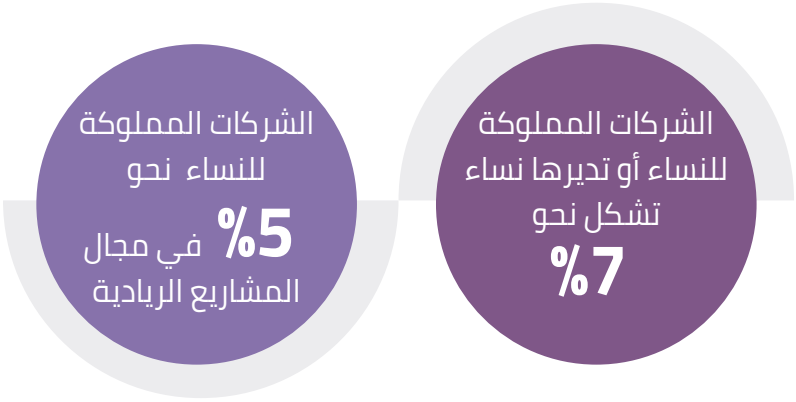

الشكل رقم (47) : نسبة الشركات المملوكة للنساء لعام 2018

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة

وعلى صعيد التمكين الإقتصادي، فإن مشاركة المرأة في العمل تعتبر حجر الأساس للتمكين الإقتصادي ومن أهم المتطلبات التنموية التي تستند عليها عملية التنمية المستدامة. حيث اظهرت نتائج مسح العمالة والبطالة الربع الثالث لعام 2019 إلى ضعف المشاركة الإقتصادية للإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن من (15) سنة فأكثر في سوق العمل الأردني مقارنة بالذكور الأردنيين حيث بلغ معدل النشاط الإقتصادي للإناث (13.2%) مقابل (53.3%) للذكور.

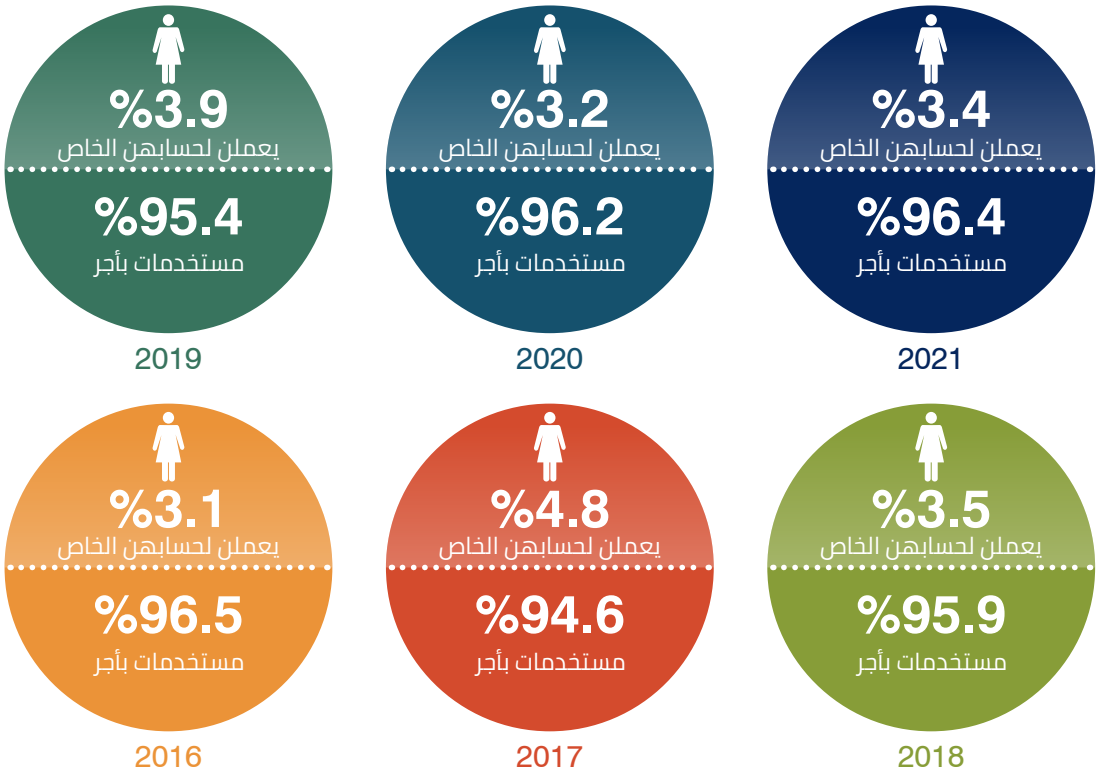

الشكل رقم (48) : نسبة الاناث الاردنيات اللاتي اعمارهن (15) سنة فأكثر المشتغلات والمستخدمات بأجر واللاتي يعملن لحسابهن الخاص من مجموع المشتغلات للفترة (2016 – 2021)

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة/ مسح العمالة والبطالة

كما وتشير البيانات إلى أن الغالبية العظمى من الإناث الأردنيات كن من المشتغلات المستخدمات بأجر وبنسبة بلغت (94.5%) – (الربع الثالث لعام 2019)، في حين لم تتجاوز نسب المشتغلات صاحبات الأعمال واللاتي يعملن لحسابهن الخاص (4.1%) من إجمالي المشتغلات. وعند البحث عن الأسباب الكامنة وراء ضعف مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل حيث بلغ معدل البطالة (27.5% للإناث – 17.1% للذكور) يتبين أن فجوة الأجور هي أحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء ضعف مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل حيث أظهرت نتائج مسح الاستخدام لعام 2017.

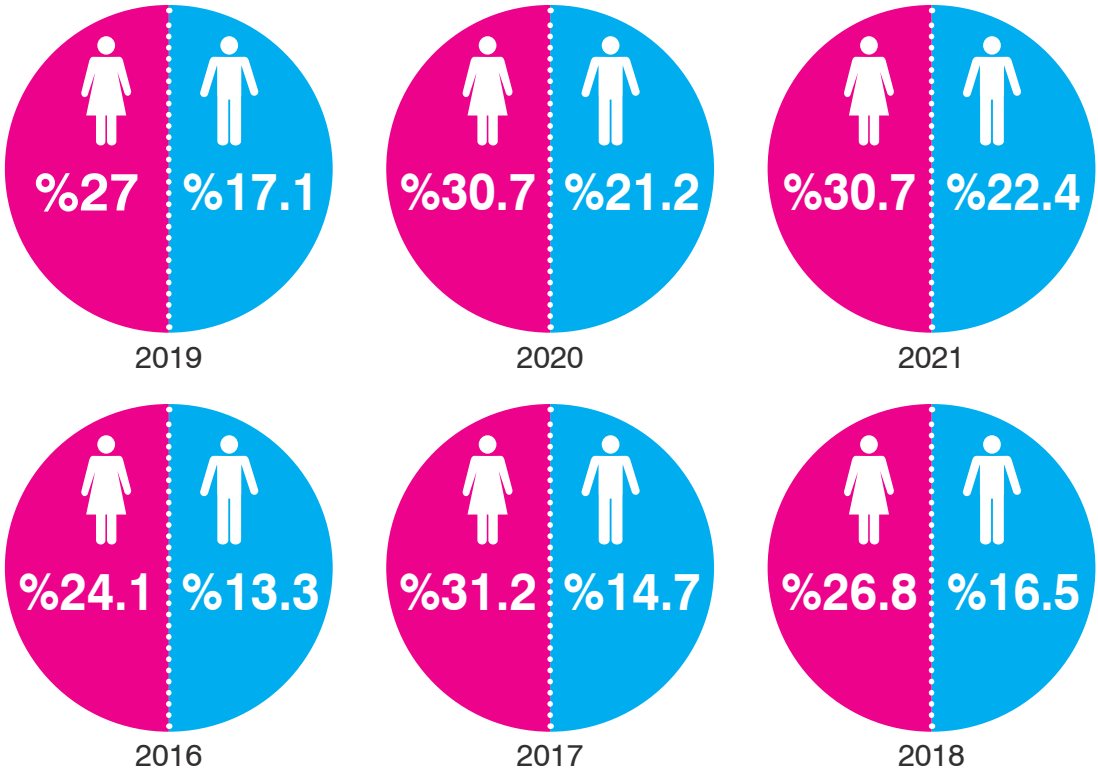

الشكل رقم (49) : معدلات البطالة حسب الجنس للفترة (2016–2021)

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

وحسب بيانات مسح الاستخدام لعام 2019 أن متوسط الأجر الذي تتقاضاه الإناث في القطاعين معاً (494) دينار أردني مقابل (562) دينار أردني للذكر، أي بفارق (68) دينار أردني لصالح الذكر وبفجوة أجور بلغت (12.1%)، كما نجحت المرأة في الأردن إلى حد ما بالوصول للمناصب القيادية لأنشطة الأعمال، هذا وقد أشار بيان صادر عن اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بمناسبة يوم المرأة العالمي بتاريخ 2022/3/8 انه وبالرغم من الإنجازات والتقدم المحرز تجاه تحقيق رؤية استراتيجية المرأة في الأردن (2020–2025) "مجتمع خالٍ من التمييز والعنف المبني على أساس الجنس تتمتع فيه النساء بالحقوق الإنسانية الكاملة والفرص المتساوية لتحقيق التنمية المستدامة"، إلا أن التحديات التشريعية والمؤسسية والمجتمعية لا زالت تواجه تحقيق هذه الرؤية، وأشار البيان إلى جهود الأردن باتجاه تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء)، وهو على أعتاب تقديم التقرير الطوعي الثاني لرصد التقدم المحرز لاهداف التنمية المستدامة 2030 حيث أن الأعوام الأخيرة قد شهدت مجموعة من التعديلات التشريعية نحو تحقيق المزيد من العدالة

والمساواة للمرأة في الأردن، منها تعديل الدستور، ومشروعي قانوني الانتخاب والأحزاب وقد شهد عام 2021 صدور أنظمة هامة مثل نظام عمال الزراعة عام 2021 لحماية حقوق العاملين في هذا القطاع. ويساهم نظام الحماية الاجتماعية في تكاليف دور الحضانة للأمهات العاملات من خلال صندوق الأمومة. ونظام العاملين في المنازل وجميعها تسعى لتوفير المزيد من الحماية في عالم العمل إلا أن هذه الأنظمة وتطبيقاتها لا تزال بحاجة إلى تقييم لتقدير مدى تحقيقها للعدالة والمساواة للنساء.

وقد تقدم الأردن في مؤشر الفجوة بين الجنسين من المرتبة (138) لعام 2020 إلى المرتبة (131) من بين (156) دولة في عام 2021، إلا أن المرأة لا زالت تعاني من مجموعة من التحديات التي تعيق وصولها إلى الفرص المتساوية وحقوقها الإنسانية الكاملة دون تمييز. هذا وتشكل المشاركة الإقتصادية للمرأة أبرز التحديات رغم ارتفاع المستوى التعليمي للإناث الذي لم ينعكس إيجابا على دخولهن لسوق العمل، حيث بلغت المشاركة الإقتصادية للمرأة (14.7%) فقط وهي من أقل النسب على مستوى العالم، في ظل محدودية قدرة الإقتصاد على خلق فرص عمل جديدة للداخلين الجدد للسوق، مع الحاجة لتعديل التشريعات والسياسات لتوفير البيئة المناسبة من توسع في خدمات واقتصاد الرعاية ووسائل نقل آمنة وتوسيع نطاق العمل المرن، وتواجه صاحبات المشاريع تحديات خاصة بتنمية المهارات والتسويق، كما لا زال هناك حاجة لمراجعة سياسات وبيئة الإقراض لضمان دعمها لريادة الأعمال وحماية النساء من الضغوطات الاجتماعية وتجنب وقوعهن في تبعات الديون. وترتفع مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي ومعظمهن من العاملات في الزراعة ما يعني معاناة المزيد من النساء من انعدام الأمن الوظيفي وظروف العمل غير الملائمة، وعدم شمولهن بنظام الحماية الاجتماعية الذي يوفر برامج دعم مختلفة ومن ضمنها تأمين الأمومة ودعم حضانات الأطفال.

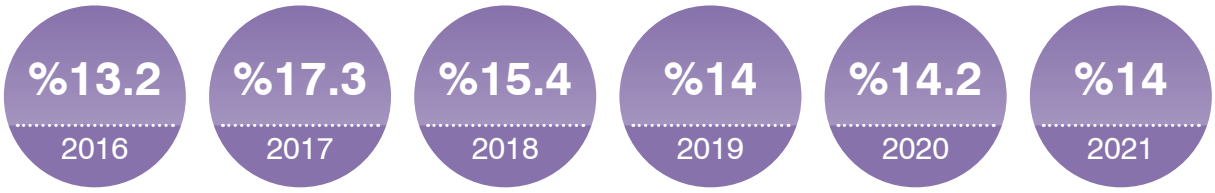

الشكل رقم (50) : نسبة المشاركة الإقتصادية للأردنيات اللاتي أعمارهن (15) سنة فأكثر للفترة (2016-2021)

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ مسح العمالة والبطالة

وقد كان تمكين المرأة من أبرز اهتمامات القيادة الهاشمية لما لها من دور بارز في المجتمع حيث أكدت توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية المشكلة بتاريخ 2021/10/6 على العديد من التوصيات الخاصة بالمرأة من التوصيات المتعلقة بتمكين المرأة من خلال تهيئة البيئة التشريعية والسياسية الضامنة لدور المرأة في الحياة العامة، وتمكين المرأة الأردنية من المشاركة الفاعلة.

كما قامت الحكومة بما يلي:

- إعداد الخطط التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020–2025) والتي صادقت عليها الحكومة الأردنية بتاريخ 8 مارس/آذار 2020.
- تعزيز قيم المواطنة حقوقًا وواجبات والحريات المكفولة بالتشريعات والالتزام التام بمبدأ سيادة القانون، كما تعكس حقيقة تعدُّد المعيقات التي تواجه انخراط المرأة ومشاركتها الفاعلة في الحياة العامة، وعدم اقتصارها على الجانب التشريعي، إذ تمتد لتشمل السياسات والممارسات والتوجهات المجتمعية والمعيقات الإقتصادية والنظرة النمطية التي تتعارض مع كون الرجل والمرأة مواطنين فاعلين في بناء المجتمع والمشاركة في الحياة العامة والسياسية.

كما أشار التقرير الشمولي والمعلوماتي حيال الجهود الرسمية الأردنية لإنفاذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان للعام 2017 إلى تقليص التفاوت بين الجنسين من خلال دمج النوع الاجتماعي في السياسات والخطط الوطنية ودمج النوع الاجتماعي وقضايا العدالة بين الجنسين وحقوق المرأة في رؤية الأردن 2025 كما تم توجيه اهتمامات الجهات المانحة للقضايا الملحة على المستوى الوطني في مجال تمكين المرأة من خلال:

- قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي في العام 2017، بإعداد تدقيق النوع الاجتماعي من خلال عقد ورشات تدريب حول العدالة بين الجنسين وحقوق المرأة لموظفي وموظفات الوزارة، حيث (75%) من العاملين في الوزارة قد شاركوا في تلك النشاطات التوعوية، مما ينعكس إيجابا على مخرجات العمل التنموي والمشاركة في إدخال العمل المرن على نظام الخدمة المدنية وائتلاف إعداد الخطة الوطنية لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم (1325) المرأة الأمن والسلام والتي تم إقرارها حديثا من مجلس الوزراء.

وعلى الرغم مما تم إلا انه لا بد من اتخاذ العديد من التدابير الإيجابية بهدف توفير الدعم المؤسسي والمالي الكافي للمرأة واتخاذ التدابير الكفيلة بوصولها على قدم المساواة إلى هياكل السلطة وعمليات صنع القرار والمشاركة الكاملة فيها ويتعين على الحكومة اتخاذ الإجراءات التالية لتحقيق هذا الهدف:

- جمع وتحليل ونشر البيانات الكمية والكيفية بانتظام عن المرأة والرجل على رصد وتقييم التقدم المحرز في تمثيل المرأة من جميع المستويات في مختلف مناصب صنع القرار في القطاعين العام والخاص.
- الالتزام بتحديد هدف التوازن بين الجنسين في الهيئات واللجان الحكومية.
- تشجيع زيادة مشاركة النساء في عملية صنع القرار على جميع المستويات.
- إقامة آليات لرصد إتاحة الفرص للمرأة للوصول إلى المناصب العليا لصنع القرار، أو تعزيزه.
- تفعيل التنسيق مع الجهات والمنظمات المانحة والمعنية بشؤون المرأة والتحاور معها في إمكانية تمويلها كل حسب اختصاصها ونطاق عمله ومجالات اهتمامه.

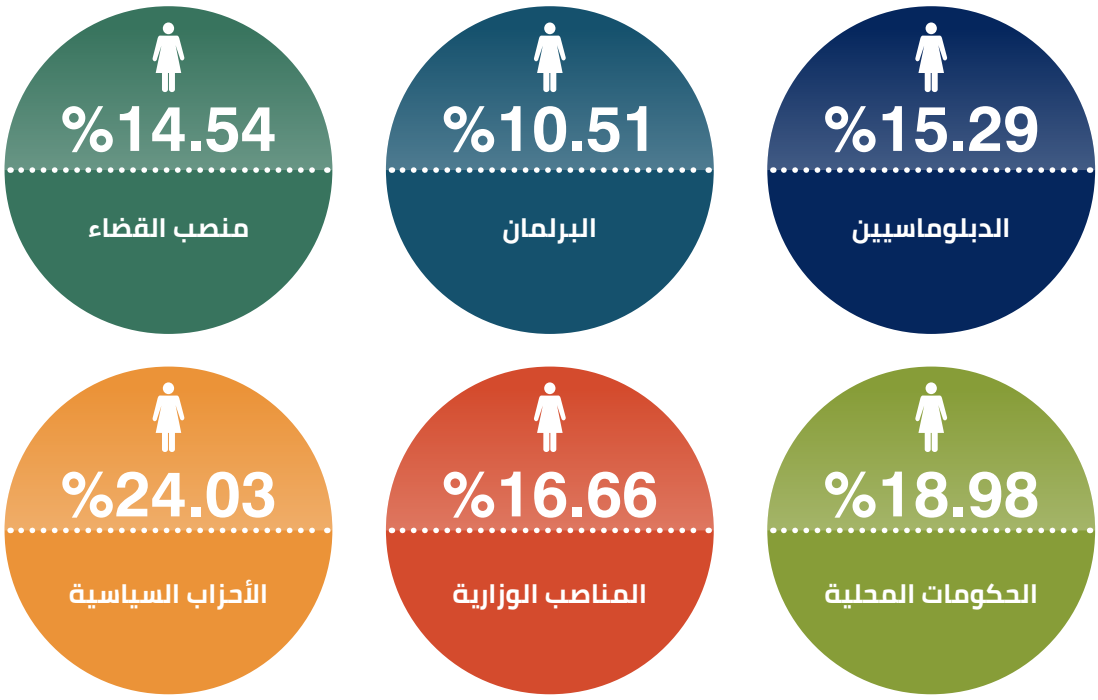

الشكل رقم (51) : نسبة المناصب القيادية للمرأة لعام 2019

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

2.2. تخطيط وإدارة التنمية العمرانية المكانية

ويسعى الأردن إلى تحسين النمو الحضري وحماية التُراث والمواقع والأماكن الأثرية وتحسين مناطق البيئة المبنية، بالإضافة إلى تعزيز حماية الأماكن التُراثية وتطوير المساحات الخضراء بالإضافة إلى توجيه أنواع المشاريع التي يكون لها التأثير الأكبر على استغلال الأرض (مثل المشاريع الضخمة والمشاريع السكنية الكبيرة). ولكن يواجه الأردن تحدياً رئيساً يتمثلُ في نقص المُتاح من الأراضي مُقابل احتياجات مُتزايدة لسُكان يتزايدون بمُعدل عالٍ، فالتحديات الناشئة عن التوسُع الحضري السريع لا يُمكن مُجابهتها بشكل فعَّال بالوسائل التقليديةً لتنظيم استخدامات الأراضي والتخطيط الإقليمي والمكاني التقليدي.

1.2.2 ضمان تكامل قضايا الإسكان في خطط التنمية الحضرية (دمج الإسكان في خطط التنمية الحضرية)

يعتبر قطاع الإسكان واحد من اهم القطاعات التي تلعب دوراً مهماً في تلبية الحاجات الأساسية للأسرة، وفي دعم ورفد الإقتصاد الوطني، وهو أيضاً من القضايا الحضرية ذات الأولوية التي تواجه واضعي السياسات ومتخذي القرار نظراً للتحديات الهائلة التي تواجه قطاع الإسكان حالياً، إضافة للأوضاع السياسية التي تشكل ظروفاً غير اعتيادية فيما يتعلق بالوضع الإسكاني في الأردن، وبناءً على ذلك تلجأ الحكومات إلى رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات والبرامج التي تحقق التوازن بين أقطاب العملية الإسكانية.

وانطلاقاً من توجيهات الحكومة الأردنية لتفعيل أداء قطاع الإسكان، فقد تم عقد اتفاقية تعاون مشترك مع مجموعة البنك الدولي في آيار من عام 2018 لإعداد دراسة تقييمية لأداء قطاع الإسكان في المملكة بهدف تحديث الاستراتيجية الوطنية للإسكان (والتي تم اقرارها والعمل بها منذ عام 1989) لتواكب التغيرات في سوق الإسكان والاستجابة بكفاءة وفاعلية للتحديات التي طرأت في السنوات العشر الاخيرة وقد هدفت الدراسة إلى :

- دعم الحكومة الأردنية ممثلة بالمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري لوضع سياسة اسكانية ناظمة لعمل قطاع الإسكان للسنوات المقبلة، وإعادة صياغة الاستراتيجية الوطنية للإسكان لتساهم في حصول الجميع على السكن الملائم والآمن والميسور والخدمات الأساسية وضمان تحقيق رفاهية العيش، واستخدام الموارد الطبيعية الصديقة للبيئة في انظمة البناء الحديثة والمتطورة ضمن أساليب علمية تساهم في إنشاء مساكن ذات جودة عالية سهلة البناء وسريعة الإنشاء وقليلة التكلفة تخدم كافة شرائح المجتمع، مع مراعاة مبادئ وتوجهات الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية المستدامة (2030) وضمن السياق الوطني لكل دولة.

- تحليل سوق الإسكان وتقييم مدى الاستجابة للطلب الإسكاني والقدرة على مواجهة التحديات ومواكبة التغيرات الإقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق التوازن بين العرض والطلب الإسكاني.

وقد تم الانتهاء من تنفيذ العديد من التوصيات الواردة في الدراسة وفقا لما هو مخطط له وعلى النحو التالي:

- مراجعة قانون المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بهدف تنظيم قطاع الإسكان والتطوير العقاري ضمن إطار تشريعي.
- كما تم استكمال الدراسات التالية:
  - دراسة أثر تطبيق نظام الابنية والتنظيم وتعديلاته على تفعيل سوق الأراضي.
  - دراسة قطاع التأجير السكني.
  - دراسة سوق الرهن الثانوي العقاري
  - دراسة اساليب وشروط التمويل الإسكاني (الاسلامي والتجاري)

كما يتولى الأردن الرئاسة المشتركة الاتحاد من أجل المتوسط بين ضفتيه منذ عام 2012 حيث يتولى الإتحاد الأوروبي الجانب الشمالي، أما الأردن فيتولى الجانب الجنوبي وتسري الرئاسة المشركة على جميع المستويات كمؤتمرات القمة، الإجتماعات الوزارية، الإجتماعات المنعقدة على مستوى المسؤولين علماً أن الإتحاد من أجل المتوسط أنشئ في تموز عام 2008 في قمة باريس بهدف تعزيز الشراكة الأرومتوسطية.

علماً بأن المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري هي الممثل الرسمي عن قطاع الإسكان والتنمية الحضرية في الأردن لدى شعبة قطاع النقل والتنمية الحضرية المستدامة في الإتحاد.

وفي إطار الجهود الرّامية إلى اتّخاذ خطوات ملموسة في اتّجاه تنفيذ الأجندة الحضريّة للاتحاد من أجل المتوسّط نظّمت أمانة الاتحاد المنصّة الإقليميّة الأولى بشأن التّنمية الحضريّة المستدامة في بروكسل بشهر تشرين ثاني من العام 2017، ومنذ ذلك الحين والمؤسسة تشارك بكافة الاجتماعات للمنصة ومجموعات العمل واللجان المنبثقة عنها حيث كان آخرها للعام الحالي الاجتماع الثالث للمنصة بتاريخ 2022/2/17 والاجتماع الرابع لمجموعة العمل الدائمة .

المؤشرات:

غير متوفرة.

2.2.2 تضمين الثقافة كمُكوِّن ذي أولوية في التخطيط الحضري

أقر مجلس الوزراء في عام 2020 الخطة الوطنية لحماية التراث الثقافي غير المادي، والتي تأتي ضمن جهود الحكومة لترسيخ الهوية الثقافية الوطنية، من خلال إيجاد قوائم وطنية لعناصر التراث الثقافي غير المادي ملائمة للترشيح على القوائم العالمية لليونسكو، ما يوفر اعترافًا عالميًا بهذه العناصر.

قامت سلطة إقليم البترا التنموي السياحي بإنشاء مركز البتراء الثقافي: تم افتتاح المركز بمنتصف شهر حزيران 2021، ويعد من اهم مشاريع السلطة الحيوية بوسط مدينة وادي موسى، والمركز مكون من طابقين بمساحة اجمالية (525) متر مربع ، يشتمل على مكتبة عامة فيها سبعة الاف كتاب ، ومكتبة للأطفال وفيها (2500) كتاب بالإضافة إلى قاعتي أنشطة وتدريب وموارد ثقافية استهدف المركز إيجاد بنية تحتية ثقافية تؤسس للعمل الثقافي بالشراكة مع المجتمعات المحلية وتعظم من تأثير الثقافة على نوعية الحياة اجتماعيًا واقتصاديًا وفكريًا وفتح باب الحوار وإيجاد مكان مناسب لعقد البرامج التي تتعلق بتمكين الشباب وتأهيلهم لسوق العمل والمساهمة بالتوثيق للإرث الثقافي للبترا وإقامة المؤتمرات واللقاءات الثقافية ودعم إصدارات الكتب لابناء المجتمع المحلي من خلال الدعم والنشر وتوفير الظروف المناسبة لرعاية المبدعين في جميع المجالات الثقافية والفنية حيث استطاع المركز خلال الفترة الوجيزة من اطلاقة الوصول إلى (4355) طفلاً في جميع مناطق الإقليم والوصول إلى (478) من الشباب ببرامج تدريبية ودورات تؤهلهم لسوق العمل.

هذا وتعمل التشريعات على تنظيم أصول حماية المباني التراثية، حيث يهدف قانون حماية التراث العمراني والحضري رقم (5) لسنة 2005 لحماية المواقع التراثية الأردنية كما يوضح المرجعيات والمسؤوليات والواجبات والحقوق في هذا الشأن.

3.2. وسائل التنفيذ

1.3.2 تعبئة الموارد المالية

1.1.3.2 وضع أُطُر التمويل لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على جميع مُستويات الحُكومة

إن مرتكزات السياسة الإقتصادية في المرحلة المقبلة هي الاستمرار بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية بما يحافظ على الاستقرار المالي والنقدي، ويعزز تنافسية بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات وأتمتتها، وتخفيض تكاليف ممارسة الأعمال ومدخلات الإنتاج بما يشمل الطاقة والمياه والنقل، والتركيز على الانتقال إلى الإقتصاد المبني على التكنولوجيا وقد تم رصد مبلغ (80) مليون دينار لبرنامج التشغيل الوطني، ورصد زيادة بنحو (50) مليون دينار لتحفيز وتنشيط السياحة هذا العام، إضافة إلى رصد مبلغ (20) مليون دينار لبرنامج استدامة للحفاظ على الوظائف، ومبلغ (27) مليون دينار بدل تخفيض التعرفة الكهربائية على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ومبلغ (30) مليون دينار لبرنامج دعم وتطوير الصناعة، وتمويل استراتيجية الزراعة التي أقرتها الحكومة مؤخرا ورفع المخصصات المالية لقطاع الزراعي بنسبة (17%)، وتوفير مخصصات الحماية اللازمة ضمن موازنة المملكة للعام 2022 والتي تمثل إطار التمويل الرئيسي لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على المُستويات كافة نظراً لارتباطها الوثيق بمكونات البرامج التنموية الحكومية (نهوض اجتماعي، محافظة على البيئة، توفير السكن، التطور التكنولوجي. وتأكيداً على اهتمام المملكة بإنفاذ التزاماتها الواردة في الخطة الحضرية الجديدة ضمن إطار مؤسسي فسيتم تشكيل لجنة دائمة تضم في عضويتها كافة الجهات ذات العلاقة لتتولى تسريع تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة.

2.1.3.2 تحريك الموارد الداخلية للتمويل والتوسع في العوائد ومصادر الدخل للحكومات المحلية.

تعتبر وزارة التخطيط والتعاون الدولي الجهة المعنية بالتخطيط على المستوى الوطني فهي المعنية بوضع الخطط على المدى المتوسط والطويل وبرامج التنمية الشاملة ومشاريع التنمية بأنواعها الإقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية التي تمثل خطط وبرامج لعمل الحكومة، يتم إعدادها بصورة تشاركية مع كافة الجهات المعنية مع مراعاة إدماج العناصر المرتبطة بعدد من السياسات والاستراتيجيات العامة في جوانب الخطط والبرامج المختلفة، والمساهمة في اقتراح الخطط الإقتصادية والاجتماعية الداعمة للتنمية وكذلك المشاركة في وضع السياسات الإقتصادية الداعمة للتنمية المستدامة، كما تعمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي على متابعة الانجاز والأداء للبرامج التنفيذية للحكومة التي تم تحديد التحدّيات والتوجهات الاستراتيجية لمحاورها، ومؤشرات قياس الأداء الرئيسة، ووضع قائمة بأولويات البرامج والمشاريع والخطة التمويلية لها، والعمل مع مجتمع الممولين لتوفير التمويل اللازم لها من المساعدات الخارجية عن طريق المنح أو القروض الميسرة.

وقد قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإطلاق وحدة المبادرات التنموية وذلك في الربع الرابع من عام 2021 بهدف بلورة وتصميم وتمويل مبادرات تنموية ذات تدخلات تنموية ابتكارية وجدوى اقتصادية وأثر ملموس مستدام على المجتمعات المحلية بشكل يعزز بيئة العمل التشاركية مع الجهات ذات العلاقة ومتابعة تنفيذها وتقييم أثرها. بحيث تتولى المهام التالية:

- تصميم وتطوير مبادرات تمويل ريادية نوعية ذات قيمة مضافة على الإقتصاد الوطني ومتابعتها وتقييم أثرها.
- التنسيق لتوفير وإيجاد مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ المبادرات الريادية المستهدفة.
- بناء شراكات محلية قادرة على إدارة وتشغيل المبادرات التنموية وضمان استدامتها وبما يتوافق مع أهداف الوزارة.
- تحفيز التنمية المحلية وتقديم الدعم لتمكين الهيئات المحلية من إدارة الشأن التنموي ضمن إطار تنسيقي وتشاركي.
- توفير الدعم اللازم للبرامج والمبادرات التي تستهدف تعزيز الريادة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تمثل الأولوية القصوى لخطة الاستجابة الأردنية (2020–2022) للأزمة السورية في تمكين الأنظمة من مواجهة التحديات مثل الفقر طويل الأمد، وتدهور الظروف السكنية، وبالتالي حماية كرامة ورفاهية اللاجئين السوريين، والأردنيين المستضعفين المتأثرين بالأزمة السورية، وسيعتمد نجاح الخطة على استمرار التعاون مع المجتمع الدولي ودعمهم المستمر.

حيث شكل اللجوء السوري تحدياً كبيراً رافقه مزيد من الضغوط على الوضع الإقتصادي في الأردن، ولتخفيف هذا العبء تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بحث المجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤولياته لتوفير التمويل الكافي لدعم خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية والتي تضمنت مكوناً جديداً للخطة للتعامل مع جائحة كوفيد–19، حيث تبلغ الاحتياجات المالية للخطة حوالي (2.4) مليار دولار أمريكي، والتي تهدف إلى تلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المستضيفة وكذلك لتمكين الحكومة من الاستمرار بتقديم الخدمات الأساسية للاجئين السوريين في مجالات التعليم والحماية وسبل العيش والصحة بما في ذلك توفير اللقاحات للاجئين ضد فيروس كوفيد–19 المستجد وغيرها من الخدمات.

هذا وقد تم توقيع اتفاق بين الحكومة الأردنية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، عضو مجموعة البنك الدولي للمساعدة على تعزيز مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالأردن في عدة قطاعات مثل النقل وخدمات المياه والتعليم والرعاية الصحية والسياحة حيث سيشارك الطرفان في مبادرة جديدة تمتد لثلاث سنوات بعنوان «التسهيل الإنمائي لإعداد المشاريع» بهدف دعم مديرية الشراكة بين القطاعين العام والخاص المُنشأة حديثا في رئاسة الوزراء وتهدف المبادرة إلى تحفيز مشاركة القطاع الخاص على توفير الاستثمار والتمويل اللازم لتطوير البنية التحتية وتعزيز قدرة الأردن على المنافسة ومواجهة الأزمات.

تجدر الإشارة إلى أن الأردن أصدر القانون رقم (17) لسنة 2020 للشراكة بين القطاعين العام والخاص ويعد هذا القانون معلما رئيسيا في الجهود الرامية إلى إيجاد إطار قانوني قوي لاستثمارات القطاع الخاص وتيسير مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المستقبل في البلاد.

3.1.3.2 حشد مؤسسات (بنوك تنمية, صناديق تمويل تنمية محلية) للتمويل الحضري

تسعى وزارة الإدارة المحلية إلى تفعيل دور بنك تنمية المدن والقرى كوسيط مالي متخصص لقطاع البلديات، وتمكينه من منح القروض طويلة الأجل وفقا لمبادئ العمل المصرفي هذا ويهدف بنك تنمية المدن والقرى والمنشأ بموجب قانون بنك تنمية المدن والقرى وتعديلاته رقم (63) لسنة 1985 إلى:

أ. دعم مشاريع الهيئات المحلية لتأمين الخدمات الرامية إلى إيجاد الخدمات الأساسية العامة والمساهمة في تطويرها عن طريق تعبئة موارده المالية المحلية والخارجية وتقديم التسهيلات الائتمانية الضرورية لتنفيذ هذه المشاريع.

ب. إدارة القروض التي تعقدها الهيئات المحلية وكفالتها والقيام بأية وظيفة أو تعامل أو أعمال مصرفية يتطلبها تنفيذ الواجبات المنوطة بالبنك.

ت. مساعدة الهيئات المحلية في تحديد أولويات المشاريع الإنتاجية في ضوء جدواها الإقتصادية والمساهمة في رأس مال هذه المشاريع.

ث. المساعدة في توفير الخبرات والخدمات الفنية بما في ذلك تدريب الفنيين الذين تحتاج اليهم الهيئات المحلية.

ج. تقديم التسهيلات الائتمانية لأية هيئة أو مؤسسة تتضمن أهدافها تقديم الخدمات الأساسية داخل حدود الهيئات المحلية.

ح. تمويل مشاريع للهيئات المحلية بدون احتساب الفائدة.

علماً بانه بموجب مشروع القانون المعدل لقانون بنك تنمية المدن والقرى لسنة 2022 والذي يمر حاليا بالمراحل الدستورية لإقراره فقد أكد مشروع القانون و بهدف قيام البنك بتحقيق التنمية الشاملة في البلديات ودعم مشاريعها ومساعدتها على القيام بواجباتها على ما يلي:

- تقديم الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية بما فيها دون احتساب نسبة فائدة على البلديات وسلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة وسلطة إقليم البترا التنموي السياحي أو لأي جهة تعمل على تحقيق التنمية المحلية.
- تقديم الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية لمشاريع الشراكة بين البلديات والقطاع الخاص.
- إدارة المنح والقروض والرقابة عليها والتحقق من استخدامها في أوجه الإنفاق المخصصة لها.
- تحفيز البلديات على تحسين أدائها المالي بما ينعكس على حجم الاقتراض وكلفته.
- إجراء الدراسات وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات متعلقة بالبلديات وتحليلها وإجراء التصنيف الائتماني للبلديات.
- توفير الخبرات والخدمات الفنية والاستشارية للبلديات.

تم المباشرة بتنفيذ مشروع الخدمات البلدية والتكيف الاجتماعي (2018–2021) الذي ينفذ من قبل وزارة الإدارة المحلية وبدعم فني من بنك تنمية المدن والقرى، ويمول المشروع حكومات كندا، هولندا، الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي، والمملكة المتحدة وبإدارة وإشراف البنك الدولي الذي يأتي استجابة لطلب الحكومة الأردنية لمعالجة اثر تدفق اللاجئين السوريين على المجتمعات الأردنية المضيفة ضمن «خطة استجابة الأردن» التي حددت الاحتياجات اللازمة لمعالجة التكيف الاجتماعي

سيقدم المشروع حاليا منح للبلديات المشاركة والمضيفة للعدد الأكبر من السوريين. بتمويل يبلغ (43.8) مليون دولار، وستمنح الأولوية للبلديات التي تولي اهتماما بالاستدامة والاستجابة وكفاءة الخدمات المقدمة لتوفير تكيف اجتماعي على المدى الطويل، وقد وصل عدد البلديات المستفيدة إلى (28) بلدية.

أما صندوق منح المشاريع الابتكارية فيشمل فقط: بلدية السلط، بلدية جرش، بلدية الكرك، بلدية الطفيلة، بلدية الرصيفة.

كما قام البنك المركزي الأردني منذ عام 2011، بتنفيذ البرامج التالية:

- البرنامج الوطني للتشغيل الذاتي «انهض» بقيمة (100) مليون دينار، وذلك انسجاماً مع الرؤية الملكية السامية في محاربة البطالة بين الشباب من خلال تعزيز نهج التشغيل الذاتي عوضاً عن التوظيف وتمكينهم من إقامة مشاريع تنموية تحقق لهم مصدر دخل وتوفر فرص عمل، حيث انه ولغاية تاريخه تم منح ما يقارب (7) مليون دينار لـ (221) مشروع وفرت (694) فرصة عمل.
- كما قام البنك المركزي الأردني بتوفير أنظمة دفع وتسويات متطورة وآمنة وفعالة وفق أفضل الممارسات في مجال الدفع الالكتروني، حيث تعتبر أنظمة الدفع والتحويل الإلكتروني عنصراً أساسيا للبنية التحتية المالية الحديثة مثل نظام الدفع بالهاتف النقال والشبكة المحلية للصراف الآلي ونظام عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً (اي فواتيركم)، كونها تمثل بوابة مريحة وفعالة للوصول إلى الخدمات المالية بكل سهولة ويسر وتساهم إيجابيا في تعزيز مفهوم الشمول المالي للأفراد وقطاع الأعمال.

المؤشر:

قانون بنك تنمية المدن والقرى وتعديلاته المنشأ بموجب القانون رقم (63) لسنة (1985).

2.3.2 تنمية القدرات

1.2.3.2 تنفيذ برامج تنمية القدرات كمدخل فعال ومتعدد الجوانب لصياغة وتنفيذ وإدارة وتقييم سياسات التنمية الحضرية

يعمل المركز الجغرافي الأردني والذي تم تأسيسه عام 1975، كمؤسسة وطنية تشاركية مع المؤسسات الوطنية ذات العلاقة بالتنمية المستدامة، وتتولى تنفيذ كافة الأعمال المساحية (الأرضية، الجوية، والفضائية) وإنتاج الخرائط بكافة الأنواع والمقاييس، لسد حاجات المملكة بشكل خاص في هذه المجالات وتقديم الخدمات للدول العربية الشقيقة والدول الصديقة التي تحتاج إلى مثل هذه الخدمات. حيث عمل على توفير الكفاءات المدربة في مجال المساحة والخرائط وما يتعلق بهما من علوم كالإستشعار عن بعد والخرائط الرقمية ، وتم ذلك من خلال التأهيل خارج المملكة في الدول المتقدمة، وداخل المملكة في كلية المركز الجغرافي الملكي الأردني للعلوم المساحية، والتي لم يقتصر التدريب فيها على الأردنيين، بل شمل العديد من أبناء الدول العربية الشقيقة، والتشاركية المستمرة لاعمال المركز مع المؤسسات الوطنية ذات العلاقة خدمةً للتنمية المستدامة.

كما تقوم مؤسسة التدريب المهني بتوفير التدريب لمنتسبيها بهدف رفد سوق العمل بكوادر مؤهلة في مجال الأنظمة الشمسية الكهروضوئية وتشغيلها ووحدات الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء وتشغيل محطات تنقية المياه ومحطات معالجة الصرف الصحي كما عملت المؤسّسة على تطوير المشاغل التدريبية بشكل مستمر، حيث تم استحداث مشاغل جديدة لصيانة المركبات الهجينة، ومشغل للطباعة ثلاثية الأبعاد، ويجري حالياً إدخال ميزة التدريب ضمن الواقع الافتراضي، واستحداث تخصصات معاون رعاية كبار السن وحاضنات الأطفال بالشراكة مع الجانب الكندي، وتكنولوجيا الألياف الضوئية الفايبر مع شركة زين بالمعهد الأردني الكوري للتكنولوجيا في الزرقاء، وغيرها من تخصصات المستقبل المطلوبة في سوق العمل، وتسعى المؤسّسة لتطوير مهارات الشباب باستمرار خاصة التي تتعلق بمهارات التواصل وإعداد السيرة الذاتية ومقابلات العمل وغيرها، وتعزيز أهمية التوجه نحو برامج التشغيل الذاتي بالشراكة مع العديد من المؤسسات المحلية والدولية، كما تقوم وحدة تشغيل الخريجين بتشبيك الخريجين مع الفرص المتاحة.

قامت اليونسكو وتماشيا مع خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، بتقديم مسارات بديلة للتعلم للشباب خارج المدرسة من خلال توفير إمكانية الوصول إلى التعليم والتدريب التقني والمهني. في عام 2017، تخرج أكثر من (200) شاب أردني وسوري من البرنامج التدريبي من المستوى الثالث، وفي عام 2018 التحق (250) طالبًا إضافيًا في البرنامج من المستوى الثاني كجزء من المرحلة الثانية من هذا البرنامج الناجح لتطوير المهارات.

كما قامت بدعم (500) من اللاجئات السوريات والنساء الأردنيات الضعيفات بالمهارات الحياتية والتدريب المهني الذي يمكنهن من إنشاء أعمالهن الخاصة.

3.3.2 تكنولوجيا المعلومات والابتكار

1.3.3.2 تطوير بيانات ومنصات رقمية سهلة الاستخدام وتشاركية للبيانات من خلال أدوات الحكومة الإلكترونية والحوكمة الرقمية

جسد برنامج الحكومة الإلكترونية اهتمام المملكة الأردنية الهاشمية لتطبيق مفهوم التعاملات الإلكترونية الحكومية والتحول الرقمي، ويأتي البرنامج ضمن المبادرات والمشاريع التنموية التي تتبناها المملكة لتحقيق التنمية المستدامة والتطوير في جميع جوانب الحياة.

هذا وقد كانت الأردن من أوائل الدول التي أطلقت مبادرة الاستراتيجية الوطنية للحكومة الإلكترونية في العام 2001 برعاية ملكية سامية والتي حملت أهدافاً وتوجهات متعلقة بالتحول نحو مجتمع المعرفة المتمتع بظروف اقتصادية ديناميكية تُشجع على التنافسية، وقد سعى الأردن إلى تحقيق وإنفاذ الرؤى الاستراتيجية من خلال استحداث منهجيات واقعية تشجع التحول لكل من المجتمع والإقتصاد والحكومة.

كما تابع برنامج الحكومة الإلكترونية مسيرته نحو تقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية بدرجةٍ عاليةٍ من رضى المتعاملين بها، ويسعى إلى تدعيم ونشر استخدام الخدمات الحكومية الإلكترونية من خلال تحسين جودة الخدمات ودقتها وتقليل الوقت اللازم لإيصال وتحسين رحلة المستخدم، كما عمل برنامج الحكومة الإلكترونية على تطوير البنية التحتية اللازمة لمشاركة وتقديم الخدمات الحكومية، فقد عملت الحكومة من خلال وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة على دراسة التطبيقات المتوفرة وعمل الترابط فيما بينها، ودراسة الخدمات الإلكترونية وطريقة عملها، كما تم تقييم الوضع الراهن والأنظمة العاملة في المؤسسات، كما قامت بتطوير الهوية الرقمية والمنصات الإلكترونية للخدمات المختلفة وبوابة حكومية واحدة لتقديم مختلف الخدمات بحيث تتضمن الخطط في المستقبل القريب وتطوير تطبيق وبوابة سند لتصبح المنصة الوحيدة للخدمات الحكومية. تنفيذ أدوات رقمية شاملة لنظم المعلومات المكانية الجغرافية بهدف تطوير التخطيط العمراني وزيادة كفاءة إدارة الأراضي وسهولة الوصول إلى الخدمات الحضرية.

تم انتخاب الأردن ممثلاً بالمركز الجغرافي الملكي نائباً لرئيس اللجنة العربية لخبراء الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية بالإضافة إلى عضوية المركز الجغرافي الملكي لعدد من الروابط العالمية ذات العلاقة مثل الرابطة الدولية للفوتوغرامتري والاستشعار عن بعد، لجنة الأمم المتحدة للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، إدارة المعلومات الجيومكانية العالمية، ويقوم المركز الجغرافي الملكي الأردني بتنفيذ جُملةً من المشاريع والنشاطات ومنها:

إنشاء كلية المركز الجغرافي للعلوم المساحية.

- تأسيس الشعبة العربية لإدارة المعلومات الجيومكانية.
- الحصول على عضوية لجنة الأمم المتحدة للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي.
- إنتاج خريطة للمملكة خاصة للمكفوفين بطريقة (بريل).
- إنشاء البوابة الإلكترونية للمعلومات الجيومكانية الوطنية التي تتيح إنتاج وتبادل البيانات والمعلومات الجغرافية والجيومكانية بين مختلف المؤسسات الوطنية في القطاعين العام والخاص.
- إنتاج قاعدة بيانات لكامل المملكة بمختلف المقاييس والعمل على إدامتها وتحديثها وتخزينها.
- توفير البيانات والمعلومات الجغرافية وتقديمها إلى القطاعين العام والخاص لإجراء الدراسات والأبحاث عليها.
- تزويد المؤسسات العامة والخاصة بصور الأقمار الصناعية المعالجة ذات قدرة تمييزية مختلفة.
- استخدام الاستشعار عن بعد في مختلف التطبيقات العلمية والبحثية لتطبيقات البيئة والجيولوجيا والزراعة لمواكبة التطورات فيما يتعلق بعلوم وتقنية الاستشعار عن بعد.
- إنتاج خرائط نوعية كخرائط غطاء الأرض واستعمالات الأراضي من الصور الفضائية وتزويدها إلى القطاع العام والخاص.

2.3.3.2 دعم وتقوية جميع المستويات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في عملية جمع وتصنيف وتحليل البيانات

نظراً لأهمية النظام الإحصائي في إنتاج بيانات إحصائية دقيقة ومعبرة عن احتياجات كافة القطاعات الوطنية من أجل تحليلها والخروج بمعلومات يعتمد عليها في اتخاذ قرارات رشيدة تسهم في إحداث التغيرات الإيجابية المنشودة في الواقع الإقتصادي والاجتماعي الأردني. فقد كان من الضروري إيجاد نظام إحصائي وطني كفؤ وفعال ومحقق للتوازن بين آلية الطلب على البيانات وآلية توفيرها، بحيث تتطلع الحكومة إلى أن يكون هذا النظام قادراً على الاستجابة لاحتياجات مستخدمي البيانات الإحصائية كماً ونوعاً وجديراً بثقتهم وملتزماً بإشراك جميع مؤسسات الدولة في إنتاج البيانات الإحصائية الملبية للإحتياجات الوطنية بما يضمن انسجام السياسات والخطط الإستراتيجية مع الأهداف والرؤية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

وبنهج تشاركي بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في الأردن تم الخروج باستراتيجية وطنية للإحصاءات للأعوام (2018–2022). وتطوير النظام الإحصائي وتحسين جودة مخرجاته واستجابته للطلب على البيانات الإحصائية، وذلك بالاعتماد على توجه يهدف إلى توسيع نطاق المؤسسات المنتجة للبيانات الإحصائية بما يكفل تعزيز دور المؤسسات الشريكة لدائرة الإحصاءات العامة في إنتاج البيانات الإحصائية لامركزياً من خلال كوادرها وأدواتها الذاتية دون الحاجة إلى الاعتماد بشكل كلي على دائرة الإحصاءات العامة كمنتج مركزي للبيانات.

إن عملية التحول نحو لامركزية إنتاج البيانات الإحصائية وتطبيق نظام إدارة البيانات الوطنية ستتم وفق هذه الإستراتيجية بالتدرج حيث سيتم ضم مؤسسات وطنية أخرى في كل مرحلة مراجعة لهذه الاستراتيجية إلى أن تصبح جميع المؤسسات شريكة في إنتاج البيانات وتوظيفها على المستويين المؤسسي والوطني.

حيث سعت الاستراتيجية الوطنية للإحصاء (2018–2022) إلى تطوير ورفع القدرات الإحصائية عبر كامل النظام الإحصائي الوطني. ووفرت رؤية حول وضع النظام الإحصائي الوطني لمدة 5 سنوات. كما حددت المعالم اللازمة للوصول إلى ذلك الوضع. وقد تضمنت إطارا شاملاً موحدا للتقييم المتواصل للاحتياجات المتجددة وأولويات المستخدمين من البيانات وبناء القدرات اللازمة لتلبية هذه الأولويات بطريقة أكثر تنسيقا وكفاءة وتعاوناً. كما وفرت الاستراتيجية إطاراً لتعبئة وتسخير وتفعيل الموارد (الوطنية والدولية)، ووضعت الأساس للإدارة الاستراتيجية للنظام الإحصائي الوطني كما ركزت على بناء الثقة في الإحصاءات الرسمية، بحيث تصبح الدليل والأساس لاتخاذ القرارات وصنع السياسات.

هذا وقد أقرت الحكومة من خلال وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة سياسة تصنيف وإدارة البيانات الحكومية 2020 من قبل مجلس الوزراء الموقر في 2020/1/15 حيث تهدف السياسة إلى توحيد جهود الجهات الحكومية في تنفيذ عملية تصنيف وإدارة البيانات الحكومية وحيث أوكلت مهمة مراقبة وإدارة تنفيذ السياسة إلى وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة. كما قامت الوزارة بإعداد:

- منصة إلكترونية (والمسمية بمنصة تصنيف وإدارة البيانات الحكومية (https://gdc.gov.jo) لإدارة عملية المتابعة على تنفيذ سياسة تصنيف وإدارة البيانات الحكومية من قبل الجهات الحكومية وتم إطلاق المنصة رسميا بتاريخ 2021/11/11.
- عقد خمس ورشات عمل تعريفية حول سياسة تصنيف وإدارة البيانات الحكومية في عام 2020 إضافة إلى ورشتي عمل لتدريب الموظفين الحكوميين على تصنيف وإدارة البيانات الحكومية في عام 2021.

وقد بلغ عدد الجهات الحكومية المشاركة في الدورات التدريبية على تصنيف وإدارة البيانات الحكومية (104) جهة وبحضور (461) موظف حكومي كما تم نشر (1018) مجموعة بيانات مفتوحة من قبل (86) جهة حكومية ضمن (15) قطاع على منصة البيانات الحكومية المفتوحة (https://data.jordan.gov.jo) وذلك لغاية تاريخ 31 كانون الأول 2021.

وفي سياق إدارة البيانات الحضرية، تقوم أمانة عمان الكبرى على تطوير مرصد عمان لإنتاج البيانات الحضرية وإنشاء مؤشرات حضرية تفي بالمعايير الدولية. حيث يعمل المرصد على جمع وتحليل المؤشرات الحضرية التي تساهم في إعداد سياسات التنمية الحضرية على جميع المستويات ومتابعة تقييمها للتغلب على النواحي السلبية وتطوير النواحي الإيجابية، وهو جهاز استشاري لمعدي سياسات التنمية الحضرية على المستوى (الوطني والإقليمي والمحلي).

كما بدأ المرصد الحضري منذ مطلع العام 2019 بإنتاج:

- مؤشر ازدهار المدن.
- مؤشرات التنمية المستدامة/ مؤشر الهدف رقم (11) (جعل المدن والتجمعات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة).

حيث يقوم المرصد على إنتاج البيانات الرقمية الخام، والمؤشرات الحضرية، وبيانات وتقارير إحصائية.

3. المتابعة والمراجعة

1.3. المتابعة والمراجعة

تسير حُكومة المملكة الأردنية الهاشمية وفق منهجية مُحددة لتنفيذ رؤية الأردن 2025 مؤكدة على تحقيق أهداف التنمية المُستدامة 2030، كما تولي الحكومة أيضاً اهتماماً كبيراً بمتابعة الأجندة الحضرية الجديدة وتنفيذها على المستوى الوطني والمحلي. وفي هذا الإطار، يعتبر هذا التقرير أولى الخطوات العملية نحو إعداد تقارير دورية لتحفيز تنفيذ المحاور المختلفة للأجندة الحضرية الجديدة، من خلال مجموعة من مؤشرات قياس الأداء الذكية، التي تم بالفعل رصد بعضها في هذا التقرير. وسيتم العمل على استكمال باقي المؤشرات تباعاً، وتطوير منهجية قياسها، وتوفير البيانات اللازمة للقياس. كما سيتم تطوير منهجية إعداد التقارير الدورية، لتقدم رصداً مستمراً لعملية تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة، من خلال منظومة التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم على المستوى الوطني والمحلي أيضاً. وفي هذا الإطار، وحرصاً على استمرار المنهجية التشاركية والتشاورية في إعداد تقارير متابعة تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة، سيتم تشكيل لجنة فنية تضم بعضويتها كافة الجهات ذات العلاقة تكون معنية بتسريع تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة، ودراسة البيانات والمؤشرات، ومنهجية قياسها، وتوفير البيانات اللازمة لذلك، بهدف سرعة الوصول إلى المعلومات وسرعة الرصد وتطوير منظومة الحوكمة الحضرية. وإيماناً بالدور الفاعل لمختلف شركاء التنمية من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات التنمية والتمويل الدولية المعنية ذات الصلة، سيتم دعوة ممثلي هذه الجهات للمشاركة أيضاً في تنفيذ متطلبات ومحاور الأجندة الحضرية الجديدة بفاعلية، وفقاً للإطار الوطني الذي تعده اللجنة الفنية المختصة بهذا الشأن. ومن المتوقع أن يساهم المرصد الحضري المزمع تأسيسه في إعطاء دفعة لمتابعة تنفيذ الأجندة الحضرية بكفاءة، وفي توفير البيانات والمعلومات المطلوبة بشكل دوري. كما يمكن أن تتولى اللجنة الفنية خلال الفترة القادمة اتخاذ الخطوات التالية:

(1) إعداد إطار وطني لمتابعة تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة، في إطار متابعة الخطط التنفيذية لرؤية الأردن 2025، وما يليها من رؤى استراتيجية طويلة المدى.

(2) تحديد المعلومات والبيانات المطلوبة لقياس مؤشرات قياس الأداء الذكية، والتعرف على فجوة المعلومات والبيانات، ووضع منهجية معتمدة لسد هذه الفجوة، بالتعاون مع كافة الجهات المعنية ذات الصلة.

(3) عقد اجتماعات دورية للجنة الفنية لمتابعة تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة على المستوى الوطني والمحلي، وإعداد الإطار العام لتقارير المتابعة الدورية.

(4) إعداد التقارير الدورية بمنهجية تشاركية بحيث تشمل التركيز على حجم الإنجاز المرصود نحو تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة، والتعرف على التحديات التي قد تواجه التنفيذ، ورصد الممارسات الفضلى التي تنجح في التعامل مع التحديات، وأخيراً وضع التوصيات اللازمة لتحفيز التنفيذ الفعال للأجندة الحضرية الجديدة.

وتجدر الإشارة إلى أهمية نشر التقارير الدورية لمتابعة تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة لرفع الوعي بأهمية قضايا التنمية العمرانية الشاملة والمستدامة، وعلاقتها الوثيقة بحياة المواطنين اليومية، وبمستوى معيشتهم، خاصة ما يتعلق بالخدمات العامة والمرافق والبيئة وبالمرأة والشباب والفئات المهمشة.

4. ملاحق

ملحق رقم (1): قائمة بالتشريعات التي تحكم قطاع التنمية العمرانية في المملكة الأردنية الهاشمية

- القانون الاطاري لإدارة النفايات رقم (16) لسنة 2020
- قانون حماية البيئة رقم (6) لسنة 2017
- قانون المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري وتعديلاته رقم (28) لسنة 1992
- قانون الزراعة وتعديلاته رقم (13) لسنة 2015
- قانون سلطة المياه وتعديلاته رقم (18) لسنة 1988
- قانون تطوير وادي الأردن رقم (19) لسنة 1988
- قانون الوقاية الإشعاعية والأمان والأمن النووي وتعديلاته رقم (43) لسنة 2007
- قانون السياحة وتعديلاته رقم (20) لسنة 1988
- قانون الآثار وتعديلاته رقم (21) لسنة 1988
- قانون المحافظة على املاك الدولة رقم (11) لسنة 2021
- قانون الإتصالات وتعديلاته رقم (13) لسنة 1995
- قانون الإدارة العامة وتعديلاته رقم (10) لسنة 1965
- قانون الصحة العامة وتعديلاته رقم (47) لسنة 2008
- قانون السير وتعديلاته رقم (49) لسنة 2008
- قانون الهيئة البحرية الأردنية وتعديلاته رقم (46) لسنة 2006
- قانون منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة وتعديلاته رقم (32) لسنة 2000
- قانون سلطة اقليم البترا التنموي السياحي وتعديلاته رقم (15) لسنة 2009
- قانون البناء الوطني الأردني رقم (7) لسنة 1993
- قانون المالكين والمستأجرين وتعديلاته رقم (11) لسنة 1994
- قانون تنظيم المدن والقرى والابنية المؤقت رقم (79) لسنة 1966 وتعديلاته والتشريعات المنبثقة عنه
- قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات رقم(11) لسنة 1968 وتعديلاته
- قانون رخص المهن رقم (28) لسنة 1999 وتعديلاته والتشريعات المنبثقة عنه
- قانون المؤسسات التطوعية لإعمار المدن رقم (60) لسنة 1985 وتعديلاته
- قانون تشكيل محاكم البلديات وتعديلاته رقم (35) لسنة 2006
- قانون الملكية العقارية رقم (13) لسنة 2019
- قانون الإدارة المحلية رقم (22) لسنة 2021
- قانون الاستثمار وتعديلاته رقم (30) لسنة 2014
- قانون تطوير المشاريع الإقتصادية وتعديلاته رقم (33) لسنة 2008
- قانون مؤسسة استثمار الموارد الوطنية وتنميتها وتعديلاته رقم (37) لسنة 2000
- قانون الجمعيات وتعديلاته رقم (51) لسنة 2008
- قانون مقاولي الإنشاءات وتعديلاته رقم (13) لسنة 1987
- قانون نقابة المهندسين وتعديلاته رقم (15) لسنة 1972
- نظام تسمية وترقيم الشوارع والمباني ضمن مناطق البلدية رقم (126) لسنة 2016
- نظام مجالس الخدمات المشتركة رقم (113) لسنة 2016
- نظام بيع فضلات الطرق في المناطق البلدية رقم (140) لسنة 2016

- نظام الطرق والأرصفة ضمن حدود منطقة البلدية رقم (8) لسنة 2016
- نظام مراقبة وتنظيم الباعة المتجولين والبسطات والمظلات والأكشاك ضمن حدود مناطق البلدية رقم (121) لسنة 2016
- نظام منع المكاره ورسوم جمع النفايات داخل المناطق البلديات رقم (150) لسنة 2016 وتعديلاته
- نظام حماية الهواء رقم (28) لسنة 2005
- نظام حماية التربة رقم (25) لسنة 2005
- نظام المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية رقم (29) لسنة 2005
- نظام التصنيف والترخيص البيئي وتعديلاته رقم (69) لسنة 2020
- تعليمات الحد والوقاية من الضجيج لسنة 2003

قائمة المراجع

تمثلت مرجعيات البيانات الواردة ضمن التقرير الوطني

حول التقدم في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة بما يلي:

أولاً: الوزارات والمؤسسات من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني

وزارة التخطيط والتعاون الدولي	www.mop.gov.jo
وزارة العمل	www.mol.gov.jo
هيئة تنظيم قطاع الإتصالات	www.trc.gov.jo
نقابة المهندسين الأردنيين	www.jea.org.jo
جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان الأردني	www.dev.com.jo
وزارة النقل	www.mot.gov.jo
دائرة الشؤون الفلسطينية	www.dpa.gov.jo
وزارة الصحة	www.moh.gov.jo
وزارة الإدارة المحلية	www.mola.gov.jo
وزارة الداخلية	www.moi.gov.jo
وزارة الاشغال العامة والإسكان	www.mpwh.gov.jo
المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري	www.hudc.gov.jo
وزارة المالية/ الموازنة العامة	www.gbd.gov.jo
وزارة البيئة	www.moenv.gov.jo
المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الإقتصادية	www.jedco.gov.jo
دائرة الأراضي والمساحة	www.dls.gov.jo
وزارة الثقافة	www.culture.gov.jo
اللجنة الوطنية لشؤون المرأة	https://women.jo
مؤسسة التدريب المهني	www.vtc.gov.jo
دائرة الإحصاءات العامة	www.dos.gov.jo
وزارة السياحة والآثار	www.mota.gov.jo
شركة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة	www.jfdz.jo
المركز الجغرافي الملكي الأردني	www.rjgc.gov.jo
صندوق التنمية والتشغيل	www.def.gov.jo
وزارة التنمية الاجتماعية	www.mosd.gov.jo
وزارة الطاقة والثروة المعدنية	www.memr.gov.jo
وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة	www.modee.gov.jo

المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	hcd.gov.jo
سلطة المياه	www.mwi.gov.jo
هيئة الإستثمار	www.jic.gov.jo
المركز الوطني للامن وادارة الازمات	www.ncscm.jo
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	www.mohe.gov.jo
سلطة وادي الأردن	www.jva.gov.jo
المجلس الوطني لشؤون الأسرة	Ncfa.org.jo
أمانة عمان الكبرى	Ammancity.gov.jo
وزارة التربية والتعليم	www.moe.gov.jo
وزارة الزراعة	www.moa.gov.jo
بنك تنمية المدن والقرى	www.cvdb.gov.jo
وزارة المياه والري	www.mwi.gov.jo
الجمعية الملكية لحماية الطبيعة	www.rscn.org.jo
الاتحاد العام لنقابات العمال في الاردن	https://gfjtu.org.jo
هيئة تنظيم قطاع النقل البري	www.ltrc.gov.jo
مديرية الأمن العام	www.psd.gov.jo
صندوق المعونة الوطنية	www.naf.gov.jo
البنك المركزي الاردني	www.cbj.gov.jo
صندوق الائتمان العسكري	www.mcf.jo
هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن	www.emrc.gov.jo
المجلس الأعلى للسكان	www.hpc.org.jo
سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة	www.aseza.jo
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	www.ssc.gov.jo
الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية	www.johud.org.jo
الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية	badiafund.gov.jo
صندوق الزكاة	www.zakatfund.org
سلطة إقليم البترا التنموي السياحي	www.pdtra.gov.jo
شركة مياهنا	www.miyahuna.com.jo
مجلسنا	majlisna.org
جامعة الإسراء	iu.edu.jo
وزارة الشباب	www.moy.gov.jo

ثانياً: السياسات والاستراتيجيات والخطط

- السياسة الوطنية لضمان حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة في المملكة (2020-2030).
- الخطة الوطنية للزراعة المستدامة للأعوام (2022-2025).
- الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2019-2025).
- الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الاردن (2020-2025).
- الاستراتيجية الوطنية الاردنية لكبار السن (2018-2022).
- الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج (2019-2029).
- الاستراتيجية الوطنية لبدائل دور الايواء .
- الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025).
- الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي والخطط التنفيذية (2021-2025).
- الاردن بالارقام / دائرة الإحصاءات العامة.
- الدراسة التقييمية لقطاع الإسكان / لعام 2018.
- الفرصة السكانية للعام 2017.
- الخطط الاستراتيجية والتنفيذية للوزارات والمؤسسات والجهات المشاركة في توفير البيانات وفقا للبند أولاً اعلاه.

إربد عاصمة الثقافة العربية

السلط مدينة التسامح والضيافة الحضرية

مادبا عاصمة السياحة العربية

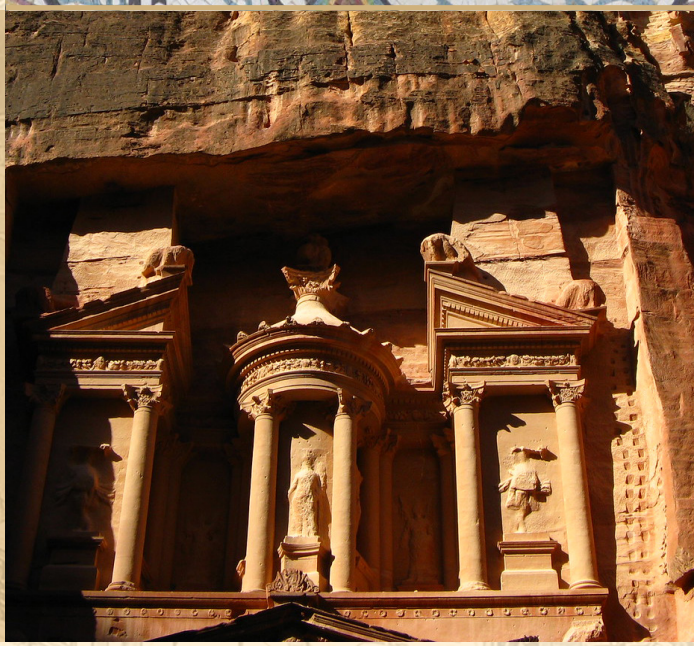

البتراء من عجائب الدنيا السبع الجديدة